قَـواعِـدُ الإِضْمارِ والإِظْهَارِ عِندَ المُفَسّـريـن

إعداد:
عمر بن عبد المجيد البيانوني

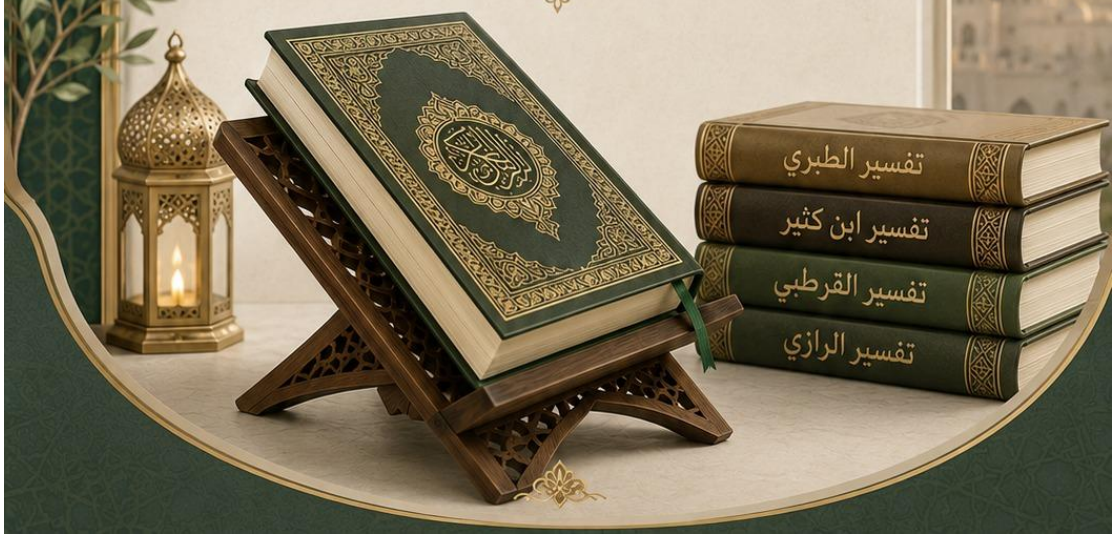

قواعد الإضمار والإظهار
عند المفسرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانونى

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَنْ أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَنْ أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكترونى:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذى علَّم بالقلم علَّم الإنسانَ ما لم يعلم والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجى الظُّلَم أما بعد.

فهذا هو الجزء السادس من سلسلة: قواعد عند المفسرين وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين والجزء الثانى: قواعد النفى والإثبات عند المفسرين والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين وهذا هو الجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين.

وقد بحثت فى ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التى تتعلق بالإضمار والإظهار عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التى استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى ثمان وثلاثين قاعدة.

وسرتُ فى بحثى على طريقة مَن توسع فى مصطلح الإضمار فأدخلت فيه الحذف ليكونَ البحثُ شاملاً للحذف وللإضمار عند مَن يفرِّق بين المصطلحين.

فالذين فرَّقوا بين المصطلحين ذكروا أنَّ المضمرَ متروكُ اللفظ ولكنه منويٌّ للمتكلم وأما الحذف فإنَّه متروكُ اللفظِ والنية.

ومنهم مَن يجعل المُضمر هو ما بقى أثرُه فى العمل والمحذوف أعم منه فقد يبقى أثرُه وقد لا يبقى.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: الإضمار والإظهار فى اللغة العربية وفيه ثلاثةُ مباحث:

المبحث الأول: معنى الإضمار والإظهار فى اللغة

المبحث الثانى: معنى الإضمار والإظهار فى الاصطلاح

المبحث الثالث: أنواع الإضمار والإظهار

الفصل الثانى: قواعدُ الإضمار والإظهار عند المفسِّرين وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى الإضمار والإظهار

المبحث الثانى: قواعد فى أغراض الإضمار والإظهار

المبحث الثالث: قواعد فى الإضمار والإظهار مع الحروف

الفصل الثانى: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى الإضمار والإظهار

١ـ قاعدة: (الأَوْلى هو السلامةُ من المضمراتِ إذا لَمْ يكنْ هناكَ نقصٌ فى المَعنى)

٢ـ قاعدة: (الحذفُ خلافُ الأصلِ فإذا دَارَ الأمرُ بينَ الحذفِ وعدمِهِ كانَ الحملُ على عدمِه أَوْلى)

٣ـ قاعدة (إنما يحسن الإضمار فى الكلام الذى يجتمع ويدل أوله على أخره)

٤ـ قاعدة: (لا يجوز الإضمارُ إلا أن يجرِىَ ذكْرٌ أو دَليلُ ذِكْرٍ)

٥ـ قاعدة: (أسماءُ الأجناسِ لا يُضمَرُ فيها لأنَّه لا يُضمرُ إلا فيما جَرَى مجرى الفِعلِ لأنَّ الإضمارَ أصلٌ فى الفعلِ)

٦ـ قاعدة: (يَنقسمُ حذفُ الفعلِ إلى عامٍّ وخَاصٍّ فالخاصُّ يَنتصبُ المفعولُ به فى المدحِ والعامُّ كلُّ منصوبٍ دلَّ عليه الفعلُ لفظاً أو تقديراً ولحذفِه أسبابٌ)

٧ـ قاعدة: (الأمرُ والنَّهىُ يُضمَرَانِ كثيراً ويَحسُنُ فيهما الإضمارُ)

٨ـ قاعدة: (إضمارُ الفعلِ لِدلالةِ المَعنَى عَلَيه أسهَلُ مِن العَطفِ عَلَى مُرَاعَاةِ المَعنَى)

٩ـ قاعدة: (حَذفُ الحرفِ لا يُقَاسُ لأنَّ الحَرفَ نائبٌ عن الفعلِ بفاعلِه)

١٠ـ (قَد يَأتِي فِي الكَلامِ شَرطَانِ ويُحذَفُ جَوَابُ أحدِهمَا اكتِفَاءً بالآخر)

١١ـ (يَجُوزُ حَذفُ المُضَافِ إذَا عُلِمَ مَعَ الالتِفَاتِ إليه)

١٢ـ قاعدة: (يشترطُ فى حذفِ الموصوفِ أمرانِ: كونُ الصِّفةِ خاصةً بالموصوف وأنْ يَعتمدَ على مجرَّدِ الصِّفَةِ)

١٣ـ قاعدة: (كثيراً ما تُحذَفُ الصِّفَةُ للتَّفخيمِ والتَّعظيمِ فى التَّكِرَاتِ)

١٤ـ قاعدة: (قَد يُحذَفُ المَعطوفُ عَليهِ مَعَ حرفِ العَطفِ)

١٥ـ قاعدة: (قَد يَقتضِى المقَامُ ذكرَ شَيئينِ بينَهما تلازمٌ وارتباطٌ فيُكتَفَى بِأحدِهمَا عن الآخَر ويُسمَّى: الاكتفاء)

١٦ـ قاعدة: (قَد يُضمَرُ مِنَ القَولِ المجاورِ لِبيانِ أحدِ جزأيه ويُسمَّى الضَّمِير والتَّمثِيل)

١٧ـ قاعدة: (قَد يُستَدلُّ بِالفعلِ لِشَيئينِ وهو فى الحقيقةِ لأحدِهما فيُضمَرُ لِلآخرِ فعلٌ يُنَاسِبُه)

١٨ـ قاعدة: (قَد يَقتَضِى الكَلامُ شَيئينِ فيُقتَصَرُ على أحدِهما لأنَّه المقصودُ)

١٩ـ قاعدة: (قَد يُذكَرُ شيآنِ ثُمَّ يَعودُ الضَّميرُ إلى أحدِهمَا دُونَ الآخَرِ)

٢٠ـ قاعدة: (قَد يَجتَمِعُ فِى الكلامِ متقابلانِ فيُحذَفُ مِن واحدٍ منهما مقابلة لِدلالةِ الآخرِ عَلَيه)

٢١ـ قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ المنصوبُ المُتَّصلُ فى أربعة أبواب: الصِّلَة والصِّفَة والخَبَر والحَال)

٢٢ـ قاعدة: (يَحسُنُ الحَذفُ فى القَسَم لأنَّ بابَ القَسَمِ بابُ حذفٍ)

٢٣ـ قاعدة: (إذا طَالَ الكلامُ حَسُنَ مِنَ الحذف مَعَه مَا لا يَحسُنُ إذَا لَمْ يَطُلْ)

٢٤ـ قاعدة: (مِنْ شُرُوطِ الحَذفِ أنْ لا يكونَ المحذوفُ كالجزءِ)

٢٥ـ قاعدة: (مِنْ شُرُوطِ الحَذفِ أنْ لا يكونَ مؤكداً)

٢٦ـ قاعدة: (الإضمارُ على شريطةِ التفسيرِ يَكونُ على نَوعَينِ: أحدهما: أنْ يُفسَّرَ بمُفردٍ والثانى: أنْ يُفسَّرَ بجملةٍ)

المبحث الثانى: قواعد فى أغراض الإضمار والإظهار

٢٧ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضعِ الإضمارِ لإفَادَةِ التَّعميمِ)

٢٨ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضعِ الإضمارِ لإفَادَةِ التَّعليلِ)

٢٩ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضعِ الإضمارِ ليَكُونَ التَّذْيِيلُ مُسْتَقِلاً بِنَفْسِهِ لِجَرَيَانِهِ مَجْرَى المَثَلِ)

٣٠ـ قاعدة: (قَد يَكُونُ الإظهَارُ فِي مَقَامِ الإِضْمَارِ لِلاهتِمَامِ ولِتَكُونَ الجُملَةُ مُستَقِلَّةً فِي دلالَتِهَا)

٣١ـ قاعدة: (مَتَى طَالَ الكلامُ حَسُنَ إيقاعُ الظَّاهرِ موضعَ المضمرِ كيلا يبقى الذِّهنُ متشاغلاً بسببِ ما يعود عليه اللفظُ)

٣٢ـ قاعدة: (إضمارُ مَا لَمْ يُسبَقْ ذكرُه فِيهِ فخامةٌ لِشأنِ صَاحبِهِ)

٣٣ـ قاعدة: (قَد يَكُونُ الإظهَارُ فِي مَقَامِ الإِضْمَارِ دَفْعاً لِلِالتِبَاسِ)

المبحث الثالث: قواعد فى الإضمار والإظهار مع الحروف

٣٤ـ قاعدة: (لامُ كى تَنْصبُ بأنْ مُضمَرة بَعدَهَا وهى جائزةُ الإضمارِ إلا إن جاء بعدها لا فيَجِبُ إظهارُهَا)

٣٥ـ قاعدة: (لام الجحود تَنْصبُ بأنْ مُضمَرة وهى واجبةُ الإضمارِ)

٣٦ـ قاعدة: (يَحسنُ الإضمَارُ عندَ الفاءِ لأنَّ الفاءَ يغلبُ على ما بعدها الاتصالُ بِمَا يَسبقُهَا)

٣٧ـ قاعدة: (قد يُحذفُ مِنَ الأوَّلِ لِدلالةِ الثَّانى عَلَيه وقَد يُعكَس وقد يَحتَمِلُ اللفظُ الأمرَينِ)

٣٨ـ قاعدة: (يَكثُرُ حَذفُ الأجوِبَةِ فى جَوَاب (لَو) و(لَوْلا))

الفصل الأول: الإضمار والإظهار فى اللغة العربية

المبحث الأول: معنى الإضمار والإظهار فى اللغة

(الضَّادُ وَالمِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيْءِ وَالآخِرُ يَدُلُّ عَلَى غَيْبَةٍ وَتَسَتُّرٍ.

فَالأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: ضَمَرَ الفَرَسُ وَغَيْرُهُ ضُمُوراً وَذَلِكَ مِنْ خِفَّةِ اللحْمِ وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الهُزَالِ. وَيُقَالُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِى تُضَمَّرُ فِيهِ الخَيْلُ: المِضْمَارُ. وَرَجُلٌ ضَمْرٌ: خَفِيفُ الجِسْمِ. وَاللؤْلُؤُ المُضْطَمِرُ: الَّذِى فِي وَسَطِهِ بَعْضُ الِانْضِمَامِ وَالِانْضِمَارِ.

وَالآخِرُ الضِّمَارُ وَهُوَ المَالُ الغَائِبُ الَّذِى لَا يُرْجَى. وَكُلُّ شَيْءٍ غَابَ عَنْكَ فَلَا تَكُونُ مِنْهُ عَلَى ثِقَةٍ فَهُوَ ضِمَارٌ.

وَمِنْ هَذَا البَابِ: أَضْمَرْتُ فِي ضَمِيرِى شَيْئاً لِأَنَّهُ يُغَيَّبُهُ فِي قَلْبِهِ وَصَدْرِهِ)[1].

و(الضُّمْرُ والضُّمُر مثلُ العُسْر والعُسُر: الهُزالُ ولَحاقُ البطنِ.

وَقَدْ ضَمَرَ الفرسُ وضَمُرَ وَجَمَلٌ ضامِرٌ وَنَاقَةٌ ضامِرٌ بِغَيْرِ هَاءٍ أيضاً ذَهبوا إِلى النَّسَب وضامِرةٌ. والضَّمْرُ مِنَ الرِّجَالِ: الضامرُ البَطْنِ وَفِي التَّهْذِيبِ: المُهَضَّمُ البَطْنِ اللطيفُ الجِسْم والأُنثى ضَمْرَةٌ. وَفَرَسٌ ضَمْرٌ: دَقِيقُ الحِجاجَينِ عَنْ كُرَاعٍ. وقَضِيب ضامرٌ ومُنْضَمِرٌ وَقَدِ انْضَمَرَ إِذا ذَهَبَ ماؤُه. والضَّمِيرُ: العِنبُ الذابلُ. وضَمَّرْتُ الخيلَ: عَلفْتها القُوتَ بَعْدَ السِّمَنِ. والمِضْمارُ: المَوْضِعُ الَّذِى تُضَمَّرُ فِيهِ الخيلُ وتَضْميرُها: أَن تُعْلَف قُوتاً بَعْدَ سِمَنها. وَيَكُونُ المِضْمارُ وَقْتاً للأَيام الَّتِي تُضَمَّر فِيهَا الخيلُ للسِّباقِ أَو للرَّكضِ إِلى العَدُوِّ وتَضْميرُها أَن تُشَدّ عَلَيْهَا سُروجُها وتُجَلَّل بالأَجِلَّة حتَّى تَعْرق تَحْتَهَا فَيَذْهَبَ رَهَلُها وَيَشْتَدَّ لَحْمُهَا ويُحْمل عَلَيْهَا غِلمانٌ خِفافٌ يُجْرُونها وَلَا يَعْنُفونَ بِهَا فإِذا فُعل ذَلِكَ بِهَا أُمِنَ عَلَيْهَا البُهْرُ الشَّدِيدُ عِنْدَ حُضْرها وَلَمْ يَقْطَعْهَا الشَّدُّ فَذَلِكَ التَّضْميرُ الَّذِى شاهدتُ العَرَبَ تَفْعله يُسمّون ذَلِكَ مِضْماراً وتَضْمِيراً. وتَضْمِيرُ الفَرَسِ أيضاً أَن تَعْلِفَه حَتَّى يَسْمَن ثُمَّ تَرُدَّهُ إِلى القُوت وَذَلِكَ فِي أَربعين يَوْماً وَهَذِهِ المُدَّةُ تُسَمَّى المِضْمَارَ.

المُضَمِّرُ: الَّذِى يُضَمِّرُ خيلَه لغَزْوٍ أَو سِباقٍ. وتَضْمِيرُ الخيلِ: هُوَ أَن يُظاهِرَ عَلَيْهَا بالعَلفِ حَتَّى تَسْمَنَ ثُمَّ لَا تُعْلف إِلَّا قُوتاً. والمُجيدُ: صاحبُ الجِيادِ ومِضْمارُ الفَرَسِ: غايتُه فِي السِّباق.

([1]) ـ باختصار من: مقاييس اللغة لابن فارس ③: ①②③.

وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: أَنه خَطَبَ فَقَالَ: (اليَومَ المِضْمارُ وَغَداً السِّباقُ والسابقُ مَنْ سَبَقَ إِلى الجَنَّةِ) قَالَ شِمْرٌ: أَراد أَن اليَوْمَ العملُ فِي الدُّنْيَا للاسْتِباق إِلى الجَنَّةِ كَالفَرَسِ يُضَمَّرُ قَبْلَ أَن يُسابَقَ عَلَيْهِ وَيُرْوَى هَذَا الكَلَامُ لِعَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ. ولُؤْلُؤٌ مُضْطَمِرٌ: مُنْضَمّ.

وَاللؤْلُؤُ المُضْطَمِرُ: الَّذِى فِي وَسَطِهِ بعضُ الِانْضِمَامِ. وتَضَمّرَ وجهُه: انْضَمَّتْ جِلْدتُه مِنَ الهُزَالِ. والضَّمِيرُ: السِّرُّ وداخِلُ الخاطرِ وَالجَمْعُ الضَّمائرُ.

الضَّمِيرُ الشَّيْءُ الَّذِى تُضْمِره فِي قَلْبِكَ تَقُولُ: أَضْمَرْت صَرْفَ الحَرْفِ إِذا كَانَ مُتَحَرّكاً فأَسْكَنْته وأَضْمَرْتُ فِي نَفْسِى شيئاً والاسم الضَّمِيرُ وَالجَمْعُ الضَّمَايِرُ. والمُضْمَرُ: الموضعُ والمَفْعولُ. وَقَالَ الأَحْوص بْنُ مُحَمَّدٍ الأَنصارى:

سيَبْقَى لَهَا فِي مُضْمَرِ القَلْب والحَشا ... سَرِيرَةُ وُدٍ يَوْمَ تُبْلى السَّرائِرُ

وكلُّ خَلِيطٍ لَا مَحالَةَ أَنه ... إِلى فُرقةٍ يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ صائرُ

ومَنْ يَحْذَرِ الأَمرَ الَّذِى هُوَ واقعٌ ... يُصِبْهُ وإِن لَمْ يَهْوَه مَا يُحاذِرُ

وأَضْمَرْتُ الشَّيْءَ: أَخْفَيته. وهَوًى مُضْمَرٌ وضَمْرٌ كأَنه اعْتُقد مَصدراً عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ: مَخْفِيٌّ.

وأَضْمَرَتْه الأَرضُ: غَيَّبَتْه إِما بِمَوْتٍ وإِما بسَفَرٍ.

والضِّمارُ مِنَ المَالِ: الَّذِى لَا يُرْجَى رُجوعُه والضِّمَارُ مِنَ العِدَات: مَا كَانَ عَنْ تسْوِيف. الضِّمَارُ: مَا لَا يُرْجى مِنَ الدَّين والوَعْد وكلِّ مَا لَا تَكون مِنْهُ عَلَى ثِقةٍ.

والضِّمَارُ مِنَ الدَّينِ: مَا كَانَ بِلَا أَجَل مَعْلُومٍ. يقال: ذَهَبُوا بِمَالِي ضِماراً مِثْلَ قِمَاراً وَهُوَ النَّسِيئةُ أيضاً. والضِّمارُ: خِلافُ العِيَانِ وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ إِلى مَيْمُونِ بْنِ مِهْرانَ فِي أَموال المَظَالِمِ الَّتِي كَانَتْ فِي بَيْتِ المَالِ أَن يَرُدّها وَلَا يَأْخذَ زكاتَها: فإِنه كَانَ مَالاً ضِماراً لَا يُرجى وَفِي التَّهْذِيبِ وَالنِّهَايَةِ: أَن يَرُدَّها عَلَى أَرْبابها ويأْخُذَ مِنْهَا زكاةَ عامِها فإِنه كَانَ مَالاً ضِماراً قَالَ أَبو عُبَيْدٍ: المالُ الضِّمارُ هُوَ الغَائِبُ الَّذِى لَا يُرْجَى فإِذا رُجِىَ فَلَيْسَ بِضمارٍ مِنْ أَضْمَرْت الشَّيْءَ إِذا غَيَّبْتَه فِعَالٌ بِمَعْنَى فاعِلٍ أَو مُفْعَلٍ قَالَ: ومثلُه مِنَ الصِّفَاتِ ناقةٌ كِنازٌ وإِنما أَخذَ مِنْهُ زَكَاةَ عامٍ وَاحِدٍ لأَن أَربابَه مَا كَانُوا يَرْجون رَدَّه عَلَيْهِمْ فَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِمْ زكاةَ السِّنِينَ المَاضِيَةِ وَهُوَ فِي بَيْتِ المَالِ) [1].

([1]) ـ باختصار من لسان العرب ١: ١٥١٩.

(وأمَّا الضَّمِير فبمعنى المُضمر ك قَتِيل بِمَعْنى مقتول وأصل الإِضْمَار السّتْر) [1].

(الإِضمار: أضمره فضمِر وخيل مُضَمَّرة. وأضمرتهُ الأرضُ: أى غَيَّبَتْهُ.

وأضمره فى نفسه: أى أسرَّه ومنه المُضْمَرُ من الأسماء وهو نقيض المُظْهَر.

والمضمرات: نحو تاء المخبر عن نفسه وتاء المخاطب وكافُه وهاء الغائب كقولك: أنا فعلت. وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ ومنكَ ومنكِ ومنكما ومنكم ومنكنَّ ومنه ومنها ومنهما ومنهم ومنهنَّ ومنَّى ومنّا وهو وهى وهما وهم وهنَّ وأنا ونحن قمنا وهندٌ قامت وقاما وقامتا وقاموا وقُمْنَ وإياكَ وإياكِ وإياكُما وإياكم وإياكنَّ وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهـنَّ وإياى وإيانا) [2].

وقد وردت الأكنة فى القرآن على ثلاثة أَوجه:

(الأَوَّل: بمعنى الغِطاءِ: (وَجَعَلْنَا على قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً) [الأنعام: ٢٥] أَى أَغطيَة.

الثَّانى: بمعنى الغيران فى الجبال: (وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ الجبال أَكْنَاناً) [النَّحل: ٨١].

الثَّالث: بمعنى الإِضمار: (أَوْ أَكْنَنتُمْ فى أَنْفُسِكُمْ) [البقرة: ٢٣٥] أَى أَضمرتم (وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ) [النَّمل: ٧٤] أَى تُضمر) [3].

المبحث الثانى: معنى الإضمار والإظهار فى الاصطلاح

لقد تنوعت أقوال العلماء فى تعريف الإضمار اصطلاحاً فيعرَّف بأنه (الإضمار: ترك الشىء مع بقاء أثره) [4].

(وحدُّ المُضمر هُوَ الِاسْم الَّذِى يعودُ إِلَى ظاهرِ قبله لفظا أَو تَقْديرا والاشتقاق موجودٌ فِيهِ وَهُوَ الاستتارُ لأنَّ الضَّمِير لَا يدُلُّ على المسمَّى بِنَفسِهِ وَهُوَ فِى نَفسه مُحْتَمل فالراجع إِلَيْهِ الضَّمِير لَا يبين من نفس الضَّمِير بل هُوَ مَسْتُور فِيهِ) [5].

---

(1) ـ اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ١: ٣٣، ٣٧.

(2) ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميرى ٦: ٤٠٠٠.

(3) ـ بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادى ٢: ١٦٠.

(4) ـ التعريفات للجرجانى: ٢٩.

(5) ـ اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ١: ٤٠، ٤٧.

و(الإضمار عند النحاة: حذف عامل الاسم بشرط تفسير ذلك العامل بما بعده وذلك الاسم يسمّى بالمضمر على شريطة التفسير وبالمضمر عامله على شريطة التفسير. ثم إنّ ذلك الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر نحو: هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر أى هل خرج زيد خرج وليس ارتفاعه بالابتداء لأنَّ هل يقتضى الفعل فلا يليه الاسم إلَّا نادراً وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وإن وإذا وهلَّا وإلَّا ونحو ذلك لما فيها من اقتضاء الفعل. وقد يكون منصوبا نحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب بإضمار فعل يفسِّره الظاهر بمعنى ضربت عبد الله ضربته هكذا فى الضوء)[1].

(والإضمار: الإخفاء. والضمير عند النحاة: ما افتقر إلى مفسرٍ له. وله أقسامٌ كثيرةٌ. والإضمار عندهم: حذف الشىء وإرادته إلا أن الفرق بين الإضمار والحذف عندهم واضحٌ وإن اشتركا فى عدم التلفظ)[2].

ولأنَّ الحذفَ قريبٌ من الإضمار ومِن العلماء مَن لا يفرِّقون بين المصطلحين فى الاستعمال سأذكر تعريف الحذف.

فالحذف اصطلاحاً: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل.

والفرق بين الحذف والإيجاز: أن شرط الحذف والإيجاز أن يكون فى الحذف ثم مقدر نحو: (واسأَلِ القَريَةَ) [يُوسُف: ﴿٨٢﴾] بخلاف الإيجاز فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعانى الجمة بنفسه.

والفرق بينه وبين الإضمار: أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر فى اللفظ نحو: (يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً أَلِيماً) [الإنسان: ﴿٣١﴾] وَيُعَذِّبَ المُنافِقِينَ [الأحزاب: ﴿٢٤﴾] (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) [النِّسَاء: ﴿١٧١﴾] أى ائتوا أمراً خيراً لكم وهذا لا يشترط فى الحذف.

ويدل على أنه لا بد فى الإضمار من ملاحظة المقدر باب الاشتقاق فإنه من أضمرت الشىء أخفيته قال:

سيبقى لها فى مضمر القلب والحشا

وأما الحذف فمن حذفت الشىء قطعته وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار ولهذا قالوا: أن تنصب ظاهرة ومضمرة.

([1]) ـ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ﴿١﴾: ﴿٢٢٩﴾.

([2]) ـ عمدة الحفاظ فى تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبى ﴿٢﴾: ﴿٦﴾﴿٣٨﴾.

ورد ابن ميمون قول النحاة: إن الفاعل يحذف فى باب المصدر وقال الصواب: أن يقال: يضمر ولا يحذف لأنه عمدة فى الكلام.

وقال ابن جنى فى خاطرياته: من اتصال الفاعل بالفعل أنك تضمره فى لفظ إذا عرفته نحو قم ولا تحذفه كحذف المبتدأ ولهذا لم يجز عندنا ما ذهب إليه الكسائى فى ضربنى وضربت قومك [١].

(الإظهار: على ثلاثة أوجه:

إخراج الشيء عن وعاء أو إيجاده من عدم أو إحضار علمه بالبيان) [٢].

(اعلم أنّ الضمير يقابله الظاهر ويسمّى مظهراً أيضاً. قال الإمام الرازى فى التفسير الكبير: الأسماء على نوعين: مظهرة وهى الألفاظ الدالّة على الماهية المخصوصة من حيث هى هى كالسواد والبياض والحجر والإنسان ومضمرة وهى الألفاظ الدالّة على شيء ما هو المتكلّم أو المخاطب أو الغائب من غير دلالة على ماهية ذلك المعين) [٣].

أهل اللغة منهم من لا يفرق بين الحذف والإضمار فى الاستعمال ويتجوزون فى استعمال أحدهما مكان الآخر كما يقولون فى حذف الخافض وإضماره ولذلك يقول أبو حيان: (وهو موجود فى اصطلاح النحويين أعنى أن يسمى الحذفُ إضماراً) [٤].

لكن هناك من فرق بينهما -كالفارسى وابن الحاجب وغيرهما- ومن الفروق التى ذكروها:

١ـ أن المضمر متروك اللفظ لكنه منوى للمتكلم وأما الحذف فإنه متروك اللفظ والنية.

٢ـ منهم من يجعل المضمر ما بقى أثره فى العمل والمحذوف أعم منه فقد يبقى أثره وقد لا يبقى.

٣ـ أن المحذوف يكون قد سبق ذكره والمضمر يعرف بالقرائن والسياق والملابسات والمناسبات.

---

(١) ـ انظر: البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣: ١٠٣.

(٢) ـ تفسير ابن فورك ٢: ٤ ٣٥.

(٣) ـ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ١: ٢٢٠.

(٤) ـ البحر المحيط ٢: ٨٦.

٤ـ استعمال الإضمار قليل ونادر فى اللغة بخلاف الحذف.

المبحث الثالث: أنواع الإضمار والإظهار

أنواع الضمير:

(للضمير تقسيمات: الأول: ينقسم إلى متصل ومنفصل. فالمنفصل المستقل بنفسه أى فى التلفظ غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر كأنت فى إمّا أنت منطلقا والمتصل غير المستقل بنفسه فى التلفّظ أى المحتاج إلى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه كالألف فى ضربا كذا فى الفوائد الضيائية.

والثانى: إلى مرفوع وهو ما يكنّى به عن اسم مرفوع كهو فى فعل هو فإنه كناية عن الفاعل الغائب ومنصوب وهو ما يكنى به عن اسم منصوب نحو ضربت إيّاك فإياك كناية عن اسم منصوب ومجرور وهو ما يكنّى به عن اسم مجرور نحو بك.

والثالث: إلى البارز والمستكنّ المسمّى بالمستتر أيضاً. فالبارز ما لفظ به نحو ضربت والمستكنّ ما نوى منه ولذا يسمَّى منوياً أيضاً نحو ضرب أى ضرب هو والمستكنُّ إمَّا أن يكون لازماً أى لا يسند الفعل إلَّا إليه وذلك فى أربعة أفعال وهى: أفعل ونفعل وتفعل للمخاطب وافعل أو غير لازم وهو ما يسند إليه عامله تارة وإلى غيره أخرى كالمنوى فى فعل ويفعل وفى الصفات تقول: ضرب زيد وما ضرب إلَّا هو وزيد ضارب غلامه وهند زيد ضاربته هى.

ثمّ اعلم أنّ الضمير المرفوع المتصل قد يكون بارزاً وقد يكون مستكنّاً وأمّا ضمير المنصوب والمجرور المتصل فلا يكونان إلّا بارزين لأن الاستتار من خواصّ المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل. وإنما قيد المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله هذا كله خلاصة ما فى الضوء والحاشية الهندية إلَّا أنَّ فيها أنَّ هذا التقسيم للمتصل وهكذا فى الفوائد الضيائية.

ومن أنواع الضمير ضمير الشأن والقصة وهو ضمير غائب يتقدم الجملة ويعود إلى ما فى الذهن من شأن أو قصة فإن اعتبر مرجعه مذكّراً سمّى ضمير الشأن وإن اعتبر مؤنّثاً سمّى

ضمير القصة رعايةً للمطابقة نحو إنه زيد قائم وتفسّر ذلك الضمير لإبهامه الجملة المذكورة بعده)[1].

(إن الحذف على ضربين: أحدهما: ألا يقام شيء مقام المحذوف كما سبق والثانى: أن يقام مقامه ما يدل عليه كقوله تعالى: (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ) [هود: ٥٧] ليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على قولهم فالتقدير: فإن تولوا فلا ملام على لأنى قد أبلغتكم.

وقوله: (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) [فاطر: ٤] فلا تحزن واصبر.

وقوله: (وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الأَوَّلِينَ) [الأنفال: ٣٨] أى يصيبهم ما أصاب الأولين)[2].

(إنَّ الكلام يجيء على ثلاثة أضربٍ: ظاهر لا يحسنُ إضمارهُ ومضمر مستعمل إظهارهُ ومضمر متروك إظهاره.

الأول: الذى لا يحسنُ إضمارهُ: ما ليس عليه دليل من لفظٍ ولا حال مشاهدةٍ لو قلت: زيداً وأنت تريدُ: "كَلِّمْ زيداً" فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على "كَلِّمْ" ولم يكن إنسان مستعداً للكلام لم يجز وكذلك غيره من جميع الأفعال.

الثانى: المضمرُ المستعملُ إظهارهُ: هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أنَّ الرجل مستغنٍ عن لفظكَ بما تضمره فمن ذلك ما يجرى فى الأمر والنهى وهو أن يكون الرجل فى حال ضربٍ فتقول: زيداً ورأسَهُ وما أشبه ذلك تريد: اضربْ رأسَهُ وتقول فى النهى: الأسدَ الأسدَ نهيتهُ أنْ يقربَ الأسد وهذا الإضمار أجمع فى الأمر والنهى وإنما يجوز مع المخاطب ولا يجوز مع الغائب ولا يجوز إضمار حرف الجر ومن ذلك أن ترى رجلاً يسدد سهماً فتقول: "القرطاس واللهِ" أى: يصيبُ القرطاسَ أو رأيتهُ فى حال رجلٍ قد أوقعَ فِعْلاً أو أخبرت عنهُ بفعلٍ فقلتَ: "القرطاسَ واللهِ" أى: أصاب القرطاسَ وجاز أن تضمر الفعلَ للغائبِ لأنه غير مأمورٍ ولا منهيٍّ وإنما الكلامُ خبرٌ فلا لبسَ فيه كما يقع فى الأمر وقالوا: الناسُ مجزيونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌّ يراد إن كانَ خيراً.

---

(١) ـ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ١: ٢٢٠.

(٢) ـ البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣: ٢٠٩.

ومن العرب من يقول: "إنْ خيراً فخيراً" كأنه قال: "إنْ كان ما فَعلَ خيراً جُزى خيراً" والرفع فى الآخر أكثر لأن ما بعد الفاء حقه الاستئناف ويجوز: "إن خيرٌ فخيرٌ" على أن تضمر "كانَ" التى لها خبر وتضمر خبرها وإن شئت أضمرت "كانَ" التى بمعنى "وقَع" ومثل ذلك: قد مررتُ برجلٍ إنْ طويلاً وإنْ قصيراً ولا يجوز فى هذا إلا النصب وزعم يونس: أنَّ من العرب من يقول: "إنْ لا صالحٌ فطالحٌ" على: إنْ لا أكن مررتُ بصالحٍ فطالحٍ وقال سيبويه: هذا ضعيفٌ قبيحٌ قال: ولا يجوزُ أن تقول: عبد الله المقتولُ وأنت تريد "كن عبد اللهِ" لأنه ليس فعلاً يصلُ من الشىء إلى الشىء ومن ذلك: "أو فرقاً خيراً مِنْ حُبٍّ" ولو رفع جاز كأنه قال: "أو امرئٍ فرقٌ" وألا طعامَ ولو تمراً أى: "ولو كانَ الطعامُ تمراً" ويجوز: "ولو تمرٌ" أى: ولو كان تمرٌ ومن هذا الباب: "خيرَ مقدمٍ" أى: قدمتَ وإن شئتَ قلتَ: "خيرُ مقدمٍ" فجميع ما يرفع إنما تضمرُ فى نفسك ما تظهرُ وجميع ما ينصبُ إنما تضمر فى نفسكَ غير ما تظهرُ فافْهم هذا فإنَّ عليه يجرى هذا البابُ ألا ترى أنكَ إذا قلت: خيرَ مقدمٍ فالمعنى: قدمتَ فقدمتَ فعْلٌ وخيرَ مقدم اسمٌ والاسمُ غيرُ الفعلِ فانتصبَ بالفعل فإذا رفعتَ فكأنَّك قلت: قدومُكَ خيرُ مقدم فإنما تضمر قدومك خيرُ مقدمٍ فقدومكَ "هو خيرُ مقدمٍ" وخبرُ المبتدأ هو المبتدأُ وإذا قلت: "خير مقدمٍ" فالذى أضمرت "قدمت" وهو فعلٌ وفاعلٌ والفعل والفاعل غير المفعول فافهم هذا فإن عليه يجرى هذا الباب ومن هذا الباب قولهم: "ضربت وضربنى زيدٌ" تريد: "ضربتُ زيداً وضربنى" إلا أن هذا الباب أضمرت ما عَمِلَ فيه الفعلُ وذلك أضمرت الفعل نفسهُ وكذلك كلُّ فعلين يعطفُ أحدهما على الآخر فيكون الفاعل فيهما هو المفعول فلك أن تضمره مع الفعل وتعمل المجاور له فتقول على هذا: متى ظننتُ أو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ لأنَّ ما بعد القول محكى وتقول: "متى قلتَ أو ظننتَ زيداً منطلقاً" فإذا قلت: "ضربنى وضربتُ زيداً" ثنيت فقلت: "ضربانى وضربتُ الزيدينِ" فأضمرت قبل الذكر لأنَّ الفعلَ لا بد لهُ من فاعل ولولا أنَّ هذا مسموعٌ من العرب لم يجز وإنما حَسُنَ هذا لأنكَ إذا قلت: ضربتُ وضربنى زيدٌ وضربنى وضربتُ زيداً فالتأويل: تضاربنا فكل واحدٍ فاعلٌ مفعولٌ فى المعنى فسُومِحَ فى اللفظ لذلك. ومن ذلك: "ما منهم يقومُ" فحذفَ المبتدأُ كأنهُ قال: "أحدٌ منهم يقومُ" ومن ذلك قوله عز وجل: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يُوسُف: ١٨] أى: "أَمرى صبرٌ جميلٌ".

الثالث: المضمرُ المتروك إظهارهُ: المستولى على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه وقد يجوز فيه غيره فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير نحو قولهم: "إياكَ" إذا حذرته والمعنى: "باعدْ إياكَ" ولكن لا يجوز إظهاره وإياك والأسدَ وإياك الشرَّ كأنه قال: إياىَ لأتقينَّ وإياكَ فاتقينَّ فصارت "إياكَ" بدلاً من اللفظ بالفعلِ ومن ذلك: "رأسَهُ والحائطَ وشأنك والحجَّ وامرأً ونفسَهُ" فجميع هذا المعطوفِ إنما يكون بمنزلة "إياكَ" لا يظهر فيه الفعلُ ما دام معطوفاً فإن أفردتَ جازَ الإظهار والواو ههنا بمعنى "مَع". ومما جُعلَ بدلاً من الفعل: "الحذرَ الحذرَ والنجاءَ النجاءَ وضرباً ضرباً" انتصب على "الزم" ولكنهم حذفوا لأنه صار بمعنى "افعل" ودخولُ "الزم" على "افعلْ" محالٌ وتقول: "إياكَ أنت نفسُكَ أنْ تفعلَ" ونفسك إنْ وصفتَ المضمر الفاعل رفعت [وإنْ أضفتَ إياكَ نصبتَ وذلك] لأنَّ "إياكَ" بدلٌ من فِعْلٍ وذلك الفعلُ لا بُدَّ لَهُ من ضمير الفاعل المأمور وإنْ وصفت "إياكَ" نصبتَ وتقول: "إياكَ أنتَ وزيدٌ وزيداً" بحسب ما تقدر ولا يجوز: "إياكَ زيداً" بغير واوٍ وكذلك: "إياكَ أن تفعلَ" إن أردتَ: "إياك والفعلَ" وإنْ أردت: إياكَ أعِظُ مخافةَ أَنْ تفعلَ جازَ. وزعموا أن ابن أبى إسحاق أجازَ

إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ ... إلى الشَّرِّ دعاءٌ ولِلخَيْرِ زَاجِرُ

كأنهُ قال: "إياكَ" ثم أضمر بعد "إياك" فعلاً آخر فقال: اتقِ المراءَ.

وقال الخليل: لو أنَّ رجلاً قالَ: إياكَ نفسَكَ لم أُعنفْهُ يريدُ أن "الكافَ" اسمٌ وموضعها خفضٌ قال سيبويه: وحدثنى منْ لا أتهمﷺ عن الخليلِ أنهُ سمعَ أعرابيا يقول: "إذا بلغَ الستينَ فإيَّاهُ وإيا الشواب" ومن ذلك: "ما شأنُكَ وزيداً" كأنهُ قال: "وما شأنكَ وملابسَة زيداً" وإنما فعلوا ذلك فراراً من العطف على المضمر المخفوض وحكوا: ما أنتَ وزيداً وما شأنُ عبد الله وزيداً كأنه قال ما كان. فأما: ويلَهُ وأَخاهُ فانتصب بالفعل الذى نصبَ ويلَهُ كأنَّكَ قلت: ألزمهُ الله ويلَهُ. وإن قلت: ويلٌ لَهُ وأَخاهُ نصبت لأنَّ فيه ذلك المعنى ومن ذلك: سقياً ورعياً وخيبةً ودفراً وجدعاً وعَقْراً وبؤساً وأفةً وتفةً [لهُ] وبُعداً وسحقاً وتعْساً وتَباً وبَهْراً وجميع هذا بدل من الفعلِ كأنه قال: سقاكَ الله ورعاكَ وأما ذكرهم "لَكَ" بعد "سقياً" فليبينوا المعنى بالدعاء وليس بمبنى على الأول ومنه: "تُرباً" و"جَنْدَلاً" أى: ألزمكَ الله وقالوا: فاهاً لفيك يريدون: الداهية ومنه هنيئا مَرِيا ومنها ويْلَكَ وويْحَكَ وويْسكَ وويبَكَ وعَوْلكَ لا يتكلمُ به مفرداً ولا يكون إلا بعد "ويلكَ". ومن ذلك سبحان الله ومعاذَ الله

وريحانهُ وعمْرِكَ الله إلا فعلتَ وقعدك الله إلا فعلت بمنزلة: نشدتُكَ الله وزعمَ الخليلُ: أنهُ تمثيلٌ لا يتكلمُ به ومنه قولهم: كَرَماً وصَلَفاً وفيه معنى التعجب كأنه قال: "أَلزمكَ الله" وصار بدلاً من أكرمْ به وأصْلِفْ بهِ ومنه: لبيكَ وسعديكَ وحنانيكَ وهذا مثنى وجميعُ ذا الباب إنما يعرف بالسماع ولا يقاسُ وفيما ذكرنا ما يدلُّكَ على الشيءِ المحذوف إذا سمعته ومن ذلك قولهم: "مررتُ به فإذا لَهُ صوتٌ صوت حمارٍ" لأنَّ معنى "لَهُ صوتٌ" هو يصوتُ فصار لهُ صوتٌ بدلاً منهُ ومن هذا: "أَزيداً ضربتَهُ" تريد: أضَرَبْتَ زيداً ضربتَهُ فاستغنى "بضربتَهُ" وأُضمر فِعْلٌ يلى حرف الاستفهام وكذلك يحسنُ فى كل موضعٍ هو بالفعل أولى كالأمر والنهى والجزاء تقول: "زيداً اضربهُ" وعمراً لا يقطع الله يدهُ وبكراً لا تضربْهُ وإنْ زيداً ترهُ تضربهُ وكذلك إذا عطفت جملةً على جملةٍ فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبنى على الفعل كان الأحسنُ فى الجملة الثانية أن تشاكلَ الأولى وذلك نحو: "ضربتُ زيداً وعمراً كلمتهُ" والتقدير: ضربتُ زيداً وكلمتُ عمراً فأضمرت فعلاً يفسرهُ "كلمتهُ" وكذلك إن اتصلَ الفعل بشيءٍ من سبب الأول تقول: "لقيتُ زيداً وعمراً ضربتُ أَبَاهُ" كأنك قلت: "لقيتُ زيداً وأهنتُ عمراً وضربتُ أبَاهُ" فتضمر ما يليق بما ظهر فإن كان فى الكلام الأول المعطوف عليه جملتان متداخلتان كنت بالخيار وذلك نحو قولك: "زيدٌ ضربتُه وعمرٌو كلمتهُ" إن عطفت على الجملة الأولى التى هى الابتداءُ والخبرُ رفعتَ وإنْ عطفت على الثانية التى هى فِعْلٌ وفاعلٌ وذلك قولك: ضربتُه نصبتَ ومن ذلك قولهم: أمَّا سميناً فسمينٌ وأما عالِماً فعالمٌ ومنه قولهم: "لكَ الشاءُ شاةً بدرهمٍ" ومنه قولهم: "هذا ولا زعَماتِكَ" أى: لا أتوهم [زَعماتِكَ] وكِليهما وتمراً. ومن العرب من يقول: "كِلاهما وتمراً" كأنه قال "كِلاهما لى ثابتانِ وزدنى تمراً" ومن ذلك: "(انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) [النِّسَاء: ١٧١] ووراءكَ أوسع لك وحسبك خيراً لك" لأنَّك تخرجهُ منْ أمرٍ وتدخله فى آخر ولا يجوزُ ينتهى خيراً لى لأنَّكَ إذا نهيتَهُ فأنتَ ترجيه إلى أمرٍ وإذا أخبرتَ فلستَ تريد شيئاً من ذلك ومن ذلك: "أخذتُه فصاعداً وبدرهمٍ فزائداً". أخبرت بأدنى الثمن فجعلتَهُ أولاً ثم قررت شيئاً بعد شيءٍ لأثمانٍ شتى ولا يجوز دخولُ الواو هنا ويجوز دخول "ثُمَّ" وممَّا انتصب على الفعل المتروك إظهارهُ المنادى فى قولِكَ: "يا عبد الله" وقد ذكرت ذلك فى بابِ النداءِ.

قال سيبويه: ومما يدلُّكَ على أنهُ انتصبَ على الفعل قولُكَ: "يا إيَّاكَ" إنما قلت: يا إياكَ أَعنى ولكنهم حذفوا وذكر أَمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ معكَ فقال: إنها "إن" ضمت إليها "مَا"

وجعلت عوضاً من اللفظ بالفعل تريد: إن كنتَ منطلقاً قال: ومثل ذلك: "إمّا لا" كأنَّهُ قال: "افعلْ هذا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرهُ" وإنما هى "لا" أميلت فى هذا الموضع لأنَّها جعلت مع ما قبلها كالشيء الواحد فصارت كأنها ألفٌ رابعةٌ فأميلتْ لِذاكَ ومن ذلك: مرحباً وأهلاً زعم الخليل أنه بدلٌ من: رحبت بلادكَ ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمر هو ما يظهر.

واعلم: أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا) [1].

قال شيخ الصناعتين عبد القاهر الجرجانى: (فما مِن اسْمٍ أو فعلٍ تَجدُه قد حُذِفَ ثم أُصيبَ به موضعُه وحُذِفَ فى الحال يَنْبغى أن يُحذَفَ فيها إلَّا وأنت تَجدُ حذْفَه هناك أَحْسَنَ من ذكرِهِ وترى إضمارَهُ فى النفس أَوْلى وآنسَ مِنَ النُّطْقِ به) [2].

ولله در القائل:

إِذَا نَطَقَتْ جَاءَتْ بِكُلِّ مَلِيحَةٍ ... وَإِنْ سَكَتَتْ جَاءَتْ بِكُلِّ مَلِيحِ [3].

(من سُنن العرب الإضمار. ويكون على ثلاثة أضرُب: إضمارُ الأسماء وإضمارُ الأفعال وإضمارُ الحروف.

فمن إضمار الأسماء قولهم: "ألا يَسْلَمِى" يريدون "ألا يا هذه اسلمى". وفى كتاب الله جلَّ ثناؤه (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ) [النمل: ٢٥] بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا. فلما لم يذكر "هؤلاء" بل أضمرهم اتصلت "يا" بقوله: "اسجدوا" فصار كأنه فعل مستقبل...

ويُضْمِرُونَ مِن الأسماء "مَنْ" فيقولون: "ما فى حَيّنا إلا له إبلُ" أى: مَنْ له إبل. و"كذبتم بنى شابَ قَرْناها" أى: مَن شاب. وفى كتاب الله جلَّ ثناؤه: (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ) [الصافات: ١٦٤] أى: من له. ويضمرون "هذا" كقول حُمَيْد:

أنت الهلالى الذى كانت مَرَّةً ... سمِعنا به والأَرْحَبِيُّ المُعَلفُ

أى: وهذا الأرحبىّ يعنى بعيره) [4].

---

(1) ـ الأصول فى النحو لابن السراج ٢: ١٤٧.

(2) ـ دلائل الإعجاز للجرجانى ١: ١٥٢.

(3) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٠٥.

(4) ـ باختصار من: الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها لابن فارس القزوينى: ٧٦.

(وإنَّما جِيءَ بالضمائر للاختصار وَإِزَالَة اللبْس وَذَلِكَ أنَّك لَو أعدت لفظ الظَّاهِر لم يُعلم أنَّ الثَّانِي هُوَ الأوَّل وَفِيه أيضاً إطالة كَقَوْلِك: جَاءَنِي زيد فَقلت لَهُ: وَلَو قلت: فَقلت: لزيد لم يعلم أنَّ زيداً الثَّانِي هُوَ الأوَّل.

وإنَّما كَانَ فِي الضمائر المرفوعة والمنصوبة متَّصل ومنفصل لأنَّ المَرْفُوع والمنصوب الظاهرين يتقدَّمان على العَامِل فيهمَا ويتأخَّران فضميراهما كَذَلِك فَإِذا تقدَّما انفصلا لحاجتهما إِلَى القيام بأنفسهما وَإِذا تأخَّرا انفصلا لاعتمادهما على العَامِل وأمَّا المَجْرُور فَلَا يكون إِلَّا متَّصلاً لِامْتِنَاع تقدُّمه على الجارّ)[1].

(ويضمرون الحروفَ فيقول قائلهم:

ألا أى هذا الزّاجرى أشهدَ الوَغى

بمعنى أن أشهد. ويقولون: "والله لَكانَ كذا" بمعنى لقد. ويقول النابغة:

لكلفتنِي ذنب امرئ

وفى كتاب الله جل ثناؤه: (الم غُلِبَتِ الرُّومُ) [الرّوم: ١ـ ٢] قالوا: معناها لقد غلبت. إلا أنه لما أضمر "قد" أضمر اللام. وفى كتاب الله جلَّ ثناؤه: (سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى) [طه: ٢١] فقالوا: إلى سيرتها. و(اخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) [الأعراف: ١٥٥] أى من قومه. ويقولون: "اشْتَقْتك" أى إليك. و"هل يسمعونَكم" بمعنى لكم. و"أو جاءوكم حصرت" أى قد حصرت. ويقول قائلهم: "حلفتُ بالله لناموا" أى لقد. وفى كتاب الله جلَّ ثناؤه: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ) [البقرة: ١٩٦] أى فعليكم. وقيل فى قوله جلَّ ثناؤه: (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) [النِّسَاء: ١٢٧] معناها عن وقوم يقولون: فى أن تنكحوهن. وفى كتاب الله جلّ ثناؤه: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ) [الرُّوم: ٢٤] أى أن يريكم. وكقوله جلَّ ثناؤه: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ) [الرُّوم: ٢١])[2].

(باب إضمار الأفعال: من ذلك: "قيل ويقال". قال الله جلَّ ثناؤه: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [آل عمران: ١٠٦] معناه: فيقال لهم لأن أمّا لا بد لها فى الخبر من فاء فلما أضمر القول أضمر الفاء. ومثله:

فلا تدفِنُونى إن دَفْنى محرّمٌ ... عليكم ولكن خامِرى أمَّ عامر

([1]) ـ اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ١: ٤٥٧.

([2]) ـ الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها۞ أحمد بن فارس: ١٧٧.

أى اتركونى للتى يقال لها "خامرى". ومنه (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ) [غافر: ﴿٦٧﴾] أى: يعمّركم لتبلغوا أشدّكم. ومن باب الإضمار: "أثَعْلَباً وتَفِرُّ" أى: أترى ثعلباً. وفى كتاب الله جلَّ ثناؤه: (وَتَتَلَقَّاهُمُ المَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ) [الأنبيَاء: ﴿١٠٣﴾] أى يقولون: و"أسر رجلٌ أسيراً ليلاً فلما أصبح رآه أسوَدَ فقال: أعبداً سائرَ الليلة" كأنه قال: أرانى أسرت عبداً. ومن الإضمار: (قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ) [الأنعام: ﴿١٢﴾] فهذا مضمَر كأنه لما سألهم عادوا بالسؤال عليه فقيل له: (قُلْ لِلَّهِ).

ومن الإضمار (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ) [البقرة: ﴿٧٣﴾] معناه: فضربوه فحَيَّ (كَذلِكَ يُحْيِ اللهُ المَوْتى) [البقرة: ﴿٧٣﴾] ومثله فى كتاب الله كثير) [1].

أنواع الإضمار قبل الذكر:

(الإضمار قبل الذكر على وجوه: أحدها: أن يحصل صورة ومعنى كقولك ضرب غلامه زيدا والمشهور أنه لا يجوز لأنك رفعت غلامه بضرب فكان واقعا موقعه والشيء إذا وقع موقعه لم تجز إزالته عنه وإذا كان كذلك كانت الهاء فى قولك غلامه ضميرا قبل الذكر وأما قول النابغة:

جزى ربه عنى عدى بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فجوابه: أن الهاء عائدة إلى مذكور متقدم وقال ابن جنى: وأنا أجيز أن تكون الهاء فى قوله ربه عائدة على عدى خلافا للجماعة ثم ذكر كلاماً طويلاً غير ملخص وأقول: الأولى فى تقريره أن يقال: الفعل من حيث إنه فعل كان غنياً عن المفعول لكن الفعل المتعدى لا يستغنى عن المفعول وذلك لأن الفاعل هو المؤثر والمفعول هو القابل والفعل مفتقر إليهما ولا تقدم لأحدهما على الآخر أقصى ما فى الباب أن يقال إن الفاعل مؤثر والمؤثر أشرف من القابل فالفاعل متقدم على المفعول من هذا الوجه لأنا بينا أن الفعل المتعدى مفتقر إلى المؤثر وإلى القابل معا وإذا ثبت هذا فكما جاز تقديم الفاعل على المفعول وجب أيضاً جواز تقديم المفعول على الفاعل.

([1]) ـ الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها﴿٧٧﴾ أحمد بن فارس: ﴿٧٧﴾.

القسم الثانى: وهو أن يتقدم المفعول على الفاعل فى الصورة لا فى المعنى وهو كقولك: ضرب غلامه زيد فغلامه مفعول وزيد فاعل ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل إلا أنه وإن تقدم فى اللفظ لكنه متأخر فى المعنى.

والقسم الثالث: وهو أن يقع فى المعنى لا فى الصورة كقوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) [البقرة: ١٢٤] فههنا الإضمار قبل الذكر غير حاصل فى الصورة لكنه حاصل فى المعنى لأن الفاعل مقدم فى المعنى ومتى صرح بتقديمه لزم الإضمار قبل الذكر) [١].

(الإضمار قبل الذكر: جائز فى خمسة مواضع: الأول فى ضمير الشأن مثل: هو زيد قائم والثانى فى ضمير رب نحو: ربه رجلاً والثالث فى ضمير "نِعْمَ" نحو: نعم رجلاً زيد والرابع فى تنازع الفعلين نحو: ضربنى وأكرمنى زيد والخامس فى بدل المظهر عن المضمر نحو: ضربته زيداً) [٢].

هل الإضمارُ من باب المجاز أو غيرِه

(المشهورُ أنه قسم منه وعليه أكثر الناس. قال أبو المعالى: قال بعض المتكلمين: هذا من الحذفِ وليس من المجاز وإنما المجاز: لفظةٌ استُعِيرَتْ لغير ما هى له قال: وحَذْفُ المضاف هو عينُ المجازِ وعُظْمُه هذا مذهب سيبويه وغيره وحكى أنه قولُ الجمهور. وقال فخر الدين الرازى: إنَّ المجازَ والإضمارَ قسمان لا قسيمان فهما متباينان.

الثانى: أنه مجازٌ ولكنه من باب إطلاق اسمِ المحلِّ على الحالِّ للمجاورة كالزاوية.

الثالث: أنه حقيقةٌ لا مجاز فيه وذلك أنه يجوز أن يسألَ القريةَ نفسَها والإبل فتجيبه لأنه نبيٌّ يجوز أن ينطق له الجماد والبهائم) [٣].

---

(١) ـ تفسير الرازى ٦: ٦٥.

(٢) ـ التعريفات للجرجانى: ٢٩.

(٣) ـ الدر المصون ٦: ٤٠٥.

الفصل الثانى: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى الإضمار والإظهار

١ـ قاعدة: (الأَوْلى هو السَّلامةُ من المضمراتِ إذا لَمْ يكنْ هناكَ نقصٌ فى المَعنى)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى وأبو حيان والسمين الحلبى فعند قوله تعالى: (سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ القَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ) [الرعد: ١٠] الآية قال الواحدى: (قال الفراء والزجاج: من رفع (سواء) وكذلك الثانية وسواء يطلب اثنين تقول: سواء زيد وعمرو أى ذوى عدل ويجوز أن يكون سواء بمعنى مستوٍ فلا يحتاج إلى تقدير الحذف إلا أن سيبويه يستقبح أن يقول: مستوٍ زيد وعمرو لأن أسماء الفاعلين عنده إذا كانت نكرة لا يبدأ بها. ذكر هذين الوجهين فى (سواء) أبو إسحاق وأبو بكر إلا أن أبا بكر يقول: جَعْل (سواء) بمنزلة مستوٍ أقوى وأصوب لأنه خال من الإضمار ومعاملة الظاهر مع السلامة من المضمرات إذا لم يلحق المعنى نقص أولى)[١].

وعند قوله تعالى: (ذلِكَ الكِتابُ) [البقرة: ٢] قال أبو حيان: (والذى نختاره منها أن قوله: (ذلِكَ الكِتابُ) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار وهكذا تكون عادتنا فى إعراب القرآن لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف وأسوغها فى لسان العرب. ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات. فكما أن كلام الله من أفصح كلام فكذلك ينبغى إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه)[٢].

وعند قوله تعالى: (وَبِالوالِدَيْنِ إِحْساناً) [البقرة: ٨٣] قال أبو حيان (وينتصب (إِحْساناً) على أنه مفعول من أجله أى ووصيناهم بالوالدين إحساناً منا أى لأجل إحساننا أى أن التوصية بهما سببها إحساننا إما لأن من شأننا الإحسان أو إحسانا منا للموصين إذ يترتب لهم على امتثال ذلك الثواب الجزيل والأجر العظيم أو إحسانا منا للموصى بهم. وقد جاء هذا

---

(١) ـ التفسير البسيط للواحدى ١٣: ٣٥٥.

(٢) ـ البحر المحيط ١: ٦١.

الفعل مصرحاً به فى قوله تعالى: (وَوَصَّيْنَا الإِنْسانَ بِوالِدَيْهِ حُسْناً) [العنكبوت: ٨] والمختار الوجه الثانى: لعدم الإضمار فيه ولاطراد مجىء المصدر فى معنى فعل الأمر)[1].

وعند قوله عز وجل: (قالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلى عَذابِ النَّارِ وَبِئْسَ المَصِيرُ) [البقرة: ١٢٦] قال: (قرأ الجمهور من السبعة: (فَأُمَتِّعُهُ) مشددا على الخبر. وقرأ ابن عامر: (فَأُمَتِّعُهُ) مخففا على الخبر. وقرأ هؤلاء: ثم أضطره خبرا. وقرأ يحيى بن وثاب: فأمتعه مخففا ثم (إضطره) بكسر الهمزة وهما خبران. وقرأ ابن محيصن: (ثم أضطره) بإدغام الضاد فى الطاء خبراً.

وقرأ يزيد بن أبى حبيب: ثم أضطره بضم الطاء خبراً وقرأ أبى بن كعب: فنمتعه ثم نضطره بالنون فيهما. وقرأ ابن عباس ومجاهد وغيرهما: فأمتعه قليلا ثم أضطره على صيغة الأمر فيهما فأما على هذه القراءة فيتعين أن يكون الضمير فى: قال عائدا على إبراهيم لما دعا للمؤمنين بالرزق دعا على الكافرين بالإمتاع القليل والإلزاز إلى العذاب. ومن: على هذه القراءة يحتمل أن تكون فى موضع رفع على أن تكون موصولة أو شرطية وفى موضع نصب على الاشتغال على الوصل أيضاً. وأما على قراءة الباقين فيتعين أن يكون الضمير فى: قال عائدا على الله تعالى ومن: يحتمل أن يكون فى موضع نصب على إضمار فعل تقديره: قال الله وأرزق من كفر فأمتعه ويكون فأمتعه معطوفاً على ذلك الفعل المحذوف الناصب لمن. ويحتمل أن تكون من فى موضع رفع على الابتداء إما موصولاً وإما شرطاً والفاء جواب الشرط أو الداخلة فى خبر الموصول لشبهة باسم الشرط. ولا يجوز أن تكون من فى موضع نصب على الاشتغال إذا كانت شرطاً لأنه لا يفسر العامل فى من إلا فعل الشرط لا الفعل الواقع جزاء ولا إذا كانت موصولة لأن الخبر مضارع قد دخلته الفاء تشبيها للموصول باسم الشرط. فكما لا يفسر الجزاء كذلك لا يفسر الخبر المشبه بالجزاء. وأما إذا كان أمراً أعنى الخبر نحو: زيدا فاضربه فيجوز أن يفسر ولا يجوز أن تقول: زيدا فتضربه على الاشتغال ولجواز: زيدا فاضربه على الأمر علة مذكورة فى كتب النحو. قال أبو البقاء: لا يجوز أن تكون من مبتدأ وفأمتعه الخبر لأن الذى لا يدخل الفاء فى خبرها إلا إذا كان الخبر مستحقا لصلتها كقولك: الذى يأتينى فله درهم. والكفر لا يستحق به التمتع.

([1]) ـ البحر المحيط ١: ٨، ١٥.

فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخفش جاز أو الخبر محذوفا وفأمتعه دليل عليه جاز تقديره: ومن كفر أرزقه فأمتعه. ويجوز أن تكون من شرطية والفاء جوابها.

وقيل: الجواب محذوف تقديره: ومن يكفر أرزق. ومن على هذا رفع بالابتداء ولا يجوز أن تكون منصوبة لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها بل الشرط. انتهى كلامه.

وقوله: أولاً لا يجوز كذا وتعليله ليس بصحيح لأن الخبر مستحق بالصلة لأن التمتع القليل والصيرورة إلى النار مستحقان بالكفر. ثم إنه قد ناقض أبو البقاء فى تجويزه أن تكون من شرطية والفاء جوابها. وهل الجزاء إلا مستحق بالشرط ومترتب عليه فكذلك الخبر المشبه به أيضاً. فلو كان التمتع قليلا ليس مستحقا بالصلة وقد عطف عليه ما يستحق بالصلة ناسب أن يقع خبراً من حيث وقع جزاء وقد جوز هو ذلك.

وأما تقدير زيادة الفاء وإضمار الخبر وإضمار جواب الشرط إذا جعلنا من شرطية فلا حاجة إلى ذلك لأن الكلام منتظم فى غاية الفصاحة دون هذا الإضمار. وإنما جرى أبو البقاء فى إعرابه فى القرآن على حد ما يجرى فى شعر الشنفرى والشماخ من تجويز الأشياء البعيدة والتقادير المستغنى عنها ونحن ننزه القرآن عن ذلك) (١).

وعند قوله تعالى: (إِلهاً واحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) [البقرة: ١٣٣] قال: (إِلهاً واحِداً: يجوز أن يكون بدلاً وهو بدل نكرة موصوفة من معرفة ويجوز أن يكون حالاً ويكون حالاً موطئة نحو: رأيتك رجلاً صالحاً. فالمقصود إنما هو الوصف وجىء باسم الذات توطئة للوصف. وجوز الزمخشرى أن ينتصب على الاختصاص أى يريد بإلهك إلها واحداً.

وقد نص النحويون على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً. وفائدة هذه الحال أو البدل هو التنصيص على أن معبودهم واحد فرد إذ قد توهم إضافة الشىء إلى كثيرين تعداد ذلك المضاف فنهض بهذه الحال أو البدل على نفى ذلك الإيهام.

(وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) أى منقادون لما ذكر الجواب بالفعل الذى هو نعبد لأن العبادة متجددة دائما. ذكر هذه الجملة الاسمية المخبر عن المبتدأ فيها باسم الفاعل الدال على الثبوت لأن الانقياد لا ينفكون عنه دائماً وعنه تكون العبادة فيكون قوله: (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) أحد جملتى الجواب. فأجابوه بشيئين: أحدهما: الذى سأل عنه والثانى: مؤكد لما

---

(١) ـ البحر المحيط ١: ٤٦٠.

أجابوا به فيكون من باب الجواب المربى على السؤال. وأجاز بعضهم أن تكون الجملة حالية من الضمير فى نعبد والأول أبلغ وهو أن تكون الجملة معطوفة على قوله: نعبد فيكون أحد شقى الجواب.

وأجاز الزمخشرى أن تكون جملة اعتراضية مؤكدة أى: ومن حالنا أنا نحن له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون والذى ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هى الجملة التى تفيد تقوية بين جزأى موصول وصلة نحو قوله:

مَاذَا وَلَا عَتْبَ فِي المَقْدُورِ رُمْتُ ... إِمَّا تخطيك بالنجح أو خُسْرٍ وَتَضْلِيلِ

وقال:

ذَاكَ الَّذِى وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَالِكًا ... وَالحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

أو بين جزأى إسناد نحو قوله:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ... أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٌ وَلَا عُزْلُ

أو بين فعل شرط وجزائه أو بين قسم وجوابه أو بين منعوت ونعته أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم ما. وهذه الجملة التى هى قوله: ونحن له مسلمون ليست من هذا الباب لأن قبلها كلاما مستقلا وبعدها كلام مستقل وهو قوله: تلك أمة قد خلت.

لا يقال: إن بين المشار إليه وبين الإخبار عنه تلازم يصح به أن تكون الجملة معترضة لأن ما قبلها من كلام بنى يعقوب حكاه الله عنهم وما بعدها من كلام الله تعالى أخبر عنهم بما أخبر تعالى. والجملة الاعتراضية الواقعة بين متلازمين لا تكون إلا من الناطق بالمتلازمين يؤكد بها ويقوى ما تضمن كلامه. فتبين بهذا كله أن قوله: ونحن له مسلمون ليس جملة اعتراضية. وقال ابن عطية: (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) ابتداء وخبر أى: كذلك كنا ونحن نكون. ويحتمل أن يكون فى موضع الحال. والعامل نعبد والتأويل الأول أمدح. انتهى كلامه. ويظهر منه أنه جعل الجملة معطوفة على جملة محذوفة وهى قوله: كذلك كنا.

ولا حاجة إلى تكلف هذا الإضمار لأنه يصح عطفها على نعبد إلهك كما ذكرناه وقررناه قبل. ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار) [(١)].

---

(١) ـ البحر المحيط ١: ٢٦٤.

وعند قوله عز وجل: (فَتَبارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخالِقِينَ [المُؤمِنُونَ: ١٤] قال السمين الحلبي: (قوله: (أَحْسَنَ الخالقين) فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدها: أنه بدلٌ مِن الجلالة. الثانى: أنَّه نعتٌ للجلالة وهو أَوْلَى مِمَّا قبلَه لأن البدلَ بالمشتقِ يَقِلُّ. الثالث: أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أى: هو أحسنُ. والأصلُ عدمُ الإضمارِ)[١].

وعند قوله تعالى: (أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ إِلى إِلهِ مُوسى) [غافر: ٣٧] (قوله: (أَسْبَابَ السَّماواتِ): فيه وجهان أحدهما: أنه تابعٌ للأسبابِ قبله بدلاً أو عطفَ بيان. والثانى: أنه منصوبٌ بإضمار أَعْنى والأولُ أَوْلَى إذ الأصلُ عدمُ الإضمارِ)[٢].

٢ـ قاعدة: (الحذفُ خلافُ الأصلِ فإذا دَارَ الأمرُ بينَ الحذفِ وعدمِهِ كانَ الحملُ على عدمِه أَوْلى)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (فصل: فى أن الحذف خلاف الأصل.

والحذف خلاف الأصل وعليه ينبنى فرعان:

أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى لأن الأصل عدم التغير.

والثانى: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى)[٣].

وعند قوله تعالى: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ) [البقرة: ١٩٦] قال أبو حيان: (وظاهر قوله: (فِي الحَجِّ) أن يكون المحذوف: زماناً لأنه المقابل فى قوله: (وَسَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ) إذ معناه فى وقت الرجوع ووقت الحج هو أشهره فنحر الهدى للمتمتع لم يشرط فيه زمان بل ينبغى أن يتعقب التمتع لوقوعه جوابا للشرط فإذا لم يجده فيجب عليه صوم ثلاثة أيام فى الحج أى: فى وقته.

---

(١) ـ الدر المصون ٨: ٤٣.

(٢) ـ الدر المصون ٩: ٦١٨.

(٣) ـ البرهان فى علون القرآن ٣: ١٣٤.

فمَن لحظ مجرد هذا المحذوف أجاز الصيام قبل أن يحرم بالحج وبعده وجوز ذلك إلى آخر أيام التشريق لأنها من وقت الحج ومن قدر محذوفاً آخر أى: فى وقت أفعال الحج لم يجز الصيام إلا بعد الإحرام بالحج.

والقول الأول أظهر لقلة الحذف ومن لم يلحظ أشهر الحج وجوز أن يكون ما دام بمكة فإذا اعتقد أن المحذوف ظرف مكان أى: فصيام ثلاثة أيام فى أماكن الحج)[٥].

٣ـ قاعدة: (إنما يحسن الإضمار فى الكلام الذى يجتمع ويدل أوله على أخره)

هذه القاعدة مستفادة من الفراء فعند قوله تعالى: (خَتَمَ اللهُ عَلى قُلُوبِهِمْ وَعَلى سَمْعِهِمْ وَعَلى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ) [البقرة: ٧] قال: (انقطع معنى الختم عند قوله: «وَعَلى سَمْعِهِمْ». ورفعت «الغشاوة» ب «عَلى» ولو نصبتها بإضمار «وجعل» لكان صوابا. وزعم المفضَّل أن عاصم بن أبى النَّجُود كان ينصبها على مثل قوله فى الجاثية [٢٣]: (أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلهَهُ هَواهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلى بَصَرِهِ غِشاوَةً) ومعناهما واحد والله أعلم. وإنما يحسن الإضمار فى الكلام الذى يجتمع ويدل أوله على أخره كقولك: قد أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب ولكنه من صفات اليسار فحسن الإضمار لمّا عرف. ومثله فى سورة الواقعة [١٧ـ ١٨]: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ. بِأَكْوابٍ وَأَبارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) ثم قال [٢٠ـ ٢٢]: (وَفاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ. وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ. وَحُورٌ عِينٌ) فخفض بعض القراء ورفع بعضهم الحور العين)[٦].

---

(٥) ـ البحر المحيط ١: ٦٦.

(٦) ـ معانى القرآن للفراء ١: ١٣.

﴿٤﴾ـ قاعدة: (لا يجوز الإضمارُ إلا أن يجرِىَ ذكْرٌ أو دَليلُ ذِكْرٍ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزجاج والواحدى والقيسى وأبو حيان وابن عاشور.

فعند قوله تعالى: (فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوارَتْ بِالحِجَابِ) [ص: ﴿٣٢﴾] قال الزجاج: (قال أهل اللغة: (حَتَّى تَوارَتْ بِالحِجَابِ) [ص: ﴿٣٢﴾] يعنى الشمس ولم يَجْرِ للشمس ذكر.

وهذا لا أحسبهم أعْطَوُا الفكرَ حقَّه فيه لأن فى الآية دليلاً يدل على الشمس وهو قوله: (إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالعَشِيِّ) [ص: ﴿٣١﴾] والعِشى فى معنى بَعدَ زَوال الشمس.

حتى تَوارَتِ الشمسُ بالحجاب وليس يجوز الإضمارُ إلا أن يجرِىَ ذكْر أو دَليلُ ذِكْرٍ بمنزلة الذِكْرِ) (٥).

وعند قوله تعالى: (يَسُومُونَكُمْ سُوءَ العَذابِ) [البقرة: ﴿٤٩﴾] قال الواحدى: (فقوله: (يَسُومُونَكُمْ) حكاية للحال فى الوقت الذى كانت فيه وإن كان آل فرعون منقرضين فى وقت هذا الخطاب وموضع الفعل نصب بالحال. ونظير هذا أيضاً من حكاية الحال: قوله: (فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص: ﴿١٥﴾] فأشير إليهما بما يشار إلى الحاضر إرادة لحكاية الحال على وجهها وإن كانت قد تقدمت. ومن هذا أيضاً: إضافة (إذ) إلى تقول وإلى جمع المضارع فى نحو: (إذ تَقُولُ لِلمُؤمِنِينَ) [آل عمران: ﴿١٢٤﴾] أضيف (إذ) إلى فعل الحال إرادةً لحكايتها ولولا ذلك لتنافى هذا الكلام لأن (إذ) لما مضى و (تقول) لما يستقبل.

ومن هذا أيضاً: ما أنشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى:

جاريةٌ فى رمضانَ الماضى ... تُقطِّع الحديث بالإيماض

وهذا وجه ثانٍ نظير ما يحسن حمل الآية عليه.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ما ذكره أبو إسحاق من إضمار (كان) أيضاً جائزاً فيكون ذلك وجهاً ثالثاً.

---

(٥) ـ معانى القرآن وإعرابه للزجاج ﴿٤﴾: ﴿١﴾﴿٣٣﴾.

قيل: ذلك لا يجوز لأن المضمر لا دلالة عليه وإنما يسوغ الإضمار إذا كانت عليه دلالة يكون بها كالمظهر وسيبويه منع إجازة هذا فقال: واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدَ الله المقتول وأنت تريد: كن عبدَ الله المقتول فإذا لم يجز هذا لم يجز هذا مع أن المنصوب يدل على ناصبه فأن لا يجوز ما ذهب إليه فى الآية أولى.

فإن قلت: فقد قالوا: إنْ سيفاً فسيفٌ وإنْ خنجراً فخنجرٌ فأضمروا قيل: ليس ذلك من هذا فى شىء لأن (إن) مما يعلم أنه لا يليه إلا الفعل فالدلالة على المحذوف المضمر قوية وليس شىء من هذا فى الآية)[٥].

وعند قوله سبحانه: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ) [البَقَرَة: ١٩٦] قال الواحدى: (وفى الآية إضمار تقديره: فإن أحصرتم دون تمام الحج والعمرة وجاز الحذف لأن ما تقدم يدل عليه)[٦].

وعند قوله سبحانه: (كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ) [البَقَرَة: ٢١١] قال: (وقوله: (كَمْ) هو اسم مبنى على السكون موضوع للعدد يقال: إنه من تأليف (كاف) التشبيه إلى (ما) ثم قصرت (ما) وسكنت الميم وبنيت على السكون لتضمنها حرف الاستفهام ويعمل فيه ما بعده من العوامل ولا يعمل فيه ما قبله سوى ما يجر وهو فى موضع نصب هاهنا بـ (أتيناهم) وأكثر لغة العرب الجرُّ به عند الخَبَر والنصبُ عند الاستفهام ومن العرب من ينصب به فى الخبر ويجر فى الاستفهام.

فى الآية إضمار واختصار تقديره: سلهم كم آتيناهم من آية بينةٍ فكفروا بها ويدل على هذا الإضمار قوله: (وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللهِ) [البَقَرَة: ٢١١] يعنى: أنهم بدلوا بالكفر بها وترك الشكر لها)[٧].

وعند قوله تعالى: (هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ) [آل عمران: ٧] قال: (أى: أصل الكتاب الذى يُعْمَل عليه. فَمَنْ جَعَلَ (المُحْكَمَات): الآيات الثلاث فى (الأنعام) قال: يريد: هُنّ أم كلِّ كِتَابٍ أنزله الله على نَبِيّ فيهن كُلُّ ما أحلّ وفيهن كُلُّ ما حرّم. ووحَّد (الأمَّ) بعد قوله: (هُنَّ) لأن الآياتِ كلَّها فى تكامُلِها واجتماعها كالآية الواحدة وكلام الله واحد.

---

(٥) ـ التفسير البسيط للواحدى ٣: ١٨٨.

(٦) ـ التفسير البسيط ٤: ١٥.

(٧) ـ التفسير البسيط للواحدى ٤: ١٦.

وقال أبو العباس: لأنهن بكمالِهِنَّ (أُمٌّ) وليست كُلُّ واحدِةٍ منهن (أُمَّ الكتاب) على انفرادها.

وقال الأخفش: وَحَّدَ (أُمُّ الكِتَابِ) بالحكاية على تقدير الجواب كأنه قيل: ما أُمُّ الكتاب فقيل: هنّ أم الكتاب كما تقول: مَنْ نَظِيرُ زيد فيقول قومٌ: نحن نظيرُه كأنهم حَكَوا ذلك اللفظ. وهذا على قولهم: دَعْنِي مِنْ (تَمْرَتان) أى: مِمَّا يقالُ له (تمرتان).

قال أبو بكر: وقولُ الأخفش بِعيدٌ مِنَ الصواب فى الآية لأن الإضمار لمْ يَقُمْ عليه دليلٌ ولم تَدْعُ إليه حاجةٌ. وقيل: أراد: كل آية منهنّ أُمُّ الكتاب كما قال: (وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً) [المؤمنون: ٥٠] أى: كُلُّ واحدٍ منهما آية)[٥].

وعند قوله سبحانه: (أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً) [يوسف: ٩] قال: (قال ابن الأنبارى: تلخيصه: أو اطرحوه أرضاً بعيدة عن أبيه فلما دل على هذا المضمر قوله: (يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ) [يوسف: ٩] كان الإضمار سائغاً ومعنى قوله (يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ) أى: يقبل بكليته عليكم ويخلص لكم عن شغله بيوسف يعنون أن يوسف شغله عنا وصرف وجهه إليه فإذا فقده أقبل إلينا بالميل والمحبة)[٦].

وعند قوله عز وجل: (أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالعُزَّى) [النَّجْم: ١٩] قال: (قال أبو على الفارسى: أرأيتم هنا بمنزلة أخبرونى لتعدى أرأيت إلى المفعول ووقوع الاستفهام فى موضع المفعول الثانى والمعنى: أرأيتم جعلكم اللات والعزى بنات الله ألكم الذكر وجاز الحذف لأن هذا قد تكرر فى القرآن كقوله: (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ البَنَاتِ) [النحل: ٥٧] (وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً) [الزخرف: ١٩] فكان الحذف بمنزلة الإثبات ألا ترى أن سيبويه جعل كُلاًّ فى قوله:

ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نَارا

بمنزلة المذكور فى اللفظ للعلم به وإن كان محذوفاً وقد دل قوله: (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنْثَى) [النجم: ٢١] على المحذوف وادعوا هذا فى هذه الآلهة كما ادعوه فى الملائكة)[٧].

---

(٥) ـ التفسير البسيط للواحدى ٥: ٥١.

(٦) ـ التفسير البسيط للواحدى ١٣: ٣٠.

(٧) ـ التفسير البسيط ٢١: ٣٧.

وذكر الزركشى فى شروط الحذف (أن تكون فى المذكور دلالة على المحذوف إما من لفظه أو من سياقه وإلا لم يتمكن من معرفته فيصير اللفظ مخلا بالفهم ولئلا يصير الكلام لغزا فيهج فى الفصاحة وهو معنى قولهم: لا بد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى.

وتلك الدلالة مقالية وحالية فالمقالية قد تحصل من إعراب اللفظ وذلك كما إذا كان منصوباً فيعلم أنه لا بد له من ناصب وإذا لم يكن ظاهرا لم يكن بد من أن يكون مقدرا نحو: أهلا وسهلا ومرحبا أى وجدت أهلا وسلكت سهلا وصادفت رحبا. ومنه قوله تعالى: (الحمد لله) على قراءة النصب وكذلك قوله: (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَساءلُونَ بِهِ وَالأَرْحامَ) [النِّسَاء: ١] والتقدير: احمدوا الحمد واحفظوا الأرحام وكذلك قوله تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً) [البقرة: ١٣٨] (مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْراهِيمَ) [الحج: ٧٨].

والحالية قد تحصل من النظر إلى المعنى والنظر والعلم فإنه لا يتم إلا بمحذوف وهذا يكون أحسن حالا من النظم الأول لزيادة عمومه كما فى قوله فلان يحل ويربط أى يحل الأمور ويربطها أى ذو تصرف.

وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير كقولهم فى: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيامَةِ) [القِيَامَة: ١] إن التقدير لأنا أقسم لأن فعل الحال لا يقسم عليه. وقوله تعالى: (تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ) [يوسف: ٨٥] التقدير لا تفتأ لأنه لو كان الجواب مثبتا لدخلت اللام والنون كقوله: (بَلى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ) [التغابن: ٧].

وهذا كله عند قيام دليل واحد وقد يكون هنا أدلة يتعدد التقدير بحسبها كما فى قوله تعالى: (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً) [فاطر: ٨] فإنه يحتمل ثلاثة أمور أحدها كمن لم يزين له سوء عمله والمعنى: (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً) من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما كمن لم يزين له!! ثم كأن النبى صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال: لا فقيل: (فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِى مَنْ يَشاءُ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ) [فاطر: ٨]. ثانيها: تقدير: ذهبت نفسك عليهم حسرات فحذف الخبر لدلالة (فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ).

ثالثها: تقدير: [كمن هداه الله] فحذف لدلالة: (فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِى مَنْ يَشاءُ) واعلم أن هذا الشرط إنما يحتاج إليه إذا كان المحذوف الجملة بأسرها نحو: (قالُوا

سَلاماً) [الفرقان: ﴿٦٣﴾] أى سلمنا سلاماً أو أحد ركنيها نحو: (قالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) [الذاريات: ﴿٢٥﴾] أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية.

وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه دليل ولكن يشترط ألا يكون فى حذفه إخلال بالمعنى أو اللفظ كما فى حذف العائد المنصوب ونحوه.

وشرط ابن مالك فى حذف الجار أيضاً أمن اللبس ومنع الحذف فى نحو: رغبت أن تفعل أو عن أن تفعل لإشكال المراد يعد الحذف.

وأورد عليه (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) [النِّسَاء: ﴿١٢٧﴾] فحذف الحرف.

وجوابه أن النساء يشتملن على وصفين وصف الرغبة فيهن وعنهن فحذف للتعميم.

وشرط بعضهم فى الدليل اللفظى أن يكون على وفق المحذوف. وأنكر قول الفراء فى قوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ. بَلى قادِرِينَ عَلى أَنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ) [القيامة: ﴿٣﴾ـ ﴿٤﴾] أن التقدير: بلى حسبنا قادرين والحساب المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم إذ التردد فى الإعادة كفر فلا يكون مأمورا به.

ويجاب بأن الحساب المقدر بمعنى الجزم والاعتقاد لا بمعنى الظن وتقديره بذلك أولى لموافقته الملفوظ.

وقد يدل على المحذوف ذكره فى مواضع أخر:

منها: وهو أقواها كقوله: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ المَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ) [الأنعام: ﴿١٥٨﴾] أى أمره بدليل قوله: (أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ) [النحل: ﴿٣٣﴾].

وقوله فى آل عمران: (وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّماواتُ وَالأَرْضُ) [آل عمران: ﴿١٣٣﴾] أى كعرض بدليل التصريح به فى آية الحديد.

وفيه إيجاز بليغ فإنه إذا كان العرض كذلك فما ظنك بالطول! كقوله: (بَطائِنُها مِنْ إِسْتَبْرَقٍ) [الرحمن: ﴿٥٤﴾].

وقيل: إنما أراد التعظيم والسعة لأحقية العرض كقوله:

كأن بلاد الله وهى عريضة ... على الخائف المظلوم كفة حابل

ومنها: ألا يكون الفعل طالبا له بنفسه فإن كان امتنع حذفه كالفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله واسم كان وأخواتها وإنما لم يحذف لما فى ذلك من نقض الغرض)[1].

وقال: (ولما كان الحذف لا يجوز إلا لدليل احتيج إلى ذكر دليله.

والدليل تارة يدل على محذوف مطلق وتارة على محذوف معين.

فمنها: أن يدل عليه العقل حيث تستحيل صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف كقوله تعالى: (واسأَلِ القَريَةَ) [يوسف: ﴿٨٢﴾] فإنه يستحيل عقلا تكلم الأمكنة إلا معجزة.

ومنها: أن تدل عليه العادة الشرعية كقوله تعالى: (إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ) [البقرة: ﴿١٧٣﴾].

فإن الذات لا تتصف بالحل والحرمة شرعا إنما هما من صفات الأفعال الواقعة على الذوات فعلم أن المحذوف التناول ولكنه لما حذف وأقيمت الميتة مقامه أسند إليها الفعل وقطع النظر عنه فلذلك أنث الفعل فى بعض الصور كقوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ) [المَائِدَة: ﴿٣﴾] وقول صاحب التلخيص: إن هذه الآية من باب دلالة العقل ممنوع لأن العقل لا يدرك محل الحل ولا الحرمة فلهذا جعلناه من دلالة العادة الشرعية.

ومنها: أن يدل العقل عليهما أى على الحذف والتعيين كقوله تعالى: (وَجاءَ رَبُّكَ) [الفجْر: ﴿٢٢﴾] أى أمره أو عذابه أو ملائكته لأن العقل دل على أصل الحذف ولاستحالة مجىء البارئ عقلا لأن المجىء من سمات الحدوث ودل العقل أيضاً على التعيين وهو الأمر ونحوه وكلام الزمخشرى يقتضى أنه لا حذف ألبتة فإنه قال: هذه الآية الكريمة تمثيل مثلت حاله سبحانه وتعالى فى ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه.

وكقوله تعالى: (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) [الأَنْبِيَاء: ﴿٢٢﴾] لأنه فى معرض التوحيد فعدم الفساد دليل على عدم تعدد الآلهة وإنما حذف لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ضرورة ولذلك لم يذكر المقدمة الثانية عند استعمال الشرط بلوغا لها.

ومنها: أن يدل العقل على أصل الحذف وتدل عادة الناس على تعيين المحذوف كقوله تعالى: (فَذلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِي فِيهِ) [يُوسُف: ﴿٣٢﴾] فإن يوسف عليه السلام ليس ظرفاً للومهن فتعين أن يكون غيره فقد دل العقل على أصل الحذف.

([1]) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٣﴾: ﴿١١١﴾.

ثم يجوز أن يكون الظرف حبه بدليل: (شَغَفَها حُبّاً) [يوسف: ﴿٣٠﴾] أو مراودته بدليل: (تُراوِدُ فَتاها) [يوسف: ﴿٣٠﴾] ولكن.

العقل لا يعين واحداً منها بل العادة دلت على أن المحذوف هو الثانى فإن الحب لا يلام عليه صاحبه لأنه يقهره ويغلبه وإنما اللوم فيما للنفس فيه اختيار وهو المراودة لقدرته على دفعها.

ومنها: أن تدل العادة على تعيين المحذوف كقوله تعالى: (لَوْ نَعْلَمُ قِتالاً) [آل عمران: ﴿١٦٧﴾] أى مكان قتال والمراد مكانا صالحا للقتال لأنهم كانوا أخبر الناس بالقتال والعادة تمنع أن يريدوا لو نعلم حقيقة القتال فلذلك قدره مجاهد: [مكان قتال].

وقيل: إن تعيين المحذوف هنا من دلالة السياق لا العادة.

ومنها: أن يدل اللفظ على الحذف والشروع فى الفعل على تعيين المحذوف كقوله: (بسم الله) فإن اللفظ يدل على أن فيه حذفا لأن حرف الجر لا بد له من متعلق ودل الشروع على تعيينه وهو الفعل الذى جعلت التسمية فى مبدئه من قراءة أو أكل أو شرب ونحوه ويقدر فى كل موضع ما يليق ففى القراءة أقرأ وفى الأكل: آكل ونحوه.

وقد اختلف هل يقدر الفعل أو الاسم وعلى الأول فهل يقدر عام كالابتداء أو خاص كما ذكرنا

ومنها: اللغة كضربت فإن اللغة قاضية أن الفعل المتعدى لا بد له من مفعول نعم هى تدل على أصل الحدث لا تعيينه وكذلك حذف المبتدأ والخبر.

ومنها: تقدم ما يدل على المحذوف وما فى سياقه كقوله: (وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ) [الصافات: ﴿١٧٩﴾] وفى موضع آخر نحو: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) [ص: ﴿٧٦﴾] وفى موضع: (أَلَّا تَسْجُدَ) [الأَعرَاف: ﴿١٢﴾].

وكقوله: (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَاّ ساعَةً مِنْ نَهارٍ بَلاغٌ) [الحقاف: ﴿٣٥﴾] أى هذا بدليل ظهوره فى سورة إبراهيم فقال تعالى: (هَذَا بَلاغٌ لِلنَّاسِ) [إبرَاهِيم: ﴿٥٢﴾] ونظائره.

ومنها: اعتضاده بسبب النزول كما فى قوله تعالى: (إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ) [المَايِدَة: ﴿٦﴾] فإنه لا بد فيه من تقدير فقال زيد بن أسلم: أى قمتم من المضاجع يعنى النوم وقال غيره: إنما يعنى إذا قمتم محدثين.

واحتج لزيد بأن هذه الآية إنما نزلت بسبب فقدان عائشة رضى الله عنها عقدها فأخروا الرحيل إلى أن أضاء الصبح فطلبوا الماء عند قيامهم من نومهم فلم يجدوه فأنزل الله هذه الآية.

وبما رجح من طريق النظر بأن الأحداث المذكورة بعد قوله: (إِذا قُمْتُمْ) الأولى أن يحمل قوله: (إِذا قُمْتُمْ) معنى غير الحدث لما فيه من زيادة الفائدة فتكون الآية جامعة للحدث ولسبب الحدث فإن النوم ليس بحدث بل سبب للحدث)[٥].

وذكر ابن هشام أن من شروط الحذف وجود دليل فقد قال: (وجود دليل حالى كقولك لمن رفع سوطاً: زيداً بإضمار اضرب ومنه (قالُوا سَلاماً) [هود: ٦٩] أى سلمنا سلاما أو مقالى كقولك لمن قال: من أضرب: زيداً ومنه (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا خَيْراً) [النحل: ٣٠] وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا أو أحد ركنيها نحو (قالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) [الذاريات: ٢٥] أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية أو لفظا يفيد معنى فيها هى مبنية عليه نحو (تَاللهِ تَفْتَؤُا) [يوسف: ٨٥] أى لا تفتأ وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ألا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك ما ضربت إلا زيدا أو صناعى كما فى قولك زيد ضربته وقولك ضربنى وضربته زيد.

ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو رأيت رجلا أبيض بخلاف نحو رأيت رجلا كاتبا وحذف المضاف فى نحو جاءنى غلام زيد بخلاف نحو (وَجاءَ رَبُّكَ) [الفجر: ٢٢] وحذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار بخلاف نحو (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مَرْيَم: ٦٩] وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه ومن ثم جاز حذفه فى باب إن نحو إن بك زيد مأخوذ لأن عدم المنصوب دليل عليه.

وحذف الجار فى نحو رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل بخلاف عجبت من أن تفعل وأما (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) [النِّسَاء: ١٢٧] فإنما حذف الجار فيها لقرينة وإنما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة.

---

(٥) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٠٨.

وكان مردوداً قول أبى الفتح إنه يجوز جلست زيداً بتقدير مضاف أى جلوس زيد لاحتمال أن المقدر كلمة إلى وقول جماعة إن بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وإنما ذلك عند وجود الدليل وأما نحو لا أحد أغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة: لا رجل يفعل كذا فإثبات الخبر فيه إجماع وقول الأكثرين إن الخبر بعد لولا واجب الحذف وإنما ذلك إذا كان كوناً مطلقاً نحو لولا زيد لكان كذا يريد لولا زيد موجود أو نحوه وأما الأكوان الخاصة التى لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد ما سلم سالمنا ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: (لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ) (١).

وقال الجمهور: لا يجوز لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتاً أى فإن تدن لم يناسب فعل النهى الذى جعل دليلاً عليه وإن قدر منفياً أى فإلا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الأسد تسلم فإن الشرط المقدر منفى وذلك صحيح فى المعنى والصناعة ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع فى باب لولا وعند تميم فى باب لا فيقال: لولا قيام زيد ولا قيام أى موجود ولا يقال: لولا زيد ولا لا رجل ويراد قائم لئلا يلزم المحذور المذكور وأما (لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ) فلعله مما يروى بالمعنى وعن الكسائى فى إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

تنبيهان

أحدهما: إن دليل الحذف نوعان: أحدهما غير صناعى وينقسم إلى حالى ومقالى كما تقدم والثانى صناعى وهذا يختص بمعرفته النحويون لأنه إنما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم فى قوله تعالى: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيامَةِ) [القِيَامَة: ١] إن التقدير لأنا أقسم وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه فى قول البصريين وفى قمت وأصك عينه إن التقدير: وأنا أصك لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من قد وفى إنها لإبل أم شاء إن التقدير: أم هى شاء لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل وفى قوله:

---

(١) ـ رواه البخارى (٥ ١٥٨)، ومسلم (٣ ١٣٣).

إن من لام فى بنى بنت حسان ... ألمه وأعصه فى الخطوب

إن التقدير إنه أى الشأن لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبى:

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ... ولكن من يبصر جفونك يعشق

وفى (وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ) [الأحزاب: ٤٠] إن التقدير ولكن كان رسول الله لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفى ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه فى النفى والإثبات فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول: ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه فى قوله:

ولست بحلال التلاع مخافة ... ولكن متى يسترفد القوم أرفد

أن التقدير ولكن أنا ووجهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه أن متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم فى الرتبة عليه ورده الفارسى بأن المشبه بالفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو لأنها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف.

التنبيه الثانى: شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو أى ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى: (وَإِذا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ) [النساء: ١٠١] والآخر بمعنى الإيلام المعروف ومن ثم أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وإن زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيداً قائم وعمرو وكذا فى لعل وكأن لأن الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى (إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) [الأحزاب: ٥٦] فى قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثانى أى إن الله يصلى ولملائكته يصلون وليس عطفاً على الموضع ويصلون خبراً عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء فى قوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ بَلى قادِرِينَ) [القيامة: ٣ـ ٤] إن التقدير بلى ليحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم إذ التردد فى الإعادة كفر فلا يكون مأموراً به وقال بعض العلماء فى بيت الكتاب:

لن تراها ولو تأملت إلا ... ولها فى مفارق الرأس طيبا

إن ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع أن رأى المذكورة بصرية

قلت: الصواب عندى أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وأما قول الجماعة فبعيد من جهات إحداها: اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس حتى إن قوماً نفوه ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدم عليه والثانية أنا لا نعرف فى العربية فعلاً واحداً يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً والثالثة أن الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى والرابعة أنه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر.

وأما آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه: إن قادرين حال أى بلى نجمعها قادرين لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولأن بلى إيجاب للمنفى وهو فى الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا يسلم أن الحسبان فى الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعرب فى البيت فمردود وأحوال الناس فى اللباس والاحتشام مختلفة فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر وحال أهل الوبر مختلف وبهذا أجاب الزمخشرى عن إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية وقال العادات فى مثل ذلك متباينة وأحوال العرب خلاف أحوال العجم)[1].

وعند قوله تعالى: (وَمِن ثَمَرَاتِ النخيل والأعناب تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً) [النحل: ٦٧] قال القيسى: (معناه: ولكم أيضاً أيها الناس عبرة فيما نسقيكم من ثمرات النخيل والأعناب. و " ما " محذوفة من الكلام. والمعنى من ثمرات النخيل والأعناب ما تتخذون. وإنما جاز الحذف لدلالة " من " عليها لأن " من " تقتضى التبعيض فدلت على الاسم المبعض فحذف.

([1]) ـ مغنى اللبيب: ٦٧٨.

وقال بعض البصريين التقدير: ومن ثمرات النخيل والأعناب شيء تتخذون وحذف شيء لدلالة الهاء فى " منه " عليه) [1].

وعند قوله تعالى: (قُلْنَ حاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ) [يوسف: ٥١] قال: (فعند ذلك أقرت امرأة العزيز أنها هى جاروته عن نفسه. رجع الرسول فقال ذلك للملك فأحضر الملك النسوة. والكلام دل على الحذف) [2].

وقال القيسى عن بسم الله الرحمن الرحيم: (والباء متعلقة بفعل مضمر والمعنى: ابدأ بسم الله فإذا اختلفت الأفعال التى تريد أن تسمى الله عليها أضمرت لكل معنى فعلاً يشاكله فإذا أردت القيام فقلت بسم الله: أضمرت أقوم بسم الله وإذا أردت القعود قدّرت أقعد بسم الله وكذلك الركوب وشبهه.

وقيل: إن الاضمار فى جميع ذلك أبداً وهو أحسن عند الحذاق وإنما حذف الفعل ولم يذكر إيجازاً واختصاراً إذ ما بقى من الكلام يدل عليه وهذا الحذف كثير فى الكلام وإنما اختيرت الباء لأنها للإلصاق وأنت تحتاج أن تلصق ابتداءك بالتسمية فجئت بالباء لأنه موضعها وإنما سميت الباء ومن وعن وشبهها بحروف الجر لأنها تجر الأفعال إلى الأسماء: تقول: مررت بزيد وانتهيت إلى عمرو. فلولا الحروف ما انجرت الأفعال إلى الأسماء) [3].

وعند قوله سبحانه: (وَفِي الأرض آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ) [الذاريات: ٢٠] قال: (وقيل: هو على الحذف لدلالة الأول عليه تقديره وفى الأرض آيات للموقنين وفى أنفسكم آيات أفلا تبصرون) [4].

وعند قوله سبحانه: (لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً حَسَناً) [الكهف: ٢] قال أبو حيان: (وأنذر يتعدى لمفعولين قال (إِنَّا أَنْذَرْناكُمْ عَذاباً قَرِيباً) [النبأ: ٤٠] وحذف هنا المفعول الأول وصرح بالمنذر به لأنه هو الغرض المسوق إليه فاقتصر عليه ثم صرح بالمنذر فى قوله حين كرر الإنذار فقال: (وَيُنْذِرَ

---

(١) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية للقيسى ٦: ٣٦٤٠.

(٢) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية للقيسى ٥: ٣٢٣٥.

(٣) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية ٨: ٧٠٥٩.

(٤) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية ١١: ٧٠٨٨.

الَّذِينَ قالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً) [الكهف: ٤] فحذف المنذر أولاً لدلالة الثانى عليه وحذف المنذر به لدلالة الأول عليه.

وهذا من بديع الحذف وجليل الفصاحة ولما لم يكرر البشارة أتى بالمبشر والمبشر به والظاهر أن لينذر متعلقة بأنزل. وقال الحوفى: تتعلق بقيما ومفعول لينذر المحذوف قدره ابن عطية لينذر العالم وأبو البقاء لينذر العباد أو لينذركم. والزمخشرى قدره خاصا قال: وأصله لينذر الذين كفروا بأسا شديدا) [١].

وعند قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الهُدى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ) [آل عمران: ٧٣] قال: (وأجاز بعض النحويين أن يكون المعنى: أن لا يؤتى أحد وحذفت: لا لأن فى الكلام دليلا على الحذف. قال كقوله: (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) [النِّسَاء: ١٧٦] أى: أن لا تضلوا. ورد ذلك أبو العباس وقال: لا تحذف: لا وإنما المعنى: كراهة أن تضلوا وكذلك هنا: كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أى: ممن خالف دين الإسلام لأن الله لا يهدى من هو كاذب كفار فهدى الله بعيد من غير المؤمنين) [٢].

وقال ابن عاشور: (إنك تجد فى كثير من تراكيب القرآن حذفاً ولكنك لا تعثر على حذف يخلو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق زيادة على جمعه المعانى الكثيرة فى الكلام القليل قال فى «الكشاف» فى سورة المدثر: «الحذف والاختصار هو نهج التنزيل» قال بعض بطارقة الروم لعمر بن الخطاب لما سمع قوله تعالى: (وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولئِكَ هُمُ الفائِزُونَ) [النور: ٥٢]: «قد جمع الله فى هذه الآية ما أنزل على عيسى من أحوال الدنيا والآخرة» ومن ذلك قوله تعالى: (وَأَوْحَيْنا إِلى أُمِّ مُوسى أَنْ أَرْضِعِيهِ) [القصص: ٧] الآية جمع بين أمرين ونهيين وبشارتين ومن ذلك قوله: (وَلَكُمْ فِي القِصاصِ حَياةٌ) [البقرة: ١٧٩] مقابلاً أوجز كلام عرف عندهم وهو «القتل أنفى للقتل» ومن ذلك قوله تعالى: (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي ماءَكِ وَيا سَماءُ أَقْلِعِي) [هود: ٤٤] ولقد بسط السكاكى فى «المفتاح» آخر قسم البيان نموذجا مما اشتملت عليه هذه الآية من البلاغة والفصاحة.

وتصدى أبو بكر الباقلانى فى كتابه المسمى «إعجاز القرآن» إلى بيان ما فى سورة النمل من الخصائص فارجع إليهما.

---

(١) ـ البحر المحيط ٧: ٣٦.

(٢) ـ البحر المحيط ٣: ٢٨١.

وأعد من أنواع إيجازه إيجاز الحذف مع عدم الالتباس وكثر ذلك فى حذف القول ومن أبدع الحذف قوله تعالى: (فِي جَنَّاتٍ يَتَساءَلُونَ عَنِ المُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ) [المدثر: ٤٠ـ ٤٣] أى يتذاكرون شأن المجرمين فيقول من علموا شأنهم سألناهم فقلنا ما سلككم فى سقر قال فى «الكشاف» قوله: (مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ) ليس ببيان للتساؤل عنهم وإنما هو حكاية قول المسؤولين أى أن المسؤولين يقولون للسائلين قلنا لهم ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين اهـ.

ومنه حذف المضاف كثيرا كقوله تعالى: (وَلكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ) [البقرة: ١٧٧] وحذف الجمل التى يدل الكلام على تقديرها نحو قوله تعالى: (فَأَوْحَيْنا إِلى مُوسى أَنِ اضْرِبْ بِعَصاكَ البَحْرَ فَانْفَلَقَ) [الشعراء: ٦٣] إذ التقدير فضرب فانفلق. ومن ذلك الإخبار عن أمر خاص بخبر يعمه وغيره لتحصل فوائد: فائدة الحكم العام وفائدة الحكم الخاص وفائدة أن هذا المحكوم عليه بالحكم الخاص هو من جنس ذلك المحكوم عليه بالحكم العام) (١).

وقال ابن عاشور: (واعلم أن متعلق المجرور فى (بسم الله) محذوف تقديره هنا أقرأ وسبب حذف متعلق المجرور أن البسملة سنت عند ابتداء الأعمال الصالحة فحذف متعلق المجرور فيها حذفا ملتزما إيجازا اعتمادا على القرينة وقد حكى القرآن قول سحرة فرعون عند شروعهم فى السحر بقوله: (فَالقَوْا حِبالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ) [الشعراء: ٤٤] وذكر صاحب «الكشاف» أن أهل الجاهلية كانوا يقولون فى ابتداء أعمالهم: «باسم اللات باسم العزى» فالمجرور ظرف لغو معمول للفعل المحذوف ومتعلق به وليس ظرفا مستقرا مثل الظروف التى تقع أخبارا ودليل المتعلق ينبئ عنه العمل الذى شرع فيه فتعين أن يكون فعلاً خاصاً من النوع الدال على معنى العمل المشروع فيه دون المتعلق العام مثل أبتدئ لأن القرينة الدالة على المتعلق هى الفعل المشروع فيه المبدوء بالبسملة فتعين أن يكون المقدر اللفظ الدال على ذلك الفعل ولا يجرى فى هذا الخلاف الواقع بين النحاة فى كون متعلق الظروف هل يقدر اسماً نحو كائن أو مستقر أم فعلاً نحو كان أو استقر لأن ذلك الخلاف فى الظروف الواقعة أخباراً أو أحوالاً بناء على تعارض مقتضى تقدير الاسم وهو كونه

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ١٢٢.

الأصل فى الأخبار والحالية ومقتضى تقدير الفعل وهو كونه الأصل فى العمل لأن ما هنا ظرف لغو والأصل فيه أن يعدى الأفعال ويتعلق بها ولأن مقصد المبتدئ بالبسملة أن يكون جميع عمله ذلك مقارنا لبركة اسم الله تعالى فلذلك ناسب أن يقدر متعلق الجار لفظاً دالاً على الفعل المشروع فيه.

وهو أنسب لتعميم التيمن لأجزاء الفعل فالابتداء من هذه الجهة أقل عموماً فتقدير الفعل العام يخصص وتقدير الفعل الخاص يعمم وهذا يشبه أن يلغز به. وهذا التقدير من المقدرات التى دلت عليها القرائن كقول الداعى للمعرس: «بالرفاء والبنين» وقول المسافر عند حلوله وترحاله: «باسم الله والبركات» وقول نساء العرب عند ما يزففن العروس: «باليمن والبركة وعلى الطائر الميمون» ولذلك كان تقدير الفعل هاهنا واضحا. وقد أسعف هذا الحذف بفائدة وهى صلوحية البسملة ليبتدئ بها كل شارع فى فعل فلا يلجأ إلى مخالفة لفظ القرآن عند اقتباسه والحذف من قبيل الإيجاز لأنه حذف ما قد يصرح به فى الكلام بخلاف متعلقات الظروف المستقرة نحو عندك خير فإنهم لا يظهرون المتعلق فلا يقولون: خير كائن عندك ولذلك عدوا نحو قوله:

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِى هُوَ مُدْرِكِى

من المساواة دون الإيجاز يعنى مع ما فيه من حذف المتعلق. وإذ قد كان المتعلق محذوفاً تعين أن يقدر فى موضعه متقدماً على المتعلق به كما هو أصل الكلام إذ لا قصد هنا لإفادة البسملة الحصر ودعوى صاحب «الكشاف» تقديره مؤخراً تعمق غير مقبول لا سيما عند حالة الحذف فالأنسب أن يقدر على حسب الأصل) (١).

وعند قوله تعالى: (وَلَوْ شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصارِهِمْ) [البقرة: ٢٠] قال: (مفعول (شاء) محذوف لدلالة الجواب عليه وذلك شأن فعل المشيئة والإرادة ونحوهما إذا وقع متصلاً بما يصلح لأن يدل على مفعوله مثل وقوعه صلة لموصول يحتاج إلى خبر نحو (ما شاء الله كان) أى ما شاء كونه كان ومثل وقوعه شرطاً للو لظهور أنَّ الجواب هو دليل المفعول وكذلك إذا كان فى الكلام السابق قبل فعل المشيئة ما يدل على مفعول الفعل نحو قوله تعالى: (سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسى إِلَّا مَا شاءَ اللهُ) [الأعلى: ٦ـ ٧] قال الشيخ فى «دلائل الإعجاز»: إن

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ١٦٤.

البلاغة فى أن يجاء به كذلك محذوفاً وقد يتفق فى بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن وذلك نحو قول الشاعر (هو إسحاق الخريمى مولى بنى خريم من شعراء عصر الرشيد يرثى أبا الهيذام الخريمى حفيدَه ابنَ ابنِ عمارة:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى دَماً لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكى دماً فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره فى نفس السامع إلخ كلامه وتبعه صاحب «الكشاف» وزاد عليه أنهم لا يحذفون فى الشىء المستغرب إذ قال: لا يكادون يبرزون المفعول إلا فى الشىء المستغرب إلخ وهو مؤول بأن مراده أن عدم الحذف حينئذ يكون كثيراً.

وعندى أن الحذف هو الأصل لأجل الإيجاز فالبليغ تارة يستغنى بالجواب فيقصد البيان بعد الإبهام وهذا هو الغالب فى كلام العرب قال طرفة: وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت وتارة يبين بذكر الشرط أساس الإضمار فى الجواب نحو البيت وقوله تعالى: (لَوْ أَرَدْنا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْناهُ) [الأنبياء: ﴿١٧﴾] ويحسن ذلك إذا كان فى المفعول غرابة فيكون ذكره لابتداء تقريره كما فى بيت الخريمى والإيجاز حاصل على كل حال لأن فيه حذفا إما من الأول أو من الثانى. وقد يوهم كلام أئمة المعانى أن المفعول الغريب يجب ذكره وليس كذلك فقد قال الله تعالى: (قالُوا لَوْ شاءَ رَبُّنا لَأَنْزَلَ مَلائِكَةً) [فصلت: ﴿١٤﴾] فإن إنزال الملائكة أمر غريب قال أبو العلاء المعرى:

وَإِنْ شِئْتَ فَازْعُمْ أَنَّ مَنْ فَوْقَ ظَهْرِهَا ... عَبِيدُكَ وَاسْتَشْهِدْ إِلَهَكَ يَشْهَدِ

فإن زعم ذلك زعم غريب) (١).

وعند قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) [البقرة: ﴿٤٨﴾] قال: (وجملة: (لَا تَجْزِى نَفْسٌ) صفة ليوما وكان حق الجملة إذا كانت خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة أن تشتمل على ضمير ما أجريت عليه ويكثر حذفه إذا كان منصوباً أو ضميراً مجروراً فيحذف مع جاره ولا سيما إذا كان الجار معلوما لكون متعلقه الذى فى الجملة لا يتعدى إلا بجار معين كما هنا تقديره فيه وإنما جاز حذفه لأنَّ المحذوف فيه متعين من الكلام وقد يحذف لقرينة كما فى حذف ضمير الموصول إذا جر بما جر به الموصول) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٣٢٣.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١: ٥٠٨.

وعند قوله سبحانه: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ الفَ سَنَةٍ) [البقرة: ٩٦] قال: (بيان ليود أى يود ودا بيانه لو يعمر ألف سنة وأصل (لو) أنه حرف شرط للماضى أو للمستقبل فكان أصل موقعه مع فعل يود ونحوه أنه جملة مبينة لجملة يود على طريقة الإيجاز والتقدير فى مثل هذا: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لما سئم أو لما كره فلما كان مضمون شرط (لو) ومضمون مفعول يود واحداً استغنوا بفعل الشرط عن مفعول الفعل فحذفوا المفعول ونزل حرف الشرط مع فعله منزلة المفعول فلذلك صار الحرف مع جملة الشرط فى قوة المفعول فاكتسب الاسمية فى المعنى فصار فعل الشرط مؤولاً بالمصدر المأخوذ منه ولذلك صار حرف (لو) بمنزلة أن المصدرية نظرا لكون الفعل الذى بعدها صار مؤولاً بمصدر فصارت جملة الشرط مستعملة فى معنى المصدر استعمالاً غلب على (لو) الواقعة بعد فعل يود وقد يلحق به ما كان فى معناه من الأفعال الدالة على المحبة والرغبة.

هذا تحقيق استعمال لو فى مثل هذا الجارى على قول المحققين من النحاة ولغلبة هذا الاستعمال وشيوع هذا الحذف ذهب بعض النحاة إلى أن (لو) تستعمل حرفاً مصدرياً وأثبتوا لها من مواقع ذلك موقعها بعد يود ونحوه وهو قول الفراء وأبى على الفارسى والتبريزى والعكبرى وابن مالكفيقولون: لا حذف ويجعلون (لو) حرفاً لمجرد السبك بمنزلة أن المصدرية والفعل مسبوكاً بمصدر والتقدير: يود أحدهم التعمير وهذا القول أضعف تحقيقاً وأسهل تقديراً) [٥].

وعند قوله عز وجل (وَقالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كانَ هُوداً أَوْ نَصارى تِلْكَ أَمانِيُّهُمْ) [البقرة: ١١١] قال: (فكلمة (أو) من كلام الحاكى فى حكايته وليست من الكلام المحكى فأوهنا لتقسيم القولين ليرجع السامع كل قول إلى قائله والقرينة على أن (أو) ليست من مقولهم المحكى أنه لو كان من مقولهم لاقتضى أن كلا الفريقين لا ثقة له بالنجاة وأنه يعتقد إمكان نجاة مخالفه والمعلوم من حال أهل كل دين خلاف ذلك فإن كلا من اليهود والنصارى لا يشك فى نجاة نفسه ولا يشك فى ضلال مخالفه وهى أيضاً قرينة على تعيين كل من خبرى كان لبقية الجملة المشتركة التى قالها كل فريق بإرجاع هودا إلى مقول اليهود وإرجاع نصارى إلى مقول النصارى.

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ١: ٨٥٦.

فأو هاهنا للتوزيع وهو ضرب من التقسيم الذى هو من فروع كونها لأحد الشيئين وذلك أنه إيجاز مركب من إيجاز الحذف لحذف المستثنى منه ولجمع القولين فى فعل واحد وهو قالوا ومن إيجاز القصر لأن هذا الحذف لما لم يعتمد فيه على مجرد القرينة المحوجة لتقدير وإنما دل على المحذوف من القولين بجلب حرف أو كانت (أو) تعبيرا عن المحذوف بأقل عبارة فينبغى أن يعد قسماً ثالثاً من أقسام الإيجاز وهو إيجاز حذف وقصر معاً.

وقد جعل القزوينى فى «تلخيص المفتاح» هاته الآية من قبيل اللف والنشر الإجمالى أخذا من كلام «الكشاف» لقول صاحب «الكشاف» «فلف بين القولين ثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق قوله وأمنا من الإلباس لما علم من التعادى بين الفريقين» فقوله: فلف بين القولين أراد به اللف الذى هو لقب للمحسن البديعى المسمى اللف والنشر ولذلك تطلبوا لهذا اللف نشراً وتصويراً للف فى الآية من قوله: (قالوا) مع ما بينه وهو لف إجمالى يبينه نشره الآتى بعده ولذلك لقبوه: اللف الإجمالى. ثم وقع نشر هذا اللف بقوله: (إِلَّا مَنْ كانَ هُوداً أَوْ نَصارى) فعلم من حرف (أو) توزيع النشر إلى ما يليق بكل فريق من الفريقين. وقال التفتازانى فى شرح المفتاح جرى الاستعمال فى النفى الإجمالى أن يذكر نشره بكلمة (أو))[1].

وعند قوله تعالى: (قالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) [الأعراف: ١٢] قال: (فلذلك كان ذكر (لا) هنا على خلاف مقتضى الظاهر فقيل هى مزيدة للتأكيد ولا تفيد نفيا لأن الحرف المزيد للتأكيد لا يفيد معنى غير التأكيد. و (لا) من جملة الحروف التى يؤكد بها الكلام كما فى قوله تعالى: (لَا أُقْسِمُ بِهذَا البَلَدِ) [البلد: ١] وقوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ) [الحديد: ٢٩] أى ليعلم أهل الكتاب علما محققاً. وقوله تعالى: (وَحَرامٌ عَلى قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [الأنبياء: ٩٥] أى ممنوع أنهم يرجعون منعا محققا وهذا تأويل الكسائى والفراء والزجاج والزمخشرى وفى توجيه معنى التأكيد إلى الفعل مع كون السجود غير واقع فلا ينبغى تأكيده خفاء لأن التوكيد تحقيق حصول الفعل المؤكد فلا ينبغى التعويل على هذا التأويل.

وقيل: (لا) نافية ووجودها يؤذن بفعل مقدر دلَّ عليه منعك لأن المانع من شىء يدعو لضده فكأنه قيل: ما منعك أن تسجد فدعاك إلى أن لا تسجد فإما أن يكون منعك

([1]) ـ التحرير والتنوير ١: ٣٦٧.

مستعملاً فى معنى دعاك على سبيل المجاز و (لا) هى قرينة المجاز وهذا تأويل السكاكى فى «المفتاح» فى فصل المجاز اللغوى وقريب منه لعبد الجبار فيما نقله الفخر عنه وهو أحسن تأويلا وإما أن يكون قد أريد الفعلان فذكر أحدهما وحذف الآخر وأشير إلى المحذوف بمتعلقة الصالح له فيكون من إيجاز الحذف وهو اختيار الطبرى ومن تبعه)[1].

وعند قوله عز وجل: (فَجاؤُوهُمْ بِالبَيِّناتِ فَما كانُوا لِيُؤْمِنُوا بِما كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ) [يونس: ٧٤] قال: (ودلَّ قوله: (بِما كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ) أن هنالك تكذيباً بادروا به لرسلهم وأنهم لم يقلعوا عن تكذيبهم الذى قابلوا به الرسل لأن التكذيب إنما يكون لخبر مخبر فقوله: (فَجاؤُوهُمْ بِالبَيِّناتِ) مؤذن بحصول التكذيب فلما كذبوهم جاؤوهم بالبينات على صدقهم فاستمروا على التكذيب فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل.

وهذا من إيجاز الحذف لجمل كثيرة. وهذا يقتضى تكرر الدعوة وتكرر البينات وإلا لما كان لقوله: (فَما كانُوا لِيُؤْمِنُوا بِما كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ) وقع لأن التكذيب الذى حصل أول مرة إذا لم يطرأ عليه ما من شأنه أن يقلعه كان تكذيباً واحداً منسياً. وهذا من بلاغة معانى القرآن)[2].

وعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ) [فصلت: ٤١] قال: (وموقع إن موقع فاء التعليل. وخبر إن محذوف دل عليه سياق الكلام.

والأحسن أن يكون تقديره بما تدل عليه جملة الحال من جلالة الذكر ونفاسته فيكون التقدير: خسروا الدنيا والآخرة أو سفهوا أنفسهم أو نحو ذلك مما تذهب إليه نفس السامع البليغ ففى هذا الحذف توفير للمعانى وإيجاز فى اللفظ يقوم مقام عدة جمل.

وحذف خبر إن إذا دلَّ عليه دليل وارد فى الكلام. وأجازه سيبويه فى باب ما يحسن السكوت عليه من هذه الأحرف الخمسة وتبعه الجمهور وخالفه الفراء فشرطه بتكرر إن. ومن الحذف قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالمَسْجِدِ الحَرامِ) الآية فى سورة الحج [٢٥] وأنشد سيبويه:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

إذ روى بنصب (رواجعا) على الحال فلم يذكر خبر (ليت).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٨: ٤٠.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١١: ٢٤٥.

وذكر أن العرب يقولون: «إِنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلَداً» أى إن لهم وقول الأعشى:

إِنَّ مَحَلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلاً

أى أن لنا فى الدنيا حلولا ولنا عنها مرتحلا إذ ليس بقية البيت وهو قوله:

وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا

ما يصح وقوعه خبراً عن (إن) الأولى. وقال جميل:

وَقَالُوا نَرَاهَا يَا جَمِيلُ تَنَكَّرَتْ ... وَغَيَّرَهَا الوَاشِي فَقُلْتُ لَعَلَّهَا

وقال الجاحظ فى «البيان» فى باب من الكلام المحذوف عن الحسن: أن المهاجرين قالوا: «يا رسول الله إن الأنصار آوونا ونصرونا قال النبى صلى الله عليه وسلم: تعرفون ذلك لهم قالوا: نعم قال: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي الحَدِيثِ غَيْرُ هَذَا» يريد فإن ذلك شكر ومكافأة اهـ وفى المقامة الثالثة والأربعين «حَسْبُكَ يَا شَيْخُ فَقَدْ عَرَفْتُ فَنَّكَ وَاسْتَبَنْتُ أَنَّكَ» أى أنك أبو زيد. وقد مثل فى «شرح التسهيل» لحذف خبر (إن) بهذه الآية (١).

٥ـ قاعدة: (أسماءُ الأجناسِ لا يُضمَرُ فيها لأنَّه لا يُضمرُ إلا فيما جَرَى مجرى الفِعلِ لأنَّ الإضمارَ أصلٌ فى الفعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبى حيان فعند قوله تعالى: (وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ) [البقرة: ٣٠] قال: (بحمدك: فى موضع الحال والباء فيه للحال أى نسبح ملتبسين بحمدك كما تقول: جاء زيد بثيابه وهى حال متداخلة لأنها حال فى حال. وقيل: الباء للسبب أى بسبب حمدك والحمد هو الثناء والثناء ناشئ عن التوفيق للخير والإنعام على المثنى فنزل الناشئ عن السبب منزلة السبب فقال: ونحن نسبح بحمدك أى بتوفيقك وإنعامك والحمد مصدر مضاف إلى المفعول نحو قوله: من دعاء الخير أى بحمدنا إياك. والفاعل عند البصريين محذوف فى باب المصدر وإن كان من قواعدهم أن الفاعل لا يحذف وليس ممنوع فى المصدر كما ذهب إليه بعضهم لأن أسماء الأجناس لا يضمر فيها لأنه لا يضمر إلا فيما جرى مجرى الفعل إذ الإضمار أصل فى الفعل ولا حاجة تدعو إلى أن فى الكلام تقديما وتأخيرا كما ذهب

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٧٤، ٣٠٠.

إليه بعضهم وأن التقدير: ونحن نسبح ونقدس لك بحمدك فاعترض بحمدك بين المعطوف والمعطوف عليه لأن التقديم والتأخير مما يختص بالضرورة فلا يحمل كلام الله عليه)[1].

٦ـ قاعدة: (يَنقسمُ حذفُ الفعلِ إلى عامٍّ وخَاصٍّ فالخاصُّ يَنتصبُ المفعولُ به فى المدحِ والعامُّ كلُّ منصوبٍ دلَّ عليه الفعلُ لفظاً أو تقديراً ولحذفِه أسبابٌ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (حذف الفعل. وينقسم إلى عام وخاص الخاص فالخاص نحو: أعنى مضمرا وينتصب المفعول به فى المدح نحو: (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) [البقرة: ١٧٧] وقوله: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) [النساء: ١٦٢] أى أمدح.

واعلم أنه إذا كان المنعوت متعيناً لم يجز تقديره ناصب نعته بأعنى نحو الحمد لله الحميد بل المقدر فيه وفى نحوه أذكر أو أمدح فاعرف ذلك والذم نحو قوله تعالى: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) [المسد: ٤] فى قراءة النصب والأخفش ينصب فى المدح بأمدح وفى الذم بأذم.

واعلم أن مراد المادح إبانة الممدوح من غيره فلا بد من إبانة إعرابه عن غيره ليدل اللفظ على المعنى المقصود ويجوز فيه النصب بتقدير أمدح والرفع على معنى "هو" ولا يظهران لئلا يصيرا بمنزلة الخبر.

والذى لا مدح فيه فاختزال العامل فيه واجب كاختزاله فى والله لأفعلن إذ لو قيل: أحلف بالله لكان عدة لا قسما العام.

والعام كل منصوب دل عليه الفعل لفظا أو معنى أو تقديرا ويحذف لأسباب:

أحدها: أن يكون مفسرا كقوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق: ١] (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) [البقرة: ٤٠].

([1]) ـ البحر المحيط ١: ٣٣.

ومنه: (أَبَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُهُ) [القَمَر: ٢٤] (وَالسَّماءَ رَفَعَها) [الرَّحْمَن: ٧] (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) [التكوير: ١] (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) [التَّوْبَة: ٦] (وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) [الحجرات: ٩] فإنه ارتفع "باقتتل" مقدرا.

قالوا: ولا يجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة سوى "إن" لأنها الأصل.

وجعل ابن الزملكانى هذا مما هو دائر بين الحذف والذكر فإن الفعل المفسر كالمتسلط على المذكور ولكن لا يتعين إلا بعد تقدم إبهام ولقد يزيده الإضمار إبهاماً إذا لم يكن المضمر من جنس الملفوظ به نحو: (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً أَلِيماً) [الإنسان: ٣١].

الثانى: أن يكون هناك حرف جر نحو: (بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ) فإنه يفيد أن المراد: بسم الله أقرأ أو أقوم أو أقعد عند القراءة وعند الشروع فى القيام أو القعود أى فعل كان.

واعلم أن النحاة اتفقوا على أن بسم الله بعض جملة واختلفوا.

فقال البصريون: الجملة اسمية أى ابتدائى بسم الله.

وقال الكوفيون: الجملة فعلية وتابعهم الزمخشرى فى تقدير الجملة فعلية ولكن خالفهم فى موضعين: أحدهما: أنهم يقدرون الفعل مقدما وهو يقدره مؤخراً. والثانى: أنهم يقدرونه فعل البداية وهو يقدره فى كل موضع بحسبه فإذا قال الذابح: بسم الله كان التقدير: بسم الله أذبح وإذا قال القارئ: بسم الله فالتقدير: بسم الله أقرأ.

وما قال أجود مما قالوا لأن مراعاة المناسبة أولى من إهمالها ولأن اسم الله أهم من الفعل فكان أولى بالتقديم ومما يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي) (*) فقدم اسم الله على الفعل المتعلق ثم الجار وهو "وضعت".

الثالث: أن يكون جوابا لسؤال وقع كقوله تعالى: (وَلَئِنْ سَالتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ) [لُقْمَان: ٢٥] وقوله: (وَلَئِنْ سَالتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّماءِ مَاء فَأَحْيا بِهِ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِها لَيَقُولُنَّ اللهُ) [العنكبوت: ٦٣] وقوله: (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ) [البقرة: ١٣٥] أى بل نتبع أو جوابا لسؤال مقدر كقراءة: (يُسَبِّحُ لَهُ

(*) ـ رواه مسلم (٤٨).

فِيها بِالغُدُوِّ وَالآصالِ. رِجالٌ) [النور: ﴿٣٦﴾ـ ﴿٣٧﴾] ببناء الفعل للمفعول فإن التقدير: يسبحه رجال.

وفيه فوائد: منها: الإخبار بالفعل مرتين. ومنها جعل الفضلة عمدة.

ومنها: أن الفاعل فسر بعد اليأس منه كضالة وجدها بعد اليأس ويصح أن يكون يُسَبِّحُ بدل من (يذكر) على طريقة: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى) [الأعلى: ﴿١﴾] و(لَهُ فِيها) [البقرة: ﴿٢٦﴾] خبر مبتدأ هو: رِجالٌ.

مثله قراءة من قرأ: (وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) [الأنعام: ﴿١٣٧﴾] قال أبو العباس: المعنى زينه شركاؤهم فيرفع الشركاء بفعل مضمر دل عليه "زين".

ومثله قوله تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاء) [الأنعام: ﴿١٠٠﴾] إن جعلنا قوله "لله شركاء" مفعولى "جعلوا" لأن لله فى موضع الخبر المنسوخ وشركاء نصب فى موضع المبتدأ وعلى هذا فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مفعولا بفعل محذوف دل عليه سؤال مقدر كأنه قيل: أجعلوا لله شركاء قيل جعلوا الجن فيفيد الكلام إنكار الشريك مطلقا فدخل اعتقاد الشريك من غير الجن فى إنكار دخول اتخاذه من الجن.

والثانى: ذكره الزمخشرى أن الجن بدل من "شركاء" فيفيد إنكار الشريك مطلقا كما سبق وإن جعل "لله" صلة كان "شركاء الجن" مفعولين قدم ثانيهما على أولهما وعلى هذا فلا حذف.

فأما على الوجه الأول فقيل: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ الجِنَّ) ولم يقل: (وجعلوا الجن شركاء لله) تعظيماً لاسم الله تعالى لأن شأن الله أعظم فى النفوس فإذا قدم "لله" والكلام فيه يستدعى طلب المجعول له ما هو فقيل: شركاء وقع فى غاية التشنيع لأن النفس منتظرة لهذا المهم المعلق بهذا المعظم نهاية التعظيم فإذا علم أنه علق به هذا المستبشع فى النهاية كان أعظم موقعا من العكس لأنه إذا قيل: وجعلوا شركاء لم يعطه تشوف النفوس لجواز أن يكون: جعلوا شركاء فى أموالهم وصدقاتهم أو غير ذلك.

الثالث: أن الجعل غالبا لا يتعلق بالله ويخبر به إلا وهو جعل مستقبح كاذب إذ لا يستعمل جعل الله رحمة ومشيئة وعلما ونحوه لا سيما بالاستقراء القرآنى ك (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ البَناتِ) [النحل: ﴿٥٧﴾] (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) [النَّحل: ﴿٦٢﴾] إلى غير ذلك.

الرابع: أن أصل الجعل وإن جاز وإسناده إلى الله فيما إذا كان الأمر لائقا فإن بابه مهول لأن الله تعالى قد علمنا عظيم خطره وألا نقول فيه إلا بالعلم كقوله: (وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) [البقرة: ١٦٩] (وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً) [النَّجْم: ٢٨] إلى غير ذلك مع ما دل عليه الأدب عقلا وكان نفس الجعل مستنكراً إن لم يتبع بمجعول لائق فإذا أتبع بمجعول غير لائق منهم ثم فسر بخاص مستنكر صار قوله: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ الجِنَّ) فى قوة إنكار ذلك ثلاث مرات الأول جسارتهم فى أصل الجعل الثانى فى كون المجعول شركاء الثالث فى أنهم شركاء جن.

الخامس: أن فى تقديم "لله" إفادة تخصيصهم إياه بالشركة على الوجه الثالث دون جميع ما يعبدون لأنه الإله الحق.

السادس: أنه جىء بكلمة "جعلوا" لا "اعتقدوا" ولا "قالوا" لأنه أدل على إثبات المعتقد لأنه يستعمل فى الخلق والإبداع السابع: كلمة "شركاء" ولم يقل: شريكا وفاقا لمزيد ما فتحوا من اعتقادهم.

الثامن: لم يقل "جنا" وإنما قال: الجن دلالة على أنهم اتخذوا الجن كلها جعلوه من حيث هو صالح لذلك وهو أقبح من التنكير الذى وضعه للمفردات المعدولة.

الرابع: أن يدل عليه معنى الفعل الظاهر كقوله تعالى: (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) [النِّسَاء: ١٧١] أى وائتوا أمراً خيراً لكم فعند سيبويه أن "خيرا" انتصب بإضمار ائت لأنه لما نهاء علم أنه يأمره بما هو خير فكأنه قال:" وائتوا خيرا" لأن النهى عن الشىء أمر بضده ولأن النهى تكليف وتكليف العدم محال لأنه ليس مقدورا فثبت أن متعلق التكليف أمر وجودى ينافى المنهى عنه وهو الضد.

وحمله الكسائى على إضمار كان أى يكن الانتهاء خيرا لكم ويمنعه إضمار كان ولا تضمر فى كل موضع ومن جهة المعنى إذ من ترك ما نهى عنه فقد سقط عنه اللوم وعلم أن ترك المنهى عنه خير من فعله فلا فائدة فى قوله "خيرا".

وحمله الفراء على أنه صفة لمصدر محذوف أى انتهوا انتهاء خيرا لكم وقال إن هذا الحذف لم يأت إلا فيما كان أفعل نحو خير لك وأفعل.

ورد مذهبه ومذهب الكسائى بقوله تعالى: (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً) [النساء: ١٧١] لو حمل على ما قالا لا يكون خيراً لأن من انتهى عن التثليث وكان معطلاً لا يكون خيراً

له. وقول سيبويه: وأنت خيرا يكون أمرا بالتوحيد الذى هو خير فلله در الخليل وسيبويه ما أطلعهما على المعانى! وقوله: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ) [يونس: ﴿٧١﴾] إن لم يجعل مفعولا معه أى وادعوا شركاءكم وبإظهار "ادعوا" قرأ وكذلك هو مثبت فى مصحف ابن مسعود.

وقوله تعالى: (فَراغَ عَلَيْهِمْ ضَرْباً بِاليَمِينِ) [الصافات: ﴿٩٣﴾] قال ابن الشجرى: معناه مال عليهم بضربهم ضربا. ويجوز نصبه على الحال نحو أتيته مشيا أى ماشيا.

(ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً) [البقرة: ﴿٢٦٠﴾] أى ساعيات. وقوله: "باليمين" إما اليد أو القوة.

وجوز ابن الشجرى إرادة القسم والباء للتعليل أى لليمين التى حلفها وهى قوله تعالى: (لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) [الأنبياء: ﴿٥٧﴾].

وزعم النووى فى قوله تعالى: (قُلْ لَا تُقْسِمُوا طاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ) [النور: ﴿٥٣﴾] أن التقدير ليكن منكم طاعة معروفة.

الخامس: أن يدل عليه العقل كقوله تعالى: (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) [البقرة: ﴿٦٠﴾] أى فضرب فانفجرت.

وقوله: (فَدَعا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ. فَفَتَحْنا) [القمر: ﴿١٠﴾ـ ﴿١١﴾] قال النحاس: التقدير فنصرناه ففتحنا أبواب السماء لأن ما ظهر من الكلام يدل على ما حذف.

وقوله: (يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) [لقمان: ﴿٢٧﴾] أى يكتب بذلك كلمات الله ما نفدت قاله أبو الفتح.

وقوله: (فَقالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْياهُمْ) [البقرة: ﴿٢٤٣﴾].

فقوله:" ثم أحياهم "معطوف على فعل محذوف تقديره فماتوا ثم أحياهم ولا يصح عطف قوله:" ثم أحياهم " على قوله:" موتوا " لأنه أمر وفعل الأمر لا يعطف على الماضى.

وقوله: (كانَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ) [البقرة: ﴿٢١٣﴾] أى فاختلفوا فبعث وحذف لدلالة قوله: (لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ) [البقرة: ﴿٢١٣﴾] وهى فى قراءة عبد الله كذلك.

وقيل: تقديره كان الناس أمة واحدة كفارا فبعث الله النبيين فاختلفوا والأول أوجه.

وقوله: (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [الأعراف: ﴿٦٣﴾] فالهمزة للإنكار والواو للعطف والمعطوف عليه محذوف تقديره: أكذبتم وعجبتم أن جاءكم.

وقوله: (قالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ المُقَرَّبِينَ) [الأعراف: ﴿١١٤﴾] هو معطوف على محذوف سد مسده حرف الإيجاب كأنه قال إيجابا لقولهم: (إِنَّ لَنا لَأَجْراً) [الأعراف: ﴿١١٣﴾] نعم إن لكم أجراً وإنكم لمن المقربين.

وقوله تعالى: (فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ) [البقرة: ﴿١٨٤﴾] أى فأفطر فعدة خلافا للظاهرية حيث أوجبوا الفطر على المسافر أخذا من الظاهر.

وقوله: (فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ) [البقرة: ﴿١٩٦﴾] أى فحلق ففدية.

وقوله: (فَقُلْنا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِها) [البقرة: ﴿٧٣﴾] قال الزمخشرى: التقدير فضربوه فحيي فحذف ذلك لدلالة قوله: (كَذلِكَ يُحْيِ اللهُ المَوْتى) [البقرة: ﴿٧٣﴾].

وزعم ابن جنى أن التقدير فى قوله تعالى: (فَكَيْفَ إِذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ) [النساء: ﴿٤١﴾] أن التقدير فكيف يكون إذا جئنا.

السادس: أن يدل عليه ذكره فى موضع آخر كقوله: (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً) [البَقَرَة: ﴿٧٢﴾]) قال الواحدى: هو بإضمار "اذكر" ولهذا لم يأت لإذ بجواب. ومثله قوله تعالى: (وَإِلى ثَمُودَ أَخاهُمْ صالِحاً) [الأعراف: ﴿٧٣﴾] وليس شيء قبله تراه ناصبا لـ"صالحا" بل علم بذكر النبى والمرسل إليه أن فيه إضمار (أرسلنا).

وقوله: (وَلِسُلَيْمانَ الرِّيحَ) [الأنبياء: ﴿٨١﴾] أى وسخرنا.

ومثله: (وَنُوحاً إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ) [الأَنْبِيَاء: ﴿٧٦﴾] (وَذَا النُّونِ) [الأنبياء: ﴿٨٨﴾].

وكذا: (وَداوُدَ وَسُلَيْمانَ إِذْ يَحْكُمانِ فِي الحَرْثِ) [الأنبياء: ﴿٧٨﴾] أى واذكر.

قال: ويدل على "اذكر" فى هذه الآيات قوله تعالى: (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ) [الأنفال: ﴿٢٦﴾] (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ) [الأعرَاف: ﴿٨٦﴾].

وما قاله ظاهر إلا أن مفعول "اذكر" يكون محذوفا أيضاً تقديره: "واذكروا أخالكم" ونحوه إذا كان كذا وذلك ليكون "إذ" فى موضع نصب على الظرف ولو لم يفد ذلك المحذوف لزم وقوع "إذ" مفعولا به والأصح أنها لا تفارق الظرفية السابع: المشاكلة كحذف الفاعل فى" بسم الله "لأنه موطن لا ينبغى أن يتقدم فيه سوى ذكر الله فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مناقضا للمقصود وكان فى حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ليكون المبدوء به اسم الله كما تقول فى الصلاة الله أكبر ومعناه:" من كل شيء "ولكن لا تقول هذا المقدر

ليكون اللفظ فى اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو أن يكون فى القلب ذكر الله وحده وأيضاً فلأن الحذف أعم من الذكر فإن أى فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه لأن التسمية تشرع عند كل فعل.

الثامن: أن يكون بدلا من مصدره كقوله تعالى: (فَضَرْبَ الرِّقابِ) [مُحَمَّد: ﴿٤﴾] وقوله: (فَإِمَّا مَناً بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً) [مُحَمَّد: ﴿٤﴾] أى فإما أن تمنوا وإما أن تفادوا.

وقد اختلف فى نصب السلام فى قوله تعالى فى سورة هود [﴿٦٩﴾]: (وَلَقَدْ جاءَتْ رُسُلُنا إِبْراهِيمَ بِالبُشْرى قالُوا سَلاماً) وفى الذاريات: (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ المُكْرَمِينَ. إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقالُوا سَلاماً) [الذريات: ﴿٢٤﴾ـ ﴿٢٥﴾] وفى نصبها وجهان:

أحدهما: أن يكون منصوباً بالقول أى يذكرون قولاً سلاماً فيكون من قلت حقاً وصدقا.

الثانى: أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره فقالوا سلمنا سلاماً أى سلمنا تسليماً فيكون قد حكى الجملة بعد القول ثم حذفها واكتفى ببعضها.

والحاصل أنه هل هو منصوب بالقول أو بكونه مصدر لفعل محذوف

ومثله قوله تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا خَيْراً) [النحل: ﴿٣٠﴾] منصوب "بقالوا" كقولك فقلت حقا أو منصوب بفعل مضمر أى قالوا: أنزل خيراً من باب حذف الجملة المحكية وتبقية بعضها.

وأما قوله تعالى: (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا أَساطِيرُ الأَوَّلِينَ) [النحل: ﴿٢٤﴾] فمرفوع لأنه لا يمكن نصبه على تقدير قالوا أساطير الأولين لأنهم لم يكونوا يرونه من عند الله حتى يقولوا ذلك ولا هو أيضاً من باب قلت حقا وصدقا فلم يبق إلا رفعه.

تنبيه:

قد يشتبه الحال فى أمر المحذوف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما قالوا فى قوله تعالى: (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيّاً مَا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنى) [الإسراء: ﴿١١٠﴾] فإنه قد يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر فى الكلام حذف وليس كذلك وإلا لزم الاشتراك إن كانا متفاوتين أو عطف الشيء على نفسه وإنما الدعاء هنا بمعنى التسمية التى تتعدى لمفعولين أى سموه الله أو الرحمن.

قد يشتبه فى تعيين المحذوف لقيام قرينتين كقوله تعالى: (بَلى قادِرِينَ) [القيامة: ٤] قدره سيبويه بـ"بلى نجمعها قادرين" فقادرين حال وحذف الفعل لدلالة: (أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ) [القيامة: ٣] عليه.

وقدره الفراء " نحسب " لدلالة (أَيَحْسَبُ الإِنْسانُ) [القيامة: ٣] أى بلى نحسبنا قادرين وتقدير سيبويه أولى لأن بلى ليس جوابا لـ"يحسب" إنما هو جواب لـ"ألن نجمع" وقدره بعضهم: بلى نقدر قادرين.

وقيل: منصوب لوقوعه موقع الفعل وهو باطل لأنه ليس من نواصب الاسم وقوعه موقع الفعل)[1].

٧ـ قاعدة: (الأمرُ والنَّهىُ يُضمَرَانِ كثيراً ويَحسُنُ فيهما الإضمارُ)

هذه القاعدة مستفادة من الأخفش والسهيلى فقد قال الأخفش: (وأما قوله: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) [البقرة: ٤٠] و(وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ) [البقرة: ٤١] فقال (وَإِيّايَ) وقد شغلت الفعل بالاسم المضمر الذى بعده الفعل. لان كل ما كان من الأمر والنهى فى هذا النحو فهو منصوب نحو قولك: "زيداً فَاضْرِبْ أَخاهُ". لان الأمر والنهى مما يضمران كثيراً ويحسن فيهما الإضمار والرفع أيضاً جائز على ان لا يضمر. قال الشاعر:

وقابِلَةٍ خولانَ فانكَحْ فتاتَهُمْ ... وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلّوُكما هِيا [2].

وقد بيَّن أبو القاسم السهيلى أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون فى الأمر فقد قال: (فى متعلق الباء فى (بِسْمِ) وأما ما تعلق به الباء من (بِسْمِ) فمحذوف لا لتخفيف اللفظ كما زعموا إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره كما يجوز فى كل ما يحذف تخفيفاً ولكن فى حذفه فوائد ومعان منها:

أنه موطن ينبغى أن لا يقدم فيه سوى ذكر الله تعالى فلو ذكر الفعل - لا سيما وهو لا يستغنى عن فاعله - كان ذلك مناقضاً للمقصود فكان فى حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى كما تقول فى الصلاة: " الله أكبر " ومعناه: من كل شىء ولكن لا تقوله ليكون اللفظ فى اللسان مطابقاً لمقصود الجنان وهو أن لا يكون فى قلب ذكر إلا لله وحده.

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣: ١٩٨.

(٢) ـ معانى القرآن للأخفش ١: ٨٣.

وفائدة أخرى فى حذف الفعل وهو أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون فى الأمر نحو: " إياك والطريق " (الطريق) ونحو ذلك.

والمتكلم بـ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هو الله سبحانه وهو أمر عبادة بالابتداء بها فى كل سورة من القرآن.

وفائدة ثالثة: وهو أنه إذا حذف الفعل صالح الابتداء فى كل عمل أو شغل فليس فعل أولى بها من فعل فكان الحذف أعم من الذكر وأبلغ (مع) الاستغناء عنه بالمشاهدة والله سبحانه أعلم)[1].

٨ـ قاعدة: (إضمارُ الفعلِ لِدلالةِ المَعنَى عَلَيه أسهَلُ مِن العَطفِ عَلَى مُرَاعَاةِ المَعنَى)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام ابن سيده فقد قال: ((أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) [البَقَرَة: ٢٥٩] وقرأ أبو سفيان بن حسين: أوَ كالذى بفتح الواو وهى حرف عطف دخل عليها ألف التقرير والتقدير: وأرأيت مثل الذى ومن قرأ: أو بحرف العطف فجمهور المفسرين أنه معطوف على قوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ) [البقرة: ٢٥٨] على المعنى إذ معنى: ألم تر إلى الذى أرأيت كالذى حاجّ فعطف قوله: أو كالذى مر على هذا المعنى والعطف على المعنى موجود فى لسان العرب قال الشاعر:

تقى نقى لم يكثر غنيمة

بنهكة ذى قربى ولا بحقلّد المعنى فى قوله: لم يكثر: ليس بمكثر: ولذلك راعى هذا المعنى فعطف عليه قوله: ولا بحقلد. وقال آخر:

أجدّك لن ترى بثعيلبات ... أو لا ببيداء ناجية ذمولا

ولا متدارك والليل طفل ... ببعض نواشع الوادى حمولا

المعنى: أجدّك لست برآء ولما راعى هذا المعنى عطف عليه قوله: ولا متدارك والعطف على المعنى نصوا على أنه لا ينقاس.

([1]) ـ نتائج الفكر فى النحو: ٤٣.

وقال الزمخشرى أو كالذى: معناه: أورأيت مثل الذى فحذف لدلالة: ألم تر عليه لأن كلتيهما كلمة تعجيب. انتهى. وهو تخريج حسن لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى وقد جوّز الزمخشرى الوجه الأول.

وقيل: الكاف زائدة فيكون: الذى قد عطف على: الذى التقدير: ألم تر إلى الذى حاجّ إبراهيم أو الذى مرّ على قرية قيل: كما زيدت فى قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ) [الشورى: ١١] وفى قول الراجز:

فصيروا مثل كعصف مأكول

ويحتمل أن لا يكون ذلك على حذف فعل ولا على العطف على المعنى ولا على زيادة الكاف بل تكون الكاف اسماً على ما يذهب إليه أبو الحسن فتكون الكاف فى موضع جر معطوفة على الذى التقدير: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْراهِيمَ) أو إلى مثل (كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) ومجىء الكاف اسماً فاعلة ومبتدأ ومجرورة بحرف الجر ثابت فى لسان العرب وتأويلها بعيد فالأولى هذا الوجه الأخير وإنما عرض لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حملاً على مشهور مذهب البصريين والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن ألا ترى فى الفاعلية لمثل فى قول الشاعر:

وإنك لم يُفخر عليك كفاخر

ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب)[1].

٩ـ قاعدة: (حَذفُ الحرفِ لا يُقَاسُ لأنَّ الحَرفَ نائبٌ عن الفعلِ بفاعلِه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن جنى والزركشى (حذف الحرف قال أبو الفتح فى" المحتسب ": أخبرنا أبو على قال: قال أبو بكر بن السراج: حذف الحرف ليس يقاس وذلك لأن الحرف نائب عن الفعل بفاعله ألا تراك إذا قلت: ما قام زيد فقد نابت ما عن أنفى كما نابت إلا عن أستثنى وكما نابت الهمزة وهل عن أستفهم وكما نابت حروف العطف عن أعطف ونحو ذلك. فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصارا واختصار المختصر

([1]) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٢: ٣٧.

إجحاف به إلا إذا صح التوجه إليه وقد جاز فى بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه. انتهى (١).

فمنه الواو تحذف لقصد البلاغة فإن فى إثباتها ما يقتضى تغاير المتعاطفين فإذا حذفت أشعر بأن الكل كالواحد: كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ البَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهِمْ وَما تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) [آل عمران: ١١٨] تقديره: ولا يألونكم خبالاً.

وقوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناعِمَةٌ) [الغاشية: ٨] أى ووجوه.

وخرج عليه الفارسى قوله تعالى: (وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا) [التَّوْبَة: ٩٢] الآية. وقال: تقديره: "وقلت لا أجد" فهو معطوف على قوله: (أتوك) لأن جواب (إذا) قوله: (تولوا).

ومنعه ابن الشجرى فى أماليه وعلى هذا فلا موضع له من الإعراب لأنه معطوف على الصلة والصلة لا موضع لها من الإعراب فكذلك ما عطف عليها.

وقال الزمخشرى: هى حال من الكاف فى" أتوك " (وقد) قبله مضمرة كما فى قوله: (أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء: ٩٠] أى إذا ما أتوك قائلاً لا أجد تولوا وعلى هذا فله موضع من الإعراب لأنه حال.

قال السهيلى فى أماليه: ليس معنى الآية كما قالوا لأن رفع الحرج عن القوم ليس مشروطا بالبكاء عند التولى وإنما شرطه عدم الجدة ونزلت فى السبعة الذين سمى أبو إسحاق ولو كان جواب "إذا أتوك" فى قوله: (تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) [التوبة: ٩٢] لكان من لم تفض عيناه من الدمع هو الذى حرج وأثم وما رفع الله الحرج عنهم إلا لأن الرسول لم يجد ما يحملهم عليه وإذا عطفت "قلت لا أجد" على "أتوك" كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يقال: (وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ) فجواب إذا فى قوله لا أجد وما بعد ذلك خبر ونبأ على هؤلاء السبعة الذين كانوا سبب نزول هذه الآية ففضيلة البكاء مخصوصة بهم ورفع الحرج بشرط عدم الجدة عام فيهم وفى غيرهم.

---

(١) ـ المحتسب لابن جنى ١: ٥١.

وعند قوله تعالى: (وَقالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً) [البقرة: ﴿١١٦﴾] قال الواحدى: (آية البقرة فى مصاحف الشام بغير واو -يعنى قراءة ابن عامر- لأن هذه الآية ملابسة لما قبلها من قوله: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَساجِدَ اللهِ) [البَقَرَة: ﴿١١٤﴾] لأن القائلين:" اتخذ الله ولدا " من جملة المتقدم ذكرهم فيستغنى عن ذكر الواو لالتباس الجملة بما قبلها كما استغنى عنها فى نحو قوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتِنا أُولِئِكَ أَصْحابُ النَّارِ هُمْ فِيها خالِدُونَ) [البقرة:﴿٣٩﴾] ولو كان وهم كان حسناً إلا أن التباس إحدى الجملتين بالأخرى وارتباطها بها أغنى عن الواو.

ومثله: (سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رابِعُهُمْ) [الكهف: ﴿٢٢﴾] ولم يقل: ورابعهم كما قال: (وثامنهم) ولو حذف الواو منها كما حذف من التى قبلها واستغنى عن الواو بالملابسة التى بينهما كان حسنا ويمكن أن يكون حذف الواو لاستئناف الجملة ولا يعطف على ما تقدم. انتهى.

وحصل من كلامه أنه عند حذف الواو يجوز أن يلاحظ معنى العطف ويكتفى للربط بينها وبين ما قبلها بالملابسة كما ذكر. ويجوز ألا يلاحظ ذلك فتكون الجملة مستأنفة.

قال ابن عمرون: وحذف الواو فى الجمل أسهل منه فى المفرد وقد كثر حذفها فى الجمل فى الكلام المحمول بعضه على بعض نحو قوله تعالى: (قالَ فِرْعَوْنُ وَما رَبُّ العالَمِينَ. قالَ رَبُّ السَّماواتِ وَالأَرْضِ وَما بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ. قالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ. قالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبائِكُمُ الأَوَّلِينَ. قالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ. قالَ رَبُّ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ) [الشعراء: ﴿٢٣﴾ـ ﴿٢٨﴾] كله محمول بعضه على بعض والواو مزيدة حذفت لاستقلال الجمل بأنفسها بخلاف المفرد ولأنه فى المفرد ربما أوقع لبسا فى نحو: رأيت زيدا ورجلا عاقلا. ولو جاز حذف الواو احتمل أن يكون رجلا بدلا بخلاف الجملة.

وقريب منه قوله تعالى: (فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ قالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ) [القصص: ﴿٧٩﴾] أى وقال.

ومنه الفاء فى جواب الشرط على رأى وخرج عليه قوله تعالى: (إِنْ تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ) [البقرة: ﴿١٨٠﴾] أى فالوصية.

والفاء فى العطف كقوله: (وَإِذْ قالَ مُوسى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قالُوا أَتَتَّخِذُنا هُزُواً قالَ أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجاهِلِينَ) [البقرة: ﴿٦٧﴾] تقديره: " فقال أعوذ بالله "ذكره ابن الشجرى فى أماليه.

وقوله تعالى: (وَإِلى عادٍ أَخاهُمْ هُوداً قالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ) [الأعراف: ٦٥] حذف حرف العطف من قوله:" قال" ولم يقل: "فقال" كما فى قصة نوح لأنه على تقدير سؤال سائل قال: ما قال لهم هود فقيل: قال يا قوم اعبدوا الله واتقوه.

ومنه حذف همزة الاستفهام كقوله تعالى: (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَيْلُ رَأى كَوْكَباً قالَ هَذَا رَبِّي) [الأنعام: ٧٦] أى أهذا ربى

وقوله: (وَما أَصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) [النِّسَاء: ٧٩] أى أفمن نفسك!

وقوله: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ) [الشُّعَرَاء: ٢٢] أى أو تلك نعمة!

وقوله: (أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) [يوسف: ٩٠] على قراءة ابن كثير بكسر الهمزة على خلاف فى ذلك جميعه.

ومنه حذف ألف ما الاستفهامية مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية والخبرية كقوله تعالى: (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِياءَ اللهِ) [البقرة: ٩١] (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها) [النازعات: ٤٣] (عَمَّ يَتَساءَلُونَ) [النبأ: ١] و(مِمَّ خُلِقَ) [الطارق: ٥].

ومنه حذف الياء فى: (وَاللَيْلِ إِذا يَسْرِ) [الفجر: ٤] للتخفيف ورعاية الفاصلة.

ومنه حذف حرف النداء كقوله: (هَا أَنْتُمْ هؤُلاءِ) [النِّسَاء: ١٠٩] أى يا هؤلاء.

وقوله: (يُوسُفُ) [يُوسُف: ٢٩] أى يا يوسف.

وقوله: (رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ) [مريم: ٤] أى يا رب.

ويكثر فى المضاف نحو: (فاطِرَ السَّماواتِ) [يوسف: ١٠١] (رَبَّنا أَنْزِلْ عَلَيْنا مائِدَةً) [المائدة: ١١٤].

وكثر ذلك فى نداء الرب سبحانه وحكمة ذلك دلالته على التعظيم والتنزيه لأن النداء يتشرب معنى الأمر لأن إذا قلت يا زيد فمعناه أدعوك يا زيد فحذفت يا من نداء الرب ليزول معنى الأمر ويتمحص التعظيم والإجلال وقال الصفار: يجوز حذف حرف النداء من المنادى إلا إذا كان المنادى نكرة مقبلاً عليها إذ لا دليل عليه وإلا إذا كان اسم إشارة.

ومنه حذف "لو" فى قوله تعالى: (مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ بِما خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ) [المؤمنون: ٩١] تقديره: لو كان معه إله لذهب كل إله بما خلق.

وقوله: (وَما كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لارْتابَ الْمُبْطِلُونَ) [العنكبوت: ﴿٤٨﴾] معناه لو كان كذلك لارتاب المبطلون.

ومنه حذف "قد" فى قوله تعالى: (أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ) [الشعراء: ﴿١١١﴾] أى وقد اتبعك لأن الماضى لا يقع موقع الحال إلا و"قد" معه ظاهرة أو مقدرة.

ومثلها: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً) [البقرة: ﴿٢٨﴾] أى وقد كنتم.

وقوله: (أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء: ﴿٩٠﴾] قيل معناه: (قد حصرت) بدلالة قراءة يعقوب (حصرة صدورهم). وقال الأخفش: الحال محذوفة و"حصرت صدورهم" صفتها أى جاءوكم يوما حصرت دعاء عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتالهم لقومهم طريقته قاتلهم الله. ورده أبو على بقوله أى قاتلوا قومهم فلا يجوز أن يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتالهم لقومهم لكن بقول اللهم ألق بأسهم بينهم.

ومنه حذف " أن " فى قوله تعالى: (وَمِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً) [الرُّوم: ﴿٢٤﴾] المعنى أن يريكم وحذف "لا" فى قوله: (تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ) [يوسف: ﴿٨٥﴾] أى لا تفتأ لأنها ملازمة للنفى ومعناها لا تبرح.

قوله: (وَالقى فِي الأَرْضِ رَواسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل: ﴿١٦﴾] أى لا تميد.

وقوله: (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ) [المائدة: ﴿٢٩﴾] أى لا تبوء.

وبهذا يزول الإشكال من الآية: (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ) [البقرة: ﴿١٨٤﴾] أى لا يطيقونه على قول)[1].

وقال السهيلى: ((فى حذف حرف العطف)

لا يجوز إضمار حروف العطف خلافاً للفارسى ومن قال بقوله لأن الحروف أدلة على معان فى نفس المتكلم فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحى يسفر به عما فى نفس مُكلِّمه وحكم حروف العطف فى هذا حكم حروف النفى والتوكيد والتمنى والترجى وغير ذلك اللهم إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها فى بعض المواطن لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر إلا أنهم احتجوا لمذهبهم بآى من كتاب الله تعالى وأشياء من كلام العرب هى عند التأمل والتحصيل حجة

([1]) ـ البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣: ٥٠٩.

عليهم كقول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت ... مما يثبت الود فى فُؤاد الكريم

هو عندهم على إضمار حرف العطف ولو كان كذلك لانحصر إثبات الود فى هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما.

ولم يرد الشاعر ذلك وإنما أراد أن يجعل أول الكلام ترجمة على سائره.

يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه كما تقول: قرأت ألفاً باء جعلت ذكر هذين الحرفين ترجمةً لسائر الباب وعنواناً للغرض المقصود.

ولو قلت: قرأت ألفاً وباء لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت الباء على الألف دونما بعدها فكان مفهوم الخطاب أنك لم تقرأ غير هذين الحرفين.

ألا ترى كيف أشعرت الواو العاطفة فى قوله سبحانه: (وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف: ٢٢] على انقضاء العدد المتنازع فيه.

وما مثلوا به من قولهم: " اضرب زيداً عمراً خالداً " ليس كما ظنوه من إضمار الواو ولو كان كذلك لاختص الأمر بالمذكورين وإنما المراد الإشارة بهم إلى ما بعدهم ومنه قولهم: (بَوَّبتُ الكتاب باباً باباً) و(قَسَمت المالَ درهماً درهماً) ليس على إضمار حرف العطف ولو كان كذلك لانحصر الأمر فى (درهمين وبابين).

وأما ما احتجوا به من قوله سبحانه: (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ) [التوبة: ٩٢] فليس على معنى الواو كما توهموه.

ولكن جواب إذا فى قوله: قلت: لا أجد وقوله تعالى: (تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ) إخبار عنهم وثناء عليهم لأنها نزلت فى قوم مخصوصين وهم سبعة ذكرهم ابن إسحاق وغيره والكلام غير محتاج إلى العطف بالواو لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له.

وبلغنى عن بعض أشياخنا الجلَّة أنه جعل من هذا الباب قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: (لا يَغُرنك هذه التى أعجبك حسنها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها).

وقال: المعنى: حسنها وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها.

وبلغ الاستحسان بالسامعين لهذا القول إلى أن علقوه فى الحواشى من كتاب الصحيح للبخارى رحمه الله تعالى وليس الأمر كذلك ولكن الحبَّ بدلٌ من قوله (هذه) بدل اشتمال فى موضع رفع)[٥].

١٠ـ قاعدة: (قَد يَأتِي فِي الكَلامِ شَرطَانِ ويُحذَفُ جَوَابُ أحدِهمَا اكتِفَاءً بالآخر)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (وقد يجىء فى الكلام شرطان ويحذف جواب أحدهما اكتفاء بالآخر كقوله تعالى: (وَأَمَّا إِنْ كانَ مِنْ أَصْحابِ اليَمِينِ) [الواقعة: ٩٠] فى الاعتراض به مجرى الظرف لأن الشرط وإن كان جملة فإنه لما لم يقم بنفسه جرى مجرى الجزء الواحد ولو كان عنده جملة لما جاز الفصل به بين [أما] وجوابها لأنه لا يجوز. أما زيد فمنطلق وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لهما.

ونظيره: (وَلَوْلا رِجالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِساءٌ مُؤْمِناتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ) [الفتح: ٢٥] فقوله: [لعذبنا] جواب لـ لولا ولو جميعاً.

واختار ابن مالك قول سيبويه أن الجواب [لأما] واستغنى به عن جواب [إن] لأن الجواب الأول الشرطين المتواليين فى قوله: (إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ) [هود: ٣٤] ونظائره.

فإذا كان أول الشرطين [أما [كانت أحق بذلك لوجهين:

أحدهما: أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلا وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيرا لدليل وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد.

والثانى: أن أما قد التزم معها حذف فعل الشرط وقامت هى مقامه فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافا وإن ليس كذلك انتهى.

والظاهر أنه لا حذف فى الآية الكريمة وإما الشرط الثانى وجوابه جواب الأول والمحذوف إنما هو أحد الفاءين.

---

(٥) ـ نتائج الفكر فى النحو: ٢٠٧.

وقال الفارسى فى قوله تعالى: (قُلِ اللهُمَّ مالِكَ المُلْكِ) [آل عمران: ٢٦] الآية. إنه حذف منه أعزنا ولا تذلنا.

وقال فى قوله تعالى: (فَكَيْفَ إِذا أَصابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ) [النساء: ٦٢] تقديره: [فكيف تجدونهم مسرورين أو محزونين] فـ "كيف" فى موضع نصب بهذا الفعل المضمر وهذا الفعل المضمر قد سد مسد جواب إذا)[٥].

١١ـ قاعدة (يَجُوزُ حَذفُ المُضَافِ إِذَا عُلِمَ مَعَ الالتِفَاتِ إليه)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (فى جواز حذف المضاف مع الالتفات إليه.

اعلم أن المضاف إذا علم جاز حذفه مع الالتفات إليه فيعامل معاملة الملفوظ به من عود الضمير عليه ومع اطراحه يصير الحكم فى عود الضمير للقائم مقامه.

فمثال استهلاكه حكمه وتناسى أمره قوله تعالى: (أَوْ كَظُلُماتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشاهُ مَوْجٌ) [النور: ٤٠] فإن الضمير فى [يغشاه] عائد على المضاف المحذوف بتقدير أو كذى ظلمات.

وقوله: (أَوْ كَصَيِّبٍ) [البقرة: ١٩] أى كمثل ذوى صيب ولهذا رجع الضمير إليه مجموعا فى قوله: (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ) [البقرة: ١٩] ولو لم يراع لأفرده أيضاً.

وقوله: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ) [الشعراء: ١٠٥] ولولا ذلك لحذفت التاء لأن القوم مذكر ومنه قول حسان:

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل

بالياء أى ماء بردى ولو راعى المذكور لأتى بالتاء.

قالوا: وقد جاء فى آية واحدة مراعاة التأنيث والمحذوف وهى قوله تعالى: (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ) [الأعراف: ٤] أنث الضمير فى [أهلكناها] و[فجاءها] لإعادتهما على القرية المؤنثة وهى الثابتة ثم قال: (أو هم قائلون) فأتى بضمير من يعقل حملا على [أهلها] المحذوف.

---

(٥) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٩١.

وفى تأويل إعادة الضمير على التأنيث وجهان: أحدهما: أنه لما قام مقام المحذوف صارت المعاملة معه والثانى: أن يقدر فى الثانى حذف المضاف كما قدر فى الأول فإذا قلت: سألت القرية وضربتها فمعناه وضربت أهلها فحذف المضاف كما حذف من الأول إذ وجه الجواز قائم.

وقيل: هنا مضاف محذوف والمعنى أهلكنا أهلها وبياتاً حال منهم أى مبيتين و (أَوْ هُمْ قائِلُونَ) جملة معطوفة عليها ومحلها النصب.

وأنكر الشلوبين مراعاة المحذوف وأول ما سبق على أنه من باب الحمل على المعنى ونقله عن المحققين لأن القوم جماعة ولهذا يؤنث تأنيث الجمع نحو هى الرجال وجمع التكسير عندهم مؤنث وأسماء الجموع تجرى مجراها وعلى هذا جاء التأنيث لا على الحذف وكذا القول فى البيت.

وفى قراءة بعضهم: (وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) [الأنفال: ٦٧] قدروه عرض الآخرة والأحسن أن يقدر ثواب الآخرة لأن العرض لا يبقى بخلاف الثواب.

حذف المضاف إليه.

وهو أقل استعمالا كقوله: (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [الأنبياء: ٣٣].

وقوله: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ) [الإسراء: ٥٥].

وكذا كل ما قطع عن الإضافة مما وجبت إضافته معنى لا لفظا كقوله تعالى: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) [الرُّوم: ٤] أى من قبل ذلك ومن بعده.

حذف المضاف والمضاف إليه.

قد يضاف المضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ويبقى الثالث كقوله تعالى: (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ) [الوَاقِعَة: ٨٢]) أى بدل شكر رزقكم.

وقوله: (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) [الأحزاب: ١٩] أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت.

وقيل: الرزق فى الآية الأولى الحظ والنصيب فلا حاجة إلى تقدير وكذلك قدرت الثانية [كالذى] حالا من الهاء والميم فى [أعينهم] لأن المضاف بعض فلا تقدير.

وقوله: (فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) [البقرة: ١٧٥] وقدره أبو الفتح فى المحتسب على أفعال أهل النار.

وأما قوله: (من الموت) فالتقدير من مداناة الموت أو مقاربته ولا ينكر عسره على الإنسان ولكن إذا دفع إلى أمر هابه.

ومثله الآية الأخرى: (نْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ المَغْشِيّ عَلَيْهِ مِنَ المَوْتِ) [محمد: ٢٠].

وقوله: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) [طه: ٩٦] أى من أثر حافر فرس الرسول.

وقوله: (مَا أَفاءَ اللهُ عَلى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ القُرى) [الحشر: ٧] أى من أموال كفار أهل القرى.

وقوله: (فَإِنَّها مِنْ تَقْوَى القُلُوبِ) [الحج: ٣٢] أى من أفعال ذوى تقوى القلوب وقوله: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ) [البقرة: ١٩] الآية فإن التقدير كمثل ذوى صيب فحذف المضاف والمضاف إليه أما حذف المضاف فلقرينة عطفه على (كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَاراً) [البقرة: ١٧] وأما المضاف إليه فلدلالة: (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِى آذانِهِمْ) [البقرة: ١٩] عليه فأعاد الضمير عليه مجموعا وإنما صير إلى هذا التقدير لأن التشبيه بين صفة المنافقين وصفة ذوى الصيب لا بين صف المنافقين وذوى الصيب.

حذف الجار والمجرور.

كقوله: (خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً) [التوبة: ١٠٢] أى بسىء (وَآخَرَ سَيِّئاً) [التوبة: ١٠٢] أى بصالح.

وكذا بعد أفعل التفضيل كقوله تعالى: (وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ) [العنكبوت: ٤٥] أى من كل شىء.

(فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفى) [طه: ٧] أى من السر وكلام الزمخشرى فى المفصل يقتضى أنه مما قطع فيه عن متعلقه قصدا لنفى الزيادة نحو فلان يعطى ليكون كالفعل المتعدى إذا جعل قاصر للمبالغة فعلى هذا لا يكون من الحذف فإنه قال أفعل التفضيل له معنيان أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليه فى الجملة التى هو وهم فيها شركاء والثانى أن يوجد مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف للتفضيل على المضاف إليه لكن بمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه نحو قولك الناقص والأشج أعدلا بنى مروان كأنك قلت: عادلاً) (١).

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٥٠.

﴿١٢﴾ـ قاعدة: (يشترطُ فى حذفِ الموصوفِ أمرانِ: كونُ الصِّفةِ خاصةً بالموصوف وأنْ يَعتمدَ على مجرَّدِ الصِّفَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (حذف الموصوف يشترط فيه أمران: أحدهما: كون الصفة خاصة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف نص عليه سيبويه فى آخر باب ترجمة [هذا باب مجارى أواخر الكلم العربية] وكذلك نص عليه أرسطاطا ليس فى كتابه الخطابة.

الثانى: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هى لتعلق غرض السياق كقوله تعالى: (وَاللهُ عَلِيمٌ بِالمُتَّقِينَ) [آل عمران: ﴿١١٥﴾] (وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) [التوبة: ﴿٤٧﴾] فإن الاعتماد فى سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها.

كقوله تعالى: (وَعِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ عِينٌ) [الصافات: ﴿٤٨﴾] أى حور قاصرات.

وقوله: (وَدانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُها) [الإنسان: ﴿١٤﴾] أى وجنة دانية.

وقوله: (وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ [سبأ: ﴿١٣﴾] أى العبد الشكور.

وقوله: (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) [البَقَرَة: ﴿٢﴾] أى القوم المتقين.

وقوله: (وَحَمَلْناهُ عَلى ذاتِ الواحٍ وَدُسُرٍ) [القَمَر: ﴿١٣﴾] أى سفينة ذات ألواح.

وقوله: (وذلك دين القيمة) [البينة: ﴿٥﴾] أى الأمة القيمة.

وقوله: (أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) [سبأ: ﴿١١﴾] أى دروعاً سابغات.

وقوله: (يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ) [الزخرف: ﴿٤٩﴾] أى يا أيها الرجل الساحر.

وقوله: (أَيُّهَا المُؤْمِنُونَ) [النور: ﴿٣١﴾] أى القوم المؤمنون.

وقوله: (وَعَمِلَ صالِحاً) [الفرقان: ﴿٧١﴾] أى عملا صالحا)[1].

﴿١٣﴾ـ قاعدة: (كثيراً ما تُحذَفُ الصِّفَةُ للتَّفخيمِ والتَّعظيمِ فى النَّكِرَاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (حذف الصفة وأكثر ما يرد للتفخيم والتعظيم فى النكرات وكأن التنكير حينئذ علم عليه كقوله تعالى: (فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ القِيامَةِ وَزْناً) [الكهف: ﴿١٠٥﴾] أى وزناً نافعاً.

وقوله: (الَّذِى أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) [قُرَيْش: ﴿٤﴾] أى من جوع شديد وخوف عظيم.

وقوله: (قُلْ يَا أَهْلَ الكِتابِ لَسْتُمْ عَلى شَيْءٍ) [المَائِدَة: ﴿٦٨﴾]) أى شىء نافع.

وقوله: (مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ) [الذاريات: ﴿٤٢﴾] أى سلطت عليه.

وقوله: (وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) [النساء: ﴿٧٩﴾] أى جامعا لأكمل كل صفات الرسل.

وقوله: (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً) [الكَهْف: ﴿٧٩﴾] أى صالحة وقيل إنها قراءة ابن عباس وفيه بحث وهو أنا لا نسلم الإضمار بل هو عام مخصوص.

وقوله: (بِفاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرابٍ) [ص: ﴿٥١﴾] أى كثير بدليل ما قبله ويجىء فى العرف.

كقوله تعالى: (الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ) [البقرة: ﴿٧١﴾] أى المبين.

وقوله: (الَّذِينَ قالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) [آل عمران: ﴿١٧٣﴾] أى الناس الذين يعادونكم.

وقوله: (لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) [هود: ﴿٤٦﴾] أى الناجين.

وقوله: (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ) [الأَنْعَام: ﴿٦٦﴾] أى قومك المعاندون.

([1]) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٣﴾: ﴿١٩٤﴾.

ومنه: (فَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى القاعِدِينَ) [النساء: ٩٥] أى من أولى الضرر (وَفَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ عَلَى القاعِدِينَ) [النساء: ٩٥] أى من غير أولى الضرر.

قاله ابن مالك وغيره وبهذا التقدير يزل إشكال التكرار من الآية.

وقوله تعالى: (فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُراً مِنْ قَبْلِهِ) [يُونُس ١٦]) أى لم أتل عليكم فيه شيئا فحذفت الصفة أو الحال قيل والعمر هنا أربعون سنة)[١].

وذكر الزركشى أن من أسباب الحذف: (التفخيم والإعظام قال حازم فى [منهاج البلغاء]: إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه أو يقصد به تعديد أشياء فيكون فى تعدادها طول وسآمة فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه وتترك النفس تجول فى الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها على الحال قال: وبهذا القصد يؤثر فى المواضع التى يراد بها التعجب والتهويل على النفوس ومنه قوله تعالى فى وصف أهل الجنة: (إِذا جاؤُوها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها) [الزمر: ٧٣] فحذف الجواب إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه وتركت النفوس تقدر ما شأنه ولا يبلغ مع ذلك كنه ما هنالك لقوله عليه الصلاة والسلام: (مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ)[٢].

قلت ومنه: (فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) [طه: ٧٨] ما لا يعلم كنهه إلا الله قال الزمخشرى: وهذا من باب الاختصار ومن جوامع الكلم المتحملة مع قلتها للمعانى الكثيرة)[٣].

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٥٩.

(٢) ـ رواه البخارى (٧٩ ١٧).

(٣) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٦٠.

﴿١٤﴾ـ قاعدة: (قَد يُحذَفُ المَعطوفُ عَليهِ مَعَ حرفِ العَطفِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (حذف المعطوف عليه.

(فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدى بِهِ) [آلِ عِمْرَانَ: ﴿٩١﴾] أى لو ملكاً ولو افتدى به.

ويجوز حذفه مع حرف العطف كقوله: (فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [البقرة: ﴿١٨٤﴾] أى فأفطر فعدة.

وقوله: (أَنِ اضْرِبْ بِعَصاكَ البَحْرَ) [الشُّعَرَاء: ﴿٦٣﴾]) فانفلق التقدير: فضرب فانفلق فحذف المعطوف عليه وهو ضرب وحرف العطف وهو الفاء المتصلة انفلق فصار: [فانفلق] فالفاء الداخلة على انفلق هى الفاء التى كانت متصلة بـ[ضرب] وأما المتصلة بـ[انفلق] فمحذوفة.

كذا زعم ابن عصفور والأبذى قالوا والذى دل على ذلك أن حرف العطف إنما نوى به مشاركة الأول للثانى فإذا حذف أحد اللفظين أعنى لفظ المعطوف أو المعطوف عليه ينبغى ألا يؤتى به ليزول ما أتى به من أجله.

وقال ابن الضائع: ليس هذا من الحذف بل من إقامة المعطوف مقام المعطوف عليه لأنه سببه ويقام السبب كثيرا مقام مسببه وليس ما بعدها معطوفا على الجواب بل صار هو الجواب بدليل: (فانبجست) هو جواب الأمر)[1].

﴿١٥﴾ـ قاعدة: (قَد يَقتضِى المقَامُ ذكرَ شَيئينِ بينَهما تلازمٌ وارتباطٌ فيُكتَفَى بِأحدِهمَا عن الآخَر ويُسمَّى: الاكتفاء)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى والقيسى فقد ذكر الزركشى من أقسام الحذف: (الاكتفاء وهو أن يقتضى المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر ويخص بالارتباط العطفى غالباً فإن الارتباط خمسة أنواع وجودى ولزومى وخبرى وجوابى وعطفى.

([1]) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٣﴾: ﴿١٥٧﴾.

ثم ليس المراد الاكتفاء بأحدهما كيف اتفق بل لأن فيه نكتة تقتضى الاقتصار عليه.

والمشهور فى مثال هذا النوع قوله تعالى: (سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ) [النَّحل: ﴿٨١﴾] أى والبرد هكذا قدروه. وأوردوا عليه سؤال الحكمة من تخصيص الحر بالذكر وأجابوا بأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم لأنه أشد من البرد عندهم.

والحق أن الآية ليست من هذا القسم فإن البرد ذكر الامتنان بوقايته قبل ذلك صريحاً فى قوله: (وَمِنْ أَصْوافِها وَأَوْبارِها وَأَشْعارِها) [النحل: ﴿٨٠﴾] وقوله: (وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الجِبالِ أَكْناناً) [النَّحل: ﴿٨١﴾] وقوله فى صدر السورة: (وَالأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ فِيها دِفْءٌ) [النَّحل: ﴿٥﴾].

فإن قيل: فما الحكمة فى ذكر الوقايتين بعد قوله: (وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلالاً) [النحل: ﴿٨١﴾] فإن هذه وقاية الحر ثم قال: (وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الجِبالِ أَكْناناً) [النحل: ﴿٨١﴾] فهذه وقاية البرد على عادة العرب

قيل: لأن ما تقدم بالنسبة إلى المساكن وهذه إلى الملابس وقوله: (وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الجِبالِ أَكْناناً) لم يذكره السهيلى وفيه الجوابان السابقان.

وأمثلة هذا القسم كثيرة كقوله تعالى: (وَلَهُ مَا سَكَنَ فِى اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [الأنعام: ﴿١٣﴾].

فإنه قيل: المراد: [وما تحرك] وإنما آثر ذكر السكون لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد ولأن الساكن أكثر عددا من المتحرك أو لأن كل متحرك يصير إلى السكون ولأن السكون هو الأصل والحركة طارئة.

وقوله: (بِيَدِكَ الخَيْرُ) [آل عمران: ﴿٢٦﴾] تقدير: (والشر) إذ مصادر الأمور كلها بيده جل جلاله وإنما آثر ذكر الخير لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم إليه أو لأنه أكثر وجودا فى العالم من الشر ولأنه يجب فى باب الأدب ألا يضاف إلى الله تعالى كما قال صلى الله عليه وسلم: (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) (١).

---

(١) ـ رواه مسلم (١/٧٧).

وقيل: إن الكلام إنما ورد ردا على المشركين فيما أنكروه مما وعده الله به على لسان جبريل من فتح بلاد الروم وفارس ووعد النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك فلما كان الكلام فى الخير خصه بالذكر باعتبار الحال.

وقوله: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ) [البَقَرَة: ٣] أى والشهادة لأن الإيمان بكل منهما واجب وآثر الغيب لأنه أبدع ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة من غير عكس.

ومثله: (أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً. عالِمُ الغَيْبِ) [الجن: ٢٥ـ ٢٦] أى والشهادة بدليل التصريح به فى موضع آخر.

وقوله: (يَكادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصارَهُمْ) [البقرة: ٢٠] فإنه سبحانه ذكر أولاً الظلمات والرعد والبرق وطوى الباقى.

ومنه قوله تعالى: (وَإِذا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي البَحْرِ) [الإسراء: ٦٧] أى والبر وإنما آثر ذكر البحر لأن ضرره أشد.

وقوله: (وَما بَيْنَهُما وَرَبُّ المَشارِقِ) [الصافات: ٥] أى والمغارب.

وقوله: (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ الحافاً) [البقرة: ٢٧٣] أى ولا غير إلحاف.

وقوله: (مِنْ أَهْلِ الكِتابِ أُمَّةٌ قائِمَةٌ) [آل عمران: ١١٣] أى وأخرى غير قائمة.

وقوله: (وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ المُجْرِمِينَ) [الأَنْعَام: ٥٥] أى والمؤمنين.

وقوله: (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) [البقرة: ٢] أى والكافرين. قاله ابن الأنبارى ويؤيده قوله: (هُدىً لِلنَّاسِ) [البقرة: ١٨٥].

وقوله: (وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ) [البقرة: ٤١] قيل: المعنى وآخر كافر به فحذف المعطوف لدلالة قوة الكلام من جهة أن أول الكفر وآخره سواء وخصت الأولوية بالذكر لقبحها بالابتداء.

وقوله: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ) [الملك: ١٩] أى ويبسطن قاله الفارسى.

وحكى فى [التذكرة] عن بعض أهل التأويل فى قوله تعالى: (أَكادُ أُخْفِيها لِتُجْزى) [طه: ١٥] أن المعنى: أكاد أظهرها أخفيها لتجزى فحذف (أظهرها) لدلالة (أخفيها) عليه.

قال: وعندى أن المعنى: (أزيل خفاءها) فلا حذف.

وقوله: (لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) [البَقَرَة: ٢٨٥] أى بين أحد وأحد.

وقوله: (لَا يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَقاتَلَ) [الحَدِيد: ١٠] أى ومن أنفق بعده وقاتل لأن الاستواء يطلب اثنين وحذف المعطوف لدلالة الكلام عليه ألا تراه قال بعده: (أُولِيكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقاتَلُوا) [الحديد: ١٠].

وقوله: (وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً) [النساء: ١٧٢] أى ومن لا يستنكف ولا يستكبر بدليل التقسيم بعده بقوله: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا) [النساء: ١٧٣] (وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا) [النساء: ١٧٣].

وقوله: (ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمانِهِمْ وَعَنْ شَمائِلِهِمْ) [الأعراف: ١٧] فاكتفى هنا بذكر الجهات الأربع عن الجهتين.

وقوله: (إِذْ جاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ) [فصلت: ١٤] الاكتفاء بجهتين عن سائرها.

وقوله: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرائِيلَ) [الشُّعَرَاء: ٢٢] أى ولم تعبدنى.

وقوله: (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) [النساء: ١٧٦] أى ولا والد بدليل أنه أوجب للأخت النصف وإنما يكون ذلك مع فقد الأب فإن الأب يسقطها.

وقوله: (فَأَمَّا مَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً فَعَسى أَنْ يَكُونَ مِنَ المُفْلِحِينَ) [القصص: ٦٧] ولم يذكر القسم الآخر الذى تقتضيه [أما] إذ وضعها لتفصيل كلام مجمل وأقل أقسامها قسمان ولا ينفك عنهما فى جميع القرآن إلا فى موضعين هذا أحدهما والتقدير: وأما من لم يتب ولا يؤمن ولم يعمل صالحا فلا يكون من المفلحين. والثانى فى آل عمران: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) [آل عمران: ٧] إلى قوله: (إلا الله) هذا أحد القسمين والقسم الثانى ما بعده وتقديره: وأما الراسخون فى العلم فيقولون.

وقوله: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِى قِيلَ لَهُمْ) [البقرة: ٥٩] أى وفعلا غير الذى أمروا به لأنهم أمروا بشيئين: بأن يدخلوا الباب سجداً وبأن يقولوا حطة فبدلوا القول فى [حنطة] [حطة] وبدلوا الفعل بأن دخلوا يزحفون على أستاههم ولم يدخلوا ساجدين والمعنى إرادتنا حطة أى حط عنا ذنوبنا.

وقوله: (وَما يَسْتَوِى الأَعْمى وَالبَصِيرُ. وَلا الظُّلُماتُ وَلا النُّورُ. وَلا الظِّلُّ وَلا الحَرُورُ) [فاطر: ١٩ـ ٢١] قال ابن عطية: دخول [لا] على نية التكرار كأنه قال ولا الظلمات ولا النور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الأوائل عن الثوانى ودل بمذكور الكلام على متروكه.

وقوله: (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ) [البَقَرَة: ﴿١٨٧﴾].

فإن قيل: ليس للفجر خيط أسود إنما الأسود من الليل.

فأجيب: إن (من الفجر) متصل بقوله: (الخيط الأبيض) والمعنى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الفجر من الخيط الأسود من الليل لكن حذف [من الليل] لدلالة الكلام ثم عليه ولوقوع الفجر فى موضعه لأنه لا يصح أن يكون [من الفجر] متعلقا بالخيط الأسود ولو وقع [من الفجر] فى موضعه متصلاً بالخيط الأبيض لضعفت الدلالة على المحذوف وهو [من الليل] فحذف [من الليل] للاختصار وأخر [من الفجر] للدلالة عليه) (١).

وعند قوله سبحانه: (لَيْسُوا سَواءً مِنْ أَهْلِ الكِتابِ أُمَّةٌ قائِمَةٌ يَتْلُونَ آياتِ اللهِ آناءَ اللَيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ) [آل عمران: ﴿١١٣﴾] قال القيسى: (قالوا: وترك ذكر الأخرى لدلالة ذكر المؤمنة عليها ومن مذهبهم ألا يجوز سواء على قمت حتى تقول أم قعدت وأجازوا هنا الحذف ويجيزون الحذف إذا كان الكلام مكتفياً بواحد نحو ما أبالى وما أدرى لاكتفاء ما أبالى بواحد أجازوا ما أبالى أقمت وما أدرى أجليت يريدون أم فعلت كذا ويحذفونه ويلزمهم الا يجيزوا الآية على تأويلهم لأنهم لا يجيزون الحذف مع سواء لنقصانه وقد أجازوه فى الآية وهذا تناقض لأنهم أجازوا فى الآية ما لا يجوز فى الكلام) (٢).

وعند قوله سبحانه: (وَلا تَنْفَعُ الشَّفاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قالُوا مَاذَا قالَ رَبُّكُمْ قالُوا الحَقَّ) [سبأ: ﴿٢٣﴾] قال ابن عاشور: (حتى ابتدائية وهى تفيد ارتباط ما بعدها بما قبلها لا محالة فالضمائر التى فى الجملة الواقعة بعد حتى عائدة على ما يصلح لها فى الجمل التى قبلها. وقد أفادت حتى الغاية بأصل وضعها وهى هنا غاية لما أفهمه قوله: إلا لمن أذن له من أن هنالك إذنا يصدر من جانب القدس يأذن الله به ناسا من الأخيار بأن يشفعوا كما جاء تفصيل بعض هذه الشفاعة فى الأحاديث الصحيحة وأن الذين يرجون أن يشفع فيهم ينتظرون ممن هو أهل لأن يشفع وهم فى فزع من الإشفاق أن لا يؤذن بالشفاعة فيهم فإذا أذن الله لمن شاء أن يشفع زال الفزع عن قلوبهم واستبشروا إذ أنه فزع عن قلوب الذين قبلت الشفاعة فيهم أى وأيس المحرومون من قبول الشفاعة فيهم.

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٨٠.

(٢) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية للقيسى ٢: ١٠٩٩.

وهذا من الحذف المسمى بالاكتفاء اكتفاء بذكر الشيء عن ذكر نظيره أو ضده وحسَّنَه هنا أنه اقتصار على ما يسرُّ المؤمنين الذين لم يتخذوا من دون الله أولياء)[1].

١٦ـ قاعدة: (قَد يُضمَرُ مِنَ القَولِ المجاورِ لِبيانِ أحدِ جزأيه ويُسمَّى الضَّمِير والتَّمثِيل)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد ذكر فى أقسام الحذف قسماً (يسمى الضمير والتمثيل وأعنى بالضمير أن يضمر من القول المجاور لبيان أحد جزأيه كقول الفقيه: النبيذ مسكر فهو حرام فإنه أضمر: (وكل مسكر حرام).

ويكون فى القياس الاستثنائى كقوله: (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) [الأَنْبِيَاء: ٢٢].

وقوله: (وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ القَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ) [آل عمران: ١٥٩] وقد شهد الحسن والعيان أنهم ما انفضوا من حوله وهى المضمرة وانتفى عنه صلى الله عليه وسلم أنه فظ غليظ القلب.

وقوله: (وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) [الأنفال: ٢٣] المعنى لو أفهمتهم لما أجدى فيهم التفهيم فكيف وقد سلبوا القوة الفاهمة فعلم بذلك أنهم مع انتفاء الفهم أحق بفقد القبول والهداية)[2].

١٧ـ قاعدة: (قَد يُستَدلُّ بِالفعلِ لِشَيئينِ وهو فى الحقيقةِ لأحدِهما فيُضمَرُ لِلآخرِ فعلٌ يُنَاسِبُه)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد ذكر فى أقسام الحذف (أن يستدل بالفعل لشيئين وهو فى الحقيقة لأحدهما فيضمر للآخر فعل يناسبه كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالإِيمانَ) [الحَشْر: ٩] أى واعتقدوا الإيمان.

وقوله تعالى: (سَمِعُوا لَها تَغَيُّظاً وَزَفِيراً) [الفرقان: ١٢] أى وشموا لها زفيرا.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣: ١٨٨.

(٢) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٢٤.

وقوله تعالى: (لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَواتٌ) [الحج: ﴿٤٠﴾] والصلوات لا تهدم فالتقدير: ولتركت صلوات.

وقوله: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ) [الواقعة: ﴿١٧﴾] فالفاكهة ولحم الطير والحور العين لا تطوف وإنما يطاف بها.

وأما قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ) [يُونُس: ﴿٧١﴾] فنقل ابن فارس عن البصريين أن الواو بمعنى [مع] أى شركائكم كما يقال: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها أى مع فصيلها.

وقال الآخرون: أجمعوا أمركم وادعوا شهداءكم اعتبارا بقوله تعالى: (وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ) [يونس: ﴿٣٨﴾].

واعلم أن تقدير فعل محذوف للثانى ليصح العطف هو قول الفارسى والفراء وجماعة من البصريين والكوفيين لتعذر العطف. وذهب أبو عبيدة والأصمعى واليزيدى وغيرهم إلى أن ذلك من عطف المفردات وتضمين العامل معنى ينتظم المعطوف والمعطوف عليه جميعا فيقدر آثروا الدار والإيمان ويبقى النظر فى أنه أيهما أولى ترجيح الإضمار أو التضمين

واختار الشيخ أبو حيان تفصيلا حسنا وهو: إن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذى يليه حقيقة كان الثانى محمولا على الإضمار لأنه أكثر من التضمين نحو: [يجدع الله أنفه وعينيه]أى ويفقأ عينيه فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة وإن كان لا يصح فيه ذلك كان العامل مضمنا معنى ما يصح نسبته إليه لأنه لا يمكن الإضمار كقولهم:

علفتها تبنا وماء باردا

وجعل ابن مالك من هذا القبيل قوله تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ) [البقرة: ﴿٣٥﴾] قال: لأن فعل أمر المخاطب لا يعمل فى الظاهر فهو على معنى: [اسكن أنت ولتسكن زوجك] لأن شرط المعطوف أن يكون صالحا لأن يعمل فيه ما عمل فى المعطوف عليه وهذا متعذر هنا لأنه لا يقال: [اسكن زوجك].

ومنه قوله تعالى: (لَا تُضَارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِها وَلا مَوْلُودٌ) [البقرة: ﴿٢٣٣﴾] ولا يصح أن يكون [مولود] معطوفا على [والدة] لأجل تاء المضارعة أو للأمر فالواجب فى ذلك أن تقدر مرفوعا بمقدر من جنس المذكور أى ولا يضار مولود له.

وقوله تعالى: (وَالطَّيْرَ) [سبأ: ١٠] قال الفراء: التقدير: [وسخرنا له الطير] عطفا على قوله: (فَضْلاً) [سبأ: ١٠] وقيل: هو مفعول معه ومن رفعه فقيل: على المضمر فى [آتى].

وجاز ذلك لطول الكلام بقوله: [معه] وقيل: بإضمار فعل أى ولتؤوب معه الطير) (١).

١٨ـ قاعدة: (قَد يَقتَضِى الكَلامُ شَيئينِ فيُقتَصَرُ على أحدِهما لأنَّه المقصودُ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد ذكر فى أقسام الحذف (أن يقتضى الكلام شيئين فيقتصر على أحدهما لأنه المقصود كقوله تعالى حكاية عن فرعون: (فَمَنْ رَبُّكُما يَا مُوسى) [طه: ٤٩] ولم يقل: وهارون لأن موسى المقصود المتحمل أعباء الرسالة كذا قاله ابن عطية.

وغاص الزمخشرى فقال: أراد أن يتم الكلام فيقول: [وهارون] ولكنه نكل عن خطاب هارون توقيا لفصاحته وحدة جوابه ووقع خطابه إذ الفصاحة تنكل الخصم عن الخصم للجدل وتنكبه عن معارضته) (٢).

١٩ـ قاعدة: (قَد يُذكَرُ شيآنِ ثُمَّ يَعودُ الضَّميرُ إلى أحدِهمَا دُونَ الآخَرِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد ذكر فى أقسام الحذف (أن يذكر شيآن ثم يعود الضمير إلى أحدهما دون الآخر كقوله تعالى: (وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها) [الجمعة: ١١] قال الزمخشرى: تقديره: إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهوا انفضوا إليه فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه.

ويبقى عليه سؤال وهو أنه لم أوثر ذكر التجارة وهلا أوثر اللهو

وجوابه ما قال الراغب فى تفسير سورة البقرة: إن التجارة لما كانت سبب انفضاض الذين نزلت فيهم هذه الآية أعيد الضمير إليها. ولأنه قد تشغل التجارة عن العبادة ما لا يشغله اللهو.

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٣٦.

(٢) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٣٦.

واختلف فى مواضع: منها قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللهِ) [التوبة: ﴿٣٤﴾] فإنه سبحانه ذكر الذهب والفضة وأعاد الضمير.

على الفضة وحدها لأنها أقرب المذكورين ولأن الفضة أكثر وجودا فى أيدى الناس والحاجة إليها أمس فيكون كنزها أكثر وقيل أعاد الضمير على المعنى لأن المكنوز دنانير ودراهم وأموال.

ونظيره: (وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) [الحجرات: ﴿٩﴾] لأن الطائفة جماعة. وقيل: من عادة العرب إذا ذكرت شيئين مشتركين فى المعنى تكتفى بإعادة الضمير على أحدهما استغناء بذكره عن الآخر اتكالاً على فهم السامع كقول حسان:

إن شرح الشباب والشعر الأسـ ... ود ما لم يعاص كان جنونا

ولم يقل: [يعاصا].

ومنها قوله تعالى: (فَأَرْسَلْنا عَلَيْهِمْ رِيحاً وَجُنُوداً لَمْ تَرَوْها) [الأحزاب: ﴿٩﴾] وقد جعل ابن الأنبارى فى كتاب [الهاءات] ضمير (لم تروها) راجعا إلى الجنود.

ونقل عن قتادة قال: هم الملائكة. والأشبه أن يأتى هنا بما سبق.

ومنها قوله تعالى: (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كانُوا مُؤْمِنِينَ) [التوبة: ﴿٦٢﴾] فقيل: [أحق] خبر عنهما وسهل إفراد الضمير بعدم إفراد [أحق] وأن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله.

وقيل: [أحق] خبر عن النبى صلى الله عليه وسلم وحذف من الأول لدلالة الثانى عليه.

وقيل: العكس وإنما أفرد الضمير لئلا يجمع بين اسم الله ورسوله فى ضمير واحد كما جاء فى الحديث: (قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ) (﴿*﴾). قال الزمخشرى: قد يقصدون ذكر الشىء.

فيذكرون قبله ما هو سبب منه ثم يعطفونه عليه مضافا إلى ضميره وليس لهم قصد إلى الأول كقوله سرنى زيد وحسن حاله والمواد حسن ماله وفائدة هذا الدلالة على قوة الاختصاص بذكر المعنى ورسول الله أحق أن يرضوه ويدل عليه ما تقدمه من قوله: (وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ) [التوبة: ﴿٦١﴾] ولهذا وحد الضمير ولم يثن.

ومنها قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَوَلَّوْا عَنْهُ) [الأنفال: ﴿٢٠﴾].

(﴿*﴾) ـ رواه مسلم (﴿٨٧٠﴾).

ومنها قوله: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ وَإِنَّها لَكَبِيرَةٌ) [البقرة: ٤٥] فقيل: الضمير للصلاة لأنها أقرب المذكورين وقيل أعاده على المعنى وهو الاستعانة المفهومة من استعينوا.

وقيل: المعنى على التثنية وحذف من الأول لدلالة الثانى عليه.

ومنها قوله تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً) [النساء: ١١٢] وهو نظير آية الجمعة كما سبق.

وفى هاتين الآيتين لطيفتان: وهما أن الكلام لما اقتضى إعادة الضمير على أحدهما أعاده فى آية الجمعة على التجارة وإن كانت أبعد ومؤنثة أيضاً لأنها أجذب للقلوب عن طاعة الله من اللهو لأن المشتغلين بالتجارة أكثر من المشتغلين باللهو أو لأنها أكثر نفعاً من اللهو أو لأنها كانت أصلاً واللهو تبعا لأنه ضرب بالطبل لقدومه كما جاء فى صحيح البخارى: (أَقْبَلَتْ عِيرٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ) [١] وأعاده فى قوله: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً) على الإثم رعاية لمرتبة القرب والتذكير فتدبر ذلك.

وأما قوله تعالى: (فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) [يُونُس: ٥٨] أى بذلك القول) [٢].

٢٠ـ قاعدة: (قَد يَجتَمِعُ فِي الكلامِ متقابلانِ فيُحذَفُ مِن واحدٍ منهما مقابلة لِدلالةِ الآخرِ عَلَيه)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد ذكر فى أقسام الحذف: (الحذف المقابلى: وهو أن يجتمع فى الكلام متقابلان فيحذف من واحد منهما مقابلة لدلالة الآخر عليه كقوله تعالى: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ) [هود: ٣٥] الأصل فإن افتريته فعلى إجرامى وأنتم برآء منه وعليكم إجرامكم وأنا برىء مما تجرمون فنسبة قوله تعالى: [إجرامى] وهو الأول إلى قوله: (وعليكم إجرامكم) -وهو الثالث- كنسبة قوله: (وأنتم برآء منه) -وهو الثانى-إلى قوله: (وعليكم إجرامكم)-وهو الثالث-كنسبة قوله: (وأنتم برآء منه) -وهو الثانى- إلى قوله تعالى: (وأنا برىء مما تجرمون)وهو الرابع واكتفى من كل متناسبين بأحدهما.

---

(١) ـ رواه البخارى (٩٩٩).

(٢) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٢٨.

ومنه قوله تعالى: (فَلْيَأْتِنا بِآيَةٍ كَما أُرْسِلَ الأَوَّلُونَ) [الأَنبِيَاء: ٥] تقديره: إن أرسل فليأتنا بآية كما أرسل الأولون فأتوا بآية.

وقوله تعالى: (وَيُعَذِّبَ المُنافِقِينَ إِنْ شاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) [الأحزاب: ٢٤] تقديره كما قال المفسرون: (ويعذب المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم أو يتوب عليهم فلا يعذبهم) عند ذلك يكون مطلق قوله: فلا يتوب عليهم أو يتوب عليهم مقيدا بمدة الحياة الدنيا.

وقوله تعالى: (فَاعْتَزِلُوا النِّساءَ فِي المَحِيضِ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ) [البقرة: ٢٢٢] فتقديره: لا تقربوهن حتى يطهرن ويطهرن فإذا طهرن وتطهرن فأتوهن وهو قول مركب من أربعة أجزاء نسبة الأول إلى الثالث كنسبة الثانى إلى الرابع ويحذف من أحدهما لدلالة الآخر عليه.

واعلم أن دلالة السياق قاطعة بهذه المحذوفات وبهذا التقدير يعتضد القول بالمنع من وطء الحائض إلا بعد الطهر والتطهر جميعا وهو مذهب الشافعى.

ومنه قوله تعالى: (وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ) [النَّمل: ١٢] تقديره: [أدخل يدك تدخل وأخرجها تخرج] إلا أنه قد عرض فى هذه المادة تناسب بالطباق فلذلك بقى القانون فيه الذى هو نسبة الأول إلى الثالث ونسبة الثانى إلى الرابع على حالة الأكثرية فلم يتغير عن موضعه ولم يجعل بالنسبة التى بين الأول والثانى وبين الثالث والرابع وهى نسبة النظير كقوله:

وإنى لتعرونى لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

أى هزة بعد انتفاضة كما انتفض العصفور بلله القطر ثم اهتز. كذا قاله جماعة.

وأنكره ابن الصائغ وقال: هذا التقدير لا يحتاج إليه ولو يكون لكان خلفا وإنما أحوجهم إليه أنهم رأوا أنه لا يلزم من إدخالها خروجها و [يخرج] مجزوم على الجواب فاحتاج أن تقدر جوابا لازما وشرطا ملزوما حذفا لأنهما نظير ما ثبت لكن وقع فى تقدير ما لا يفيد لأنه معلوم أنه إن أدخلها تدخل لكنه قد يقدره تقديرا بعيدا وهو أدخلها تدخل كما هى وأخرجها تخرج بيضاء وهو بعد ذلك ضعيف فيقال له: لا يلزم فى الشرط وجوابه أن يكون اللزوم بينهما ضروريا بالفعل فإذا قيل: إن جاءنى زيدا أكرمته فهذا اللازم بالوضع وليس بالضرورة والإكرام لازم للمجىء بل لوضع المتكلم فالموضوع هنا أن الإدخال سبب فى خروجها بيضاء بقدرة الله تعالى ألا ترى أنه لا يلزم من إخراجها أن تخرج بيضاء لزوما

ضروريا إلا بضرورة صدق الوعد فإن قال: لم أرد هذا وإنما أردت أنها لا تخرج إلا حتى تخرج قيل هذا من المعلوم الذى لا معنى للتنصيص عليه.

ومنه قوله تعالى: (وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً) [التوبة: ١٠٢].

أصل الكلام: خلطوا عملاً صالحاً بسىء وآخر سيئاً بصالح لأن الخلط يستدعى مخلوط ومخلوطا به أى تارة أطاعوا وخلطوا الطاعة بكبيرة وتارة عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة.

وقوله: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدىً فَمَنِ اتَّبَعَ هُدايَ) [طه: ١٢٣] الآية فإن مقتضى التقسيم اللفظى مَن اتبع الهدى فلا خوف ولا حزن يلحقه وهو صاحب الجنة ومَن كذب يلحقه الخوف والحزن وهو صاحب النار فحذف من كل ما أثبت نظيره فى الأخرى.

قيل: ومنه قوله تعالى: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِما لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعاءً) [البقرة: ١٧١] قال سيبويه [فى باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى]: لم يشبهوا بالناعق وإنما شبهوا بالمنعوق به وإنما المعنى: ومثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذى لا يسمع إلا دعاء ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى. انتهى.

والذى أحوجه إلى هذا التقدير أنه لما شبه الذين كفروا بالنبى صلى الله عليه وسلم وهذا بناه على أن الناعق بمعنى الداعى وليس بمتعين لجواز ألا يراد به الداعى بل الناعق من الحيوان شبههم فى تألهم وتأتيهم بما ينعق من الغنم بصاحبه من أنهم يدعون مالا يسمع ولا يبصر ولا يفهم ما يريده فيكون ثم حذف.

وقيل: ليس من هذا النوع إلا الاكتفاء من الأول بالثالث لنسبة بينهما وذلك أنه اكتفى بالذى ينعق -وهو الثالث المشبه به- عن المشبه وهو الكناية المضاف إليها فى قوله: ومثلك وهو الأول وأقرب إلى هذا التشبيه المركب والمقابلة وهو الذى غلط من وضعه فى هذا النوع وإنما هو من نوع الاكتفاء للارتباط العطفى على ما سلف.

وقد قال الصفار: هذا الذى صار إليه سيبويه -من أنه حذف من الأول المعطوف عليه ومن الثانى المعطوف- ضعيف لا ينبغى أن يصار إليه إلا عند الضرورة لأن فيه حذفا كثيرا مع إبقاء حرف العطف وهو الواو ألا ترى أن ما قبلها مستأنف والأصل مثلك ومثلهم إلا أن

يدعى أن الأصل ومثلك ومثلهم ثم حذف [مثلك] والواو التى عطفت ما بعدها وبقيت الواو الأولى ويزعم أن الكلام ربط مع ما قبله بالواو وليس بينهما ارتباط وفيه ما ترى.

وقال ابن الحجاج: عندى أنه لا حذف فى الآية والقصد تشبيه الكفار فى عبادتهم لاصنام بالذى ينعق بما لا يسمع فهو تمثيل داع بداع محقق لا حذف فيه والكفار على هذا داعون وعلى التأويل الأول. مدعوون.

ونظيرها قوله تعالى: (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِباً عَلى وَجْهِهِ أَهْدى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِياً عَلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ) [الملك: ٢٢] فإن فيه جملتين حذف نصف كل واحدة منهما اكتفاء بنصف الأخرى وأصل الكلام: أفمن يمشى مكباً على وجهه أهدى ممن يمشى سويا على صراط مستقيم أمن يمشى سويا على صراط مستقيم أهدى ممن يمشى مكباً!

وإنما قلنا: إن أصله هكذا لأن أفعل التفضيل لا بد فى معناه من المفضل عليه.

وهاهنا وقع السؤال عمن فى نفس الأمر هل هذا أهدى من ذلك أم ذاك أهدى من هذا فلا بد من ملاحظة أربعة أمور وليس فى الآية إلا نصف إحدى الجملتين ونصف الأخرى والذى حذف من هذه مذكور فى تلك والذى حذف من تلك مذكور فى هذه فحصل المقصود مع الإيجاز والفصاحة ثم ترك أمر آخر لم يتعرض له وهو الجواب الصحيح لهذين الاستفهامين وأيهما هو الأهدى لم يذكره فى الآية أصلاً اعتماداً على أن العقل يقول الذى يمشى على صراط مستقيم أهدى ممن يمشى مكبا على وجهه.

وهذا كقوله تعالى: (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ) [النَّحل: ١٧] وقوله: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [الزمر: ٩][(١)].

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٢٩.

﴿٢١﴾ـ قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ المنصوبُ المُتَّصلُ فى أربعة أبواب: الصِّلَة والصِّفَة والخَبَر والحَال)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (حذف الضمير المنصوب المتصل.

يقع فى أربعة أبواب:

أحدها: الصلة كقوله تعالى: (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ﴿٤١﴾].

الثانى: الصفة كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) [البقرة: ﴿٤٨﴾] أى فيه بدليل قوله: (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ) [البقرة: ﴿٢٨١﴾] ولذلك يقدر فى الجمل المعطوف على الأولى لأن حكمهن حكمها فالتقدير: ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فيه.

ثم اختلفوا فقال الأخفش: حذفت على التدريج أى حذف العطف فاتصل الضمير فحذف وقال سيبويه حذفا معا لأول وهلة.

وقيل: عدى الفعل إلى الضمير أولا اتساعا وهو قول الفارسى.

وجعل الواحدى من هذا قوله تعالى: (يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً) [الدخان: ﴿٤١﴾] أى منه وقوله: (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطاعُ) [غَافِر: ﴿١٨﴾] أى ما للظالمين منه.

وفيه نظر أما الأولى فلأن [يغنى] جملة قد أضيف إليها اسم الزمان وليست صفة.

وقد نصوا على أن عود ضمير إلى المضاف من الجملة التى أضيف إليها الظرف غير جائز حتى قال ابن السراج: فإن قلت أعجبنى يوم قمت فيه امتنعت الإضافة لأن الجملة حينئذ صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته قال ابن مالك وهذا مما خفى على أكثر النحويين. وأما الثانية فكأنه يريد أن (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ) صفة ليوم المضاف إليها الأزمنة وذلك متعذر لأن الجملة لا تقع صفة للمعرفة والظاهر أن الجملة حال منه ثم حذف العائد المجرور فى كما يحذف من الصفة.

الثالث: الخبر كقوله تعالى: (وَكُلّاً وَعَدَ اللهُ الحُسْنى) [النساء: ﴿٩٥﴾] فى قراءة ابن عامر.

الرابع: الحال) [(١)].

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ﴿٣﴾: ﴿١٦﴾.

﴿٢٢﴾ـ قاعدة: (يَحسُنُ الحَذفُ فى القَسَم لأنَّ بابَ القَسَمِ بابُ حذفٍ)

هذه القاعدة مستفادة من القيسى فعند قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الحجر: ﴿٧٢﴾] قال: (فرفع لعمر على الابتداء والخبر محذوف كأنه قال لعمرك قسمى أو ما أقسم به. وحسن الحذف لأن باب القسم باب حذف.

والمعنى: أى وحياتك يا محمد أن كفار قومك من قريش (لَفِى سَكْرَتِهِمْ) أى: ضلالتهم (يَعْمَهُونَ) أى: يترددون)[1].

﴿٢٣﴾ـ قاعدة: (إذا طَالَ الكلامُ حَسُنَ مِنَ الحذف مَعَه مَا لا يَحسُنُ إذَا لَمْ يَطُلْ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدى فعند قوله تعالى: (أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا) [البقرة: ﴿٢٢٤﴾] قال: (وأما محل (أن) من الإعراب فقال أبو إسحاق: الاختيار فيه النصب عند جميع النحويين لأنه لما حذف الخافض وصل الفعل المعنى: لا تعترضوا باليمين بالله فى أن تبروا فلما سقطت (فى) أفضى معنى الاعتراض فنصب (أن) ويكون تأويله: (لا يمنعكم) الإيمان بالله البر والتقوى والإصلاح بين الناس قال: وجائز عند كثير من النحويين أن يكون موضعُها خفضاً وإن سقطت (فى) لأنَّ (إن) الحذف معها مستعمل يقول: جئت لأن تضرب زيداً وجئت أن تضرب زيداً فتحذف اللام مع (أن) ولا تحذف مع المصدر لو قلت: جئت ضربَ زيدٍ وأنت تريد: لضرب زيد لم يجز كما جاز مع (أن) لأنّ (أنْ) إذا وُصِلَت دلَّ ما بعدها على الاستقبال والمعنى تقول: جئتك أن ضربت زيداً وجئتك أن تضربَ زيداً فلذلك جاز حذف اللام وإذا قلت: جئتك ضَرْبَ زيد لم يدل الضربُ على معنى مضى ولا استقبال.

وحرر بعض أصحابه هذا الفصل فقال: معنى هذا: أنّ (أنْ) لما وُصِل بالفعل احتمل الحذف كما يحتمل (الذى) إذا وصل بالفعل من حذف ضمير المفعول ما لا يحتمله الألف واللام إذا وُصل بالاسم نحو: الذى ضربت يريد: ضربته فأما: الضاربه أنا زيد فلا يحسن إلّا بالهاء وذلك أن الفعل أثقل وهو بالحذف أحق. وأنكر أبو على الفارسى هذا الفصل كلَّه على

([1]) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية للقيسى ﴿٦﴾: ﴿١٤﴾﴿٣٩﴾.

أبى إسحاق وأجاز حذف اللام من المصدر وقال: الذى منعه جائز غير ممتنع فى جميع باب المفعول له تقول: جئتك طمعاً فى الخير وزرتك كرامة فلان أى: لكرامته قال: وأنشد أبو عثمان لرؤبة:

بلَالُ أنْدَى العَالَمينَ شَخْصاً ... عندى وما بى أن أُسِيءَ الحِرْصا

فحمل الحرص على المفعول له قال: وإنما جاز الحذف مع (أن) لطول الكلام بالصلة وإذا طال الكلام حَسُنَ من الحذف معه ما لا يحسن إذا لم يطل وذلك كثير نحو قوله: (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) [الأنعام: ١٤٨] ترك التأكيد الذى يقبح تركه فى السعة لطول الكلام بلا ولو لم يطل به للزم التأكيد كما لزم (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) [الأعراف: ٢٧] (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ) [المائدة: ٢٤] (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) [البقرة: ٣٥] ومن ثم استجازوا: حضر القاضى اليوم امرأةٌ حذفوا التاء من الكلام لما طال الكلام بالفصل بين الفعل والفاعل من المفعول)[1].

وعند قوله تعالى: (ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) [آل عمران: ٨١] قال: (ووجه آخر وهو: أنَّ الراجعَ ههنا محذوفٌ وحَسُن الحذف للطول كما حكاه الخليل من قولهم: (ما أنا بالذى قائل لك شيئاً) والتقدير: بالذى هو قائل)[2].

وعند قوله تعالى: (مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ) [الزخرف: ٧١] قال: (وقرئت: (تَشْتَهِيهِ) بإثبات الهاء قال المبرد: الأصل إثبات الهاء والحذف استخفاف وهو حسن كثير كما تقول: الذى ضربت زيد والأصل ضربته وإنما استخفوا فى هذا الموضع حذف المفعول لأن (الذى) اسم وضربت اسم الفاعل والهاء المفعول فلما اجتمع ذلك استخفوا الحذف وكان المجىء بالهاء مع (ما) أحسن منه مع (الذى) لأن (الذى) أطول من (ما) ولأن (ما) مبهمة تقع للمؤنث والمذكر والمجىء بالهاء يفصل بينهما والذى والتى تنبيان عن أنفسهما فيستغنى عن الهاء وفى هذا دليل على حسن قراءة من قرأ (تشتهيه).

وقال أبو على الفارسى: حذف هذه الهاء من الصلة فى الحسن كإثباتها إلا أن الحذف يرجح على الإثبات بأن ما كان من هذا النحو فى التنزيل جاء على الحذف من ذلك قوله: (أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١] (وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [النمل: ٥٩] (لَا عَاصِمَ اليَوْمَ) مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) [هود: ٤٣] و (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ) [طه: ٦٩].

([1]) ـ التفسير البسيط ٤: ١٨٩.

([2]) ـ التفسير البسيط ٥: ٣٩.

ويقوى الحذف من جهة القياس أنه اسم قد طال والأسماء إذا طالت فقد يحذف منها كما حذفوا من اشهيباب واحميرار الياء لطول الاسم وقد جاءت مثبتة فى قوله: (إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ) [البقرة: ٢٧٥])[1].

وعند قوله عز وجل: (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِى الأَرْضِ إِلَهٌ) [الزخرف: ٨٤] قال: (قال أبو على: نظرت فيما يرتفع به (إله) فوجدت ارتفاعه يصح بأن يكون خبر مبتدأ محذوف من الصلة راجع إلى الموصول كأنه: وهو الذى فى السماء هو إله وتقدير هذا الحذف من الصلة هنا حسن لطولها.

وقد استحسن الخليل ذلك فإذا كان التقدير على هذا ارتفع هذا المحذوف بالابتداء و(إِلَهٌ) خبره والظرف الذى هو قوله: (فِى السَّمَاءِ) متعلق بقوله: (إِلَهٌ) وموضعه نصب وإن كان مقدماً عليه ألا ترى أنهم قد أجازوا كل يوم ثوب فاعمل فيه والمعنى مقدم. والمعنى: إنما هو عن الإخبار بالآلهة لا عن الكون فى السماء أى: أنه تعالى اسمه يقصد بالعبادة فى السماء والأرض)[2].

وعند قوله تعالى (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ ناراً فَلَمَّا أَضاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُماتٍ لا يُبْصِرُونَ) [البقرة: ١٧] قال الزمخشرى: (فإن قلت: أين جواب لما قلت: فيه وجهان: أحدهما أن جوابه ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ.

والثانى: أنه محذوف كما حذف فى قوله: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ) [يوسف: ١٥] وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدالّ عليه وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التى حصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ فى أداء المعنى كأنه قيل: فلما أضاءت ما حوله خمدت فبقوا خابطين فى ظلام متحيرين متحسرين على فوت الضوء خائبين بعد الكدح فى إحياء النار)[3].

وعند قوله تعالى: (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوابُ) [ص: ٥٠] قال الباقولى: (قال أبو على: اعلم أنه لا تخلو الألف واللام فى قوله «الأبواب» من أن يكون للتعريف كما تعرف: الرجل والفرس ونحو ذلك.

---

(١) ـ التفسير البسيط ٢٠: ٧٥.

(٢) ـ التفسير البسيط ٢٠: ٨٣.

(٣) ـ الكشاف ١: ٧٣.

أو يكون بدلاً من الهاء التى هى ضمير التأنيث التى كان يضاف «أبواب» إليها ليتعرف بها. كما أن الألف واللام فى الوجه فى قولك: حسن الوجه بدل منها.

فلو كان مثل التى فى «حسن الوجه» لوجب أن يكون فى «مفتحة» ضمير «جنات» .

كما أن فى «حسن الوجه» من: مررت برجل حسن الوجه ضمير رجل.

بدليل: مررت بامرأة حسنة الوجه.

ولو كان فى «مفتحة» ضمير «جنات» كما أن فى «حسن» ضمير «رجل» وقد نون «مفتحة» لوجب أن ينتصب الأول ولا يرتفع لكون الضمير فى «مفتحة» للجنان فإذا صار فيه ضمير لم يرتفع به اسم آخر لامتناع ارتفاع الفاعلين بفعل واحد غير وجه الإشراك فكما لم ينتصب قوله «الأبواب» كما ينتصب: مررت برجل حسن الوجه أنه ليس فيه ضمير الأول وإذا لم يكن فيه ضمير الأول فلا بد من أن يكون الثانى مرتفعاً لم يكن مثل «الوجه» لأن «الوجه» فى قولك:

مررت برجل حسن الوجه لا يرتفع ب «حسن».

وإذا لم يكن مثل «حسن الوجه» لم يكن الألف واللام فيه بدلاً من الضمير ثبت أنه للتعريف المحض على حد التعريف فى: رجل وفرس.

وإذا كان للتعريف لم يكن بدلاً من الضمير وإذا لم يكن بدلاً من الضمير الذى كان يضاف «أبواب» إليه لم يعد على الموصوف مما جرى صفة عليه ذكر لارتفاع «الأبواب» به فى اللفظ بالظاهر فإذا كان كذلك فلا بد من ضمير فى شىء يتعلق بالصفة يرجع إلى الموصوف.

وذلك الراجع لا يخلو من أن يكون منها أو فيها فحذف ذلك وحسن الحذف للدلالة عليه لطول الكلام.

وعلى هذا الحد حذف فى قوله: (فَإِنَّ الجَحِيمَ هِيَ المَأْوى) [النازعات: ٣٩] أى: المأوى لهم وعلى هذا التقدير فى هذه الآية أوضح لأنه لا ضمير فيه عائد على موصوف فيشكل بباب: حسن الوجه.

فتقدير من قدر: مفتحة أبوابها إن كان المراد إفهام المعنى فإنه لا بد من شىء يقدر فى الكلام يرجع إلى الموصوف فمستقيم.

وإن كان أراد أن الألف واللام فى (الأَبْوابُ) كالألف واللام فى «الوجه» فليس مثله[1].

٢٤ـ قاعدة: (مِنْ شُرُوطِ الحَذفِ أنْ لا يكونَ المحذوفُ كالجزءِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن هشام فقد ذكر فى شروط الحذف: (ألا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء وقال الكسائى وهشام والسهيلى فى نحو ضربنى وضربت زيدا إن الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن عطية فى (بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا) [الجمعة: ٥] إن التقدير بئس المثل مثل القوم فإن أراد الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود وإن أراد تفسير المعنى وأن فى بئس ضمير المثل مستترا فأين تفسيره وهذا لازم للزمخشرى فإنه قال فى تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف والصواب أن (مَثَلُ القَوْمِ) فاعل وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء أو مضاف أى مثل الذين كذبوا ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله نحو (قالوا خيرا) ويا عبد الله وزيدا ضربته)[2].

٢٥ـ قاعدة: (مِنْ شُرُوطِ الحَذفِ أنْ لا يكونَ مؤكداً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن هشام وأبى حيان فقد ذكر ابن هشام فى شروط الحذف: (أن لا يكون مؤكداً وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش منع فى نحو الذى رأيت زيد أن يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لأن المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فرد فى كتاب الأغفال قول الزجاج فى (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه: ٦٣] أن التقدير إن هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع أبا على أبو الفتح فقال فى الخصائص: لا يجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لا يجوز إدغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعاً من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد

---

(١) ـ إعراب القرآن للباقولى ١: ٣٣٥.

(٢) ـ مغنى اللبيب: ٧٩٢.

ك ضربت ضرباً لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فأجابه بأنه يرفع بتقدير هما صاحباى أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب:

إن محلا وإن مرتحلا ...

وإن مالا وإن ولدا

فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإن وفيه نظر فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار: إنما فر الأخفش من حذف العائد فى نحو الذى رأيته نفسه زيد لأن المقتضى للحذف الطول ولهذا لا يحذف فى نحو الذى هو قائم زيد فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون وأما حذف الشىء لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما لأن المحذوف لدليل كالثابت ولبدر الدين ابن مالك مع والده فى المسألة بحث أجاد فيه) (١).

وعند قوله تعالى: (وَقالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَما تَبَرَّؤُا مِنَّا) [البقرة: ١٦٧] قال أبو حيان: (والكاف فى (كما) فى موضع نصب إما نعتا لمصدر محذوف أو على الحال من ضمير المصدر المحذوف على القولين السابقين فى غير ما موضع من هذا الكتاب. وما فى كما: مصدرية التقدير: تبرأوا مثل تبرئهم أو فنتبرأه أى فنتبرأ التبرؤ مشابها لتبرئهم. وقال ابن عطية: الكاف من قوله: كما فى موضع نصب على النعت إما لمصدر أو لحال تقديرها: متبرئين. كما انتهى كلامه.

أما قوله على النعت إما لمصدر فهو كلام واضح وهو الإعراب المشهور فى مثل هذا.

وأما قوله: أو لحال تقديرها: متبرئين كما فغير واضح لأنا لو صرحنا بهذه الحال لما كان كما منصوبا على النعت لمتبرئين لأن الكاف الداخلة على ما المصدرية هى من صفات الفعل لا من صفات الفاعل. وإذا كان كذلك لم ينتصب على النعت للحال لأن الحال هنا من صفات الفاعل ولا حاجة لتقدير هذه الحال لأنها إذ ذاك تكون حالا مؤكدة ولا نرتكب كون الحال مؤكدة إلا إذا كانت ملفوظا بها. أما أن تقدر حالا ونجعلها مؤكدة فلا حاجة إلى ذلك.

---

(١) ـ مغنى اللبيب: ٣/٧٩.

وأيضاً فالتوكيد ينافى الحذف لأن ما جىء به لتقوية الشىء لا يجوز حذفه أيضاً. فلو صرح بهذه الحال لما ساغ فى كما إلا أن تكون نعتا لمصدر محذوف أو حالا من الضمير المستكن فى الحال المصرح بها مثال ذلك: هم محسنون إلى كما أحسنوا إلى زيد. فكما أحسنوا ليس من صفات محسنين إنما هو من صفات الإحسان التقدير: على الإعراب المشهور إحسانا مثل إحسانهم إلى زيد)[٥].

وعند قوله تعالى: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكاؤُكُمْ) [يونس: ٢٨] قال: (قال أبو البقاء: مكانكم ظرف مبنى لوقوعه موقع الأمر أى الزموا انتهى. وقد بينا أن تقدير الزموا ليس بجيد إذ لم تقل العرب مكانك زيدا فتعديه كما تعدى الزم. وقال ابن عطية: أنتم رفع بالابتداء والخبر مخزيون أو مهانون ونحوه انتهى. فيكون مكانكم قد تم ثم أخبر أنهم كذا وهذا ضعيف لفك الكلام الظاهر اتصال بعض أجزائه ببعض ولتقدير إضمار لا ضرورة تدعو إليه ولقوله: فزيلنا بينهم إذ يدل على أنهم ثبتوا هم وشركاؤكم فى مكان واحد حتى وقع التزييل بينهم وهو التفريق. ولقراءة من قرأ أنتم وشركاءكم بالنصب على أنه مفعول معه والعامل فيه اسم الفعل. ولو كان أنتم مبتدأ وقد حذف خبره لما جاز أن يأتى بعده مفعول معه تقول: كل رجل وضيعته بالرفع ولا يجوز فيه النصب. وقال ابن عطية أيضاً: ويجوز أن يكون أنتم تأكيدا للضمير الذى فى الفعل المقدر الذى هو قفوا أو نحوه انتهى. وهذا ليس بجيد إذ لو كان تأكيدا لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف إذ الظرف لم يتحمل ضميراً على هذا القول فيلزم تأخيره عنه وهو غير جائز لا تقول: أنت مكانك ولا يحفظ من كلامهم.

والأصح أن لا يجوز حذف المؤكد فى التأكيد المعنوى فكذلك هذا لأن التأكيد ينافى الحذف. وليس من كلامهم: أنت زيداً لمن رأيته قد شهر سيفاً وأنت تريد اضرب أنت زيد إنما كلام العرب زيداً تريد اضرب زيداً)[٦].

وعند قوله عز وجل: (صُنْعَ اللهِ الَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِما تَفْعَلُونَ) [النمل: ٨٨] قال: (والذى يظهر أن (صُنْعَ اللهِ) مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة وهى جملة الحال أى صنع الله بها ذلك وهو قلعها من الأرض ومرها مرا مثل مر السحاب.

---

(٥) ـ البحر المحيط ٥: ٩٣.

(٦) ـ البحر المحيط ٦: ١٩.

وأما قوله: إلا أن مؤكده محذوف وهو الناصب ليوم ينفخ إلى قوله صنع الله يريد به الإثابة والمعاقبة فذلك لا يصح لأن المصدر المؤكد لمضمون الجملة لا يجوز حذف جملته لأنه منصوب بفعل من لفظه فيجتمع حذف الفعل الناصب وحذف الجملة التى أكد مضمونها بالمصدر وذلك حذف كثير مخل.

ومن تتبع مساق هذه المصادر التى تؤكد مضمون الجملة وجد الجمل مصرحاً بها لم يرد الحذف فى شيء منها إذ الأصل أن لا يحذف المؤكد إذ الحذف ينافى التوكيد لأنه من حيث أكد معتنى به ومن حيث حذف غير معتنى به)[1].

﴿٢٦﴾ـ قاعدة: (الإضمارُ على شريطةِ التفسيرِ يَكونُ على نَوعَينِ: أحدهما: أنْ يُفسَّرَ بمُفردٍ والثانى: أنْ يُفسَّرَ بجملةٍ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدى فعند قوله تعالى: (فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ) [يوسف: ﴿٧٧﴾] قال: (قال الفراء: أسر الكلمة أى: أضمرها فى نفسه ولم يظهرها.

قال ابن الأنبارى: والكلمة التى أسرها فى نفسه: (قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً) [يوسف: ﴿٧٧﴾] وزاد من عنده: فأسرّ جوابَ الكلمة التى تكلّموا بها وتلخيصه وأمرّ جوابها فى نفسه فحذف المضاف وقال أبو إسحاق: الكناية فى "فأسرها" إضمار على شريطة التفسير لأن قوله (قال أنتم شر مكاناً) [بدل من الكناية فى (فأسرها) المعنى: فأسر يوسف فى نفسه قوله أنتم شرٌّ مكاناً].

قال أبو على فيما استدرك عليه: اعلم أن الإضمار على شريطة التفسير يكون على ضربين:

أحدهما: أن يفسر بمفرد كقولنا: نعم رجلاً زيد ففى نعم ضمير فاعلها ورجلاً المنصوب تفسير لذلك الفاعل المضمر وأضمر الفاعل لتفسير هذا المذكور له ودلالته عليه ومثل هذا قولهم: ربه رجلاً فرجل تفسير المضمر فى رب كما كان تفسير المضمر فى نعم فهذان مفردان مضمران على شريطة التفسير مفسران بمظهرين منكورين ولم يعلم غيرهما هذا كلامه هاهنا وقد قال فى "الإيضاح": وقالوا: ربه رجلاً فأضمروا معه قبل الذكر على

([1]) ـ البحر المحيط ﴿٨﴾: ﴿٢٧٤﴾.

شريطة التفسير كما فعلوا ذلك فى: نعم رجلاً وإنما أدخلت رُبَّ على هذا الضمير وهى إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده فلما كان غير معين أشبه النكرة وهذه الهاء على لفظ واحد وان وليها المذكر أو الاثنان أو الجماعة فهى موحدة على كل حال رجعنا فى كلامه إلى هذه المسألة.

قال: والآخر أن يفسر بجملة وأصل هذا يقع بالابتداء كقوله: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء: ٩٧] و(قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: ١] المعنى القصة الذين كفروا شاخصة والأمر الله أحد ثم تدخل عوامل المبتدأ عليه نحو كان وأن فينتقل هذا المضمر من الابتداء به كما ينتقل سائر المتبدآت كقوله: (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً) [طه: ٧٤] (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ) [الحج: ٤٦] وتفسير المضمر على شريطة التفسير فى كلا الموضعين [متصل بالجملة التى فيها الإضمار المشروط تفسيره متعلق بها وليس يكون فى أحد الموضعين] خارجاً عن الجملة المتضمنة للمضمر الذى يشرط تفسيره أما فى المبتدأ وما دخل عليه فهو فى موضع الخبر كما أريتك وأما فى الضرب الذى هو المفرد فمتعلق بما عمل فى الاسم المضمر المفرد ألا ترى أن (رجلاً) فى قولك: نعم رجلاً منتصب عن الفعل والفاعل وإذا كان كذلك قد تبين لك أن المضمر على شريطة التفسير لا يكون إلا متعلقاً بالجملة الذى تتضمن ولا يكون منقطعاً عنها ولا متعلقاً بجملة غيرها.

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فالذى ذكره أبو إسحاق فى الآية: أنه إضمار على [شريطة التفسير] لا يستقيم لانفصال التفسير عن الجملة التى فيها الضمير الذى زعم أنه إضمار على شريطة التفسير ووقوعها بعد جمل بعدها وانقطاعها منه وهذا بين الفساد لأنه لا نظير له ولا نجد شاهداً عليه إلا دعوى لا دلالة معها ألا ترى أن تفسير المضمر على شريطة التفسير ضربان: إما جملة تفسر مفرداً نحو: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) وإما مفرد يفسر مفرداً من جملة [نحو: نعم رجلاً وأما جملة تفسر مفرداً من جملة] فليس فى القسمة ولا فى الوجود وإذا كان كذلك فلا اتجاه لهذا التأويل فى الآية فإن قلت: فعلام يحمل هذا الضمير فى أسرها قلنا يحتمل أن يكون إضماراً للإجابة كأنهم لما قالوا: (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) [يوسف: ٧٧] أسر يوسف إجابتهم فى نفسه فى الوقت (وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ) فى الحال إلى وقت ثان وجاز إضمار ذلك لأنه قد دل على إضمارها ما تقدم من مقالتهم ويجوز أيضاً أن يكون إضماراً للمقالة كأنه أسر يوسف مقالتهم والمقالة والقول واحد فى المعنى.

فإن قلت: كيف يسر هو مقالتهم قيل: ليس معنى المقالة اللفظ ولكن المعنى المقول فيكون المصدر عبارة عن المقول كما يقول فى الخلق وضَرْب الأمير ونَسْج اليمن ومعنى أسرها: أوعاها ولم يطرحها وأكنها فى نفسه إرادة للتوبيخ عليها والمجازاة بها ونحو ذلك فعلى هذا توجيه هذا الضمير لفساد ما ذكره أبو إسحاق عندنا انتهى كلامه.

وقوله تعالى: (قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً) [يوسف: ٧٧] هذا يدل على صحة ما ذكره أبو على لأنه كيف يصح أن يقول أسَرّ يوسف هذه الكلمة وقد أخبر الله تعالى أنه قد قال ذلك إلا أن يحمل على أنه قال ذلك فى نفسه من غير إظهار وفى ذلك عدول عن الظاهر. قال عطاء عن ابن عباس: يريد "أنتم شر" فعلاً طرحتم أخاكم فى الجب وزعمتم لأبيكم أن الذئب قتله وأنتم كاذبون ثم بعتموه بعشرين درهماً وهذا الذى ذكره ابن عباس يتضمنه قوله: (أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً) لا أنه واجه إخوته بكل هذا وروى الضحاك عنه فى قوله (أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً) قال: شر صنيعاً لما أقدمتم عليه من ظلم أخيكم وعقوق أبيكم.

وقال أهل المعانى: أنتم شر منزلاً عند الله ممن رميتموه بالسرقة لأنكم سرقتم من أبيكم أخاكم) (١).

وفى شرح الواحدى لديوان المتنبى قال عند هذا البيت:

(هو البين حتى ما تأنى الحزائق... ويا قلب حتى أنت ممن أفارق):

(هو كناية عن البين والنحويون يسمون ما كان من مثل هذا الاضمار على شريطة التفسير كقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: ١] وقوله تعالى: (فَإِنَّها لَا تَعْمَى الأَبْصارُ) [الحج: ٤٦] وكقول الشاعر:

هى النفسُ ما حملتها تتحمل

ومثله كثير) (٢).

(الإضمار على شريطة التفسير

وهو أن يحذف من صدر الكلام ما يؤتى به فى آخره فيكون الآخر دليلا على الأول.

وهو ينقسم إلى ثلاثة أوجه:

---

(١) ـ التفسير البسيط للواحدى ١٢: ١٩٤.

(٢) ـ شرح ديوان المتنبى للواحدى: ٦٣.

الوجه الأول: أن يأتى على طريق الاستفهام فتذكر الجملة الأولى دون الثانية كقوله تعالى: (أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) [الزمر: ٢٢] تقدير الآية: أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن أقسى قلبه ويدل على المحذوف قوله: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ).

الوجه الثانى: يرد على حد النفى والإثبات كقوله تعالى: (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا) [الحديد: ١٠] تقديره: لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعده وقاتل ويدل على المحذوف قوله: (أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا).

الوجه الثالث: أن يرد على غير هذين الوجهين فلا يكون استفهاماً ولا نفياً وإثباتاً وذلك كقول أبى تمام:

يتجنب الآثام ثم يخافها ... فكأنما حسناته آثام

وهذا البيت تختلف نسخ ديوانه فى إثباته فمنها ما يجىء فيه:

يتجنب الأيام خيفة غيها ... فكأنما حسناته آثام

وليس بشىء لأن المعنى لا يصحُّ به.

وكنت سئلت عن معناه وقيل: كيف ينطبق عجز البيت على صدره وإذا تجنبت الآثام وخافها فكيف تكون حسناته آثاما ففكرت فيه وأنعمت نظرى فسنح لى فى القرآن الكريم آية مثله وهى قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ) [المؤمنون: ٦٠] وفى صدر البيت إضمار فسر فى عجزه وتقديره أنه يتجنب الآثام فيكون قد أتى بحسنة ثم يخاف تلك الحسنة فكأنما حسناته آثام وهو على طباق الآية سواء.

ومن الإضمار على شريطة التفسير قال أبو النواس:

سُنة العشاق واحدة ... فإذا أحببت فاستكن

فحذف لفظ الاستكانة من الأول وذكره فى الثانى: أى سنة العشاق واحدة وهى الاستكانة فإذا أحببت فاستكن ومن الناس من يقول: "فإذا أحببت فاستنن" وهذا لا معنى له لأنه إذا

لم يبين سنة العشاق ما هى فبأى شىء يستن المسنن منها لكنه ذكر السنة فى صدر البيت من غير بيان ثم بينها فى عجزه)[1].

المبحث الثانى: قواعد فى أغراض الإضمار والإظهار

٢٧ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضعِ الإضمارِ لإفَادَةِ التَّعميم)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم البقاعى والسهيلى وابن عاشور فعند قوله سبحانه: (وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) [آل عمران: ١٥١] قال البقاعى: (أى هى وأظهر فى موضع الإضمار للتعميم وتعليق الحكم بالوصف)[2].

وعند قوله سبحانه: (وَاللهُ خَيْرُ الماكِرِينَ) [آل عمران: ٥٤] قال: (ولما كان المقام لزيادة العظمة أظهر ولم يضمر لئلا يفهم الإضمار خصوصاً من جهة ما فقال: (والله) أى والحال أنه الذى له هذا الاسم الشريف فلم يشاركه فيه أحد بوجه (خير الماكرين))[3].

وعند قوله عز وجل: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ) [آل عمران: ٩٧] قال: : ((وَلِلَّهِ) أى الملك الذى له الأمر كله (عَلَى النَّاسِ) أى عامة فأظهر فى موضع الإضمار دلالة على الإحاطة والشمول)[4].

وعند قوله تعالى: (وَلَقَدْ عَفا عَنْكُمْ وَاللهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى المُؤْمِنِينَ) [آل عمران: ١٥٢] قال: (أى تفضلاً عليكم لإيمانكم (وَاللهُ) الذى له الكمال كله (ذُو فَضْلٍ عَلَى المُؤْمِنِينَ) أى كافة وهو من الإظهار فى موضع الإضمار للتعميم وتعليق الحكم بالوصف)[5].

وعند قوله تعالى: (وَما لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصارٍ) [آل عمران: ١٩٢] قال: (وختمها بقوله: (وَما لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصارٍ) الحاسم لطمع من يظن منهم أنه بمفازة من العذاب وأظهر موضع الإضمار لتعليق الحكم بالوصف والتعميم)[6].

---

(١) ـ المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير ٢: ٢٢٥.

(٢) ـ نظم الدرر للبقاعى ٥: ٩٢.

(٣) ـ نظم الدرر للبقاعى ٤: ٩، ٤١.

(٤) ـ نظم الدرر ٥: ٨.

(٥) ـ نظم الدرر ٥: ٩٥.

(٦) ـ نظم الدرر ٥: ١٥٨.

وعند قوله عز وجل: (بَشِّرِ المُنافِقِينَ) [النساء: ١٣٨] قال: ((بَشِّرِ المُنافِقِينَ) فأظهر موضع الإضمار تعميماً وتعليقاً للحكم بالوصف)[١].

وعند قوله سبحانه: (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقاءِ اللهِ) [الأنعام: ٣١] ((قَدْ خَسِرَ) وأظهر موضع الإضمار تعميماً وتنبيهاً على ما أوجب لهم ذلك فقال: (الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقاءِ اللهِ))[٢].

وعند قوله تعالى: (وَإِذا جاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآياتِنا) [الأنعام: ٥٤] قال: ((وَإِذا جاءَكَ) وأظهر موضع الإضمار دلالة على الوصف الموجب لإكرامهم وتعميماً لغيرهم فقال: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) أى هم أو غيرهم أغنياء كانوا أو فقراء وأشار بمظهر العظمة إلى أنهم آمنوا بما هو جدير بالإيمان به)[٣].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ) [التَّوبة: ١٢٠] قال: (قال تعالى معللاً للمجازاة: (إِنَّ اللهَ) أى الذى له صفات الكمال (لَا يُضِيعُ) أى لا يترك تركه ما من شأنه الإهمال (أَجْرَ المُحْسِنِينَ) وأظهر موضع الإضمار تعميماً وتعليقاً بالوصف)[٤].

وعند قوله تعالى: (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ العَذابَ أَنَّ القُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللهَ شَدِيدُ العَذابِ) [البَقَرَة: ١٦٥] قال ابن عاشور: (والذين ظلموا هم الذين اتخذوا من دون الله أندادا فهو من الإظهار فى مقام الإضمار ليكون شاملا لهؤلاء المشركين وغيرهم)[٥].

وعند قوله سبحانه: (وَاللهُ لَا يَهْدِى القَوْمَ الكافِرِينَ) [التوبة: ٣٧] قال: (والإظهار فى مقام الإضمار بقوله: (القَوْمَ الكافِرِينَ) لقصد إفادة التعميم الذى يشملهم وغيرهم أى: هذا شأن الله مع جميع الكافرين)[٦].

وعند قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ) [الحشر: ١٨] قال: (وذكرُ نفس إظهارٌ فى مقام الإضمار لأن مقتضى الظاهر: وانظروا ما قدمتم فعدل عن الإظهار لقصد العموم أى لتنظروا وتنظر كل نفس)[٧].

---

(١) ـ نظم الدرر ٥: ٧ ٤٣.

(٢) ـ نظم الدرر ٧: ٩٠.

(٣) ـ نظم الدرر ٧: ١٣.

(٤) ـ نظم الدرر ٩: ٤٥.

(٥) ـ التحرير والتنوير ٢: ٩٣.

(٦) ـ التحرير والتنوير ١٠: ١٩٥.

(٧) ـ التحرير والتنوير ٢٨: ١١١.

وعند قوله تعالى: (قُلْ أَذلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ كانَتْ لَهُمْ جَزاءً وَمَصِيراً) [الفرقان: ١٥] قال: (ووصف الموعودين بأنهم متقون على المحمل الأول جار على مقتضى الظاهر وعلى المحمل الثانى جار على خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يؤتى بضمير الخطاب فوجه العدول إلى الإظهار ما يفيده المتقون من العموم للمخاطبين ومن يجىء بعدهم) (١).

وقال السهيلى: (ومن فوائد هذه الآية أن يسأل عن قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ): لم قدم الشهر الحرام ولم يقل: يسألونك عن قتال الشهر الحرام وهم لم يسألوا عن الشهر إلا من أجل القتال فيه فكان الاهتمام بالقتال والتقديم له أولى فى الظاهر

والجواب أن يقال: هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع القتال فى الشهر وتشنيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة الشهر فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر فلذلك قدم فى الذكر.

وفيها سؤال آخر وهو أنه أعاد ذكر القتال بلفظ الظاهر وكان القياس أن يعيد بلفظ المضمر فيقول: (قل: هو كبير) كما لو سأل إنسان عن رجل فى الدار لقال: هو فلان أو: هو طويل أو قصير بلفظ المضمر ويقبح أن يقول بلفظ الظاهر لأن المضمر إذا عرف المعنى أوجز وأولى.

والجواب أن يقال: فى إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة وهى عموم الحكم ولو جاء بلفظ المضمر فيقول: " هو كبير " لاختص الحكم بذلك القتال الواقع فى القصة وليس الأمر كذلك وإنما هو عام فى كل قتال وقع فى شهر حرام.

ونظير هذه المسألة قوله صلى الله عليه وسلم وقد قيل له: أنتوضأ بماء البحر فقال: (هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ) (٢).

ولم يقل: نعم توضؤوا منه لئلا يتوهم أن الحكم مخصوص بالسائل فلما أخبر عنه أنه الطهور ماؤه استمر الحكم فيه على العموم ولم يتوهم قصره على السبب.

وكذلك هذا حين قال: (قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) [البقرة: ٢١٧] فجعل الاسم المخبر عنه (قِتَالٌ).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٨: ٥ ٣٣.

(٢) ـ رواه الترمذى (٦٩).

وخصصه بالمجرور الذى هو ضمير الشهر فتعلق الحكم به على العموم متى وقع لأن اللفظ المضمر لا تقتضى صيغته إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه) [1].

٢٨ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضعِ الإضمارِ لإفَادَةِ التَّعليلِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبى السعود وابن عاشور فعند قوله سبحانه: (وَلِلْكافِرِينَ عَذابٌ أَلِيمٌ) [البقرة: ١٠٤] قال أبو السعود: ((وَلِلْكافِرِينَ) أى لهم والإظهارُ فى موقعِ الإضمارِ للإشعار بعلية كفرهم لما حاق بهم) [2].

وعند قوله تعالى: (فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الكافِرِينَ) [آل عمران: ٣٢] قال: (نفى المحبة كنايةٌ عن بغضه تعالى لهم وسُخطِه عليهم أى لا يرضى عنهم ولا يثنى عليهم وإيثارُ الإظهارِ على الإضمار لتعميم الحكمِ لكل الكفَرَة والإشعار بعلّته فإن سخطه تعالى عليهم بسبب كفرهم والإيذان بأن التولّىَ عن الطاعة كفرٌ وبأن محبته عز وجل مخصوصة بالمؤمنين) [3].

وعند قوله تعالى: (وَلا جِدالَ فِي الحَجِّ) [البقرة: ١٩٧] قال: ((فِي الحَجِّ) أى فى أيامه والإظهارُ فى مقامِ الإضمارِ لإظهار كمالِ الاعتناءِ بشأنه والإشعارِ بعِلة الحُكم فإن زيارةَ البيت المعظَّم والتقرُّبَ بها إلى الله عزَّ وجلَّ من موجبات تركِ الأمورِ المذكورة وإيثارُ النفى للمبالغة فى النهى والدَلالة على أن ذلك حقيقٌ بأن لا يكون فإن ما كان مُنْكراً مستقبَحاً فى نفسه ففى تضاعيفِ الحجّ أقبحُ كلبُس الحريرِ فى الصلاة والتطريبِ بقراءة القرآن لأنه خروجٌ عن مقتضى الطبع والعادةِ إلى محض العبادة) [4].

وعند قوله سبحانه: (وَمَنْ يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً) [البقرة: ٢٦٩] قال: (على بناء المفعول وقرئ على البناء للفاعل أى ومن يؤتهِ اللهُ الحكمةَ واظهار فى مقام الإضمارِ لإظهار الاعتناءِ بشأنها وللإشعار بعِلة الحِكم) [5].

---

(١) ـ نتائج الفكر فى النحو: ٢٤٣.

(٢) ـ تفسير أبى السعود ١: ١٢٩.

(٣) ـ تفسير أبى السعود ٢: ٢٥.

(٤) ـ تفسير أبى السعود ٣: ٢٧.

(٥) ـ تفسير أبى السعود ١: ٢٦٤.

وعند قوله سبحانه: (وَاللهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ) [آل عمرَان: ﴿١٤٦﴾] قال: (أى على مقاساة الشدائدِ ومعاناةِ المكاره فى سبيل الله فينصرهم ويعظهم قدرَهم والمرادُ بالصابرين إما المعهودون والإظهارُ فى موضعِ الإضمارِ للثناء عليهم بحسن الصبرِ والإشعارِ بعلة الحُكم)[1].

وعند قوله عز وجل: (وَاللهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى المُؤْمِنِينَ) [آل عمرَان: ﴿١٥٢﴾] قال: (تذييلٌ مقرّرٌ لمضمونِ ما قبله ومؤْذِنٌ بأن ذلك العفوَ بطريق التفضّلِ والإحسانِ لا بطريق الوجوبِ عليه أى شأنُه أن يتفضلَ عليهم بالعفو أو هو متفضلٌ عليهم فى جميع الأحوالِ أديل لهم أو أُديل عليهم إذ الابتلاءُ أيضاً رحمةٌ والتنكيرُ للتفخيم والمرادُ بالمؤمنين إما المخاطبون والإظهارُ فى موقعِ الإضمارِ للتشريفِ والإشعارِ بعلة الحُكم)[2].

وعند قوله سبحانه: (وَأَنَّ اللهَ مُخْزِى الكافِرِينَ) [التَّوْبَة: ﴿٢﴾] قال: (أى مخزيكم ومُذِلُّكم فى الدنيا بالقتل والأسرِ وفى الآخرة بالعذاب وإيثارُ الإظهارِ على الإضمارِ لذمهم بالكفر بعد وصفهم بالإشراك والإشعار بأن علةَ الإخزاءِ هى كفرُهم ويجوز أن يكون المرادُ جنسَ الكافرين فيدخلُ فيه الخاطبون دخولاً أولياً)[3].

وعند قوله سبحانه: (وَعَدَ اللهُ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِناتِ) [التَّوْبَة: ﴿٧٢﴾] قال: (تفصيل لآثارِ رحمتهِ الأخرويةِ إثرَ ذكر رحمتِه الدنيوية والإظهارُ فى موقعِ الإضمارِ لزيادة التقرير والإشعارِ بعلية وصفِ الإيمان لحصول ما تعلق به الوعدُ وعدمُ التعرض لذكر ما مر من الأمر بالمعروف وغيرِ ذلك للإيذان بأنه من لوازمه ومستتبِعاته أى وعَدهم وعداً شاملاً لكل أحدٍ منهم على اختلاف طبقاتِهم فى مراتب الفضل كيفاً وكماً)[4].

وعند قوله تعالى: (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الحَياةُ الدُّنْيا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ القِيامَةِ وَاللهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ) [البقرة: ﴿٢١٢﴾] قال ابن عاشور: (وقوله: (وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ) أريد من الذين اتقوا المؤمنون الذين سخر منهم الذين كفروا لأن أولئك المؤمنين كانوا متقين وكان مقتضى الظاهر أن يقال وهم فوقهم لكن عدل عن

---

(1) ـ تفسير أبى السعود ٢: ٩٦.

(2) ـ تفسير أبى السعود ٢: ٩٩.

(3) ـ تفسير أبى السعود ٤: ٥١.

(4) ـ تفسير أبى السعود ٤: ٨٣.

الإضمار إلى اسم ظاهر لدفع إيهام أن يغتر الكافرون بأن الضمير عائد إليهم ويضموا إليه كذبا وتلفيقا كما فعلوا حين سمعوا قوله تعالى: (أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالعُزَّى) [النجم: ١٩] إذ سجد المشركون وزعموا أن محمداً أثنى على آلهتهم. فعدل لذلك عن الإضمار إلى الإظهار ولكنه لم يكن بالاسم الذى سبق أعنى (الذين آمنوا) لقصد التنبيه على مزية التقوى وكونها سبباً عظيماً فى هذه الفوقية على عادة القرآن فى انتهاز فرص الهدى والإرشاد ليفيد فضل المؤمنين على الذين كفروا وينبه المؤمنين على وجوب التقوى لتكون سبب تفوقهم على الذين كفروا يوم القيامة) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَلَوْ نَزَّلْنا عَلَيْكَ كِتاباً فِي قِرْطاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) [الأنعام: ٧] قال: (وجاء قوله: (الَّذِينَ كَفَرُوا) دون أن يقول: لقالوا كما قال: فلمسوه إظهارا فى مقام الإضمار لقصد تسجيل أن دافعهم إلى هذا التعنت هو الكفر لأن الموصول يؤذن بالتعليل) [٢].

وعند قوله سبحانه: (سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغارٌ عِنْدَ اللهِ) [الأنعام: ١٢٤] قال: (فالمراد بـ (الَّذِينَ أَجْرَمُوا) أكابر المجرمين من المشركين بمكة بقرينة قوله: بما كانوا يمكرون فإن صفة المكر أثبتت لأكابر المجرمين فى الآية السابقة وذكرهم ب الذين أجرموا إظهار فى مقام الإضمار لأن مقتضى الظاهر أن يقال: سيصيبهم صغار وإنما خولف مقتضى الظاهر للإتيان بالموصول حتى يومئ إلى علة بناء الخبر على الصلة أى إنما أصابهم صغار وعذاب لإجرامهم) [٣].

وعند قوله سبحانه: (فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ المُفْسِدِينَ) [الأعراف: ١٣] قال: (والمراد بالمفسدين: فرعون وملأه فهو من الإظهار فى مقام الإضمار تنبيها على أنهم أصيبوا بسوء العاقبة لكفرهم وفسادهم والكفر أعظم الفساد لأنه فساد القلب ينشأ عنه فساد الأعمال) [٤].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢: ٧ ٢٩.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٧: ١٤٢.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٨: ٥٥.

(٤) ـ التحرير والتنوير ٩: ٣٦.

وعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَلِقاءِ الآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كانُوا يَعْمَلُونَ) [الأعراف: ١٤٧] قال: (وأشير إلى أن التكذيب هو سبب حبط أعمالهم بتعريفهم بطريق الموصولية دون الإضمار مع تقدم ذكرهم المقتضى بحسب الظاهر الإضمار فخولف مقتضى الظاهر لذلك)[١].

وعند قوله سبحانه: (وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) [الأنفال: ١٩] قال: (فموقع قوله: (وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئاً) بمنزلة التعليل لتعليق مجيء الفتح على أن تستفتحوا المشعر بأن النصر غير مضمون الحصول إلا إذا استنصروا بالله تعالى وجملة ولو كثرت فى موضع الحال ولو اتصالية وصاحب الحال متصف بضد مضمونها أى: ولو كثرت فكيف وفئتكم قليلة وعلى هذا الوجه يكون فى قوله: وأن الله مع المؤمنين إظهار فى مقام الإضمار لأن مقتضى الظاهر أن يقال: وإن الله معكم فعدل إلى الاسم الظاهر للإيماء إلى أن سبب عناية الله بهم هو إيمانهم)[٢].

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ) [الأنفال: ٣٦] قال: (كان مقتضى الظاهر أن يقال وإلى جهنم يحشرون كما قال فى الآية الأخرى: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ المِهادُ) [آل عمران: ١٢] فعدل عن الإضمار هنا إلى الإظهار تخريجا على خلاف مقتضى الظاهر للإفصاح عن التشنيع بهم فى هذا

الإنذار حتى يعاد استحضار وصفهم بالكفر بأصرح عبارة...

وعرفوا بالموصولية إيماء إلى أن علة استحقاقهم الأمرين فى الدنيا والآخرة هو وصف الكفر)[٣].

وعند قوله تعالى: (كَذلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [يونس: ٣٣] قال: (ثم يجوز أن يكون المراد بـ (الَّذِينَ فَسَقُوا) كل من استمر على فسقه فلا يؤمن فتكون الجملة تذييلاً لما فيها من العموم الشامل لهؤلاء المتحدث عنهم كقوله تعالى: (كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الحَقَّ وَالباطِلَ) [الرعد: ١٧] ويجوز أن يكون المراد بالذين فسقوا المتحدث عنهم خاصة فيكون من الإظهار فى مقام الإضمار لإفادة أنهم مع صفاتهم السابقة

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٩: ١٣٨.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٩: ١٠٣.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٩: ٢١٤.

قد اتصفوا بالفسق ولإفادة كون فسقهم علة فى أن حقت عليهم كلمة الله ويكون المشبه به هو الحق المأخوذ من حقت أى كذلك الحق حقت عليهم كلمة ربك مبالغة فى ظهوره حتى إنه إذا أريد تشبيهه وتقريبه لم يشبه إلا بنفسه على طريقة قوله تعالى: (وَكَذلِكَ جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً) فى سورة البقرة [١٤٣]) (١).

وعند قوله تعالى: (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقاءِ اللهِ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ) [يونس: ٤٥] قال: (ولذلك عدل عن الإضمار إلى الموصولية فى قوله: (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقاءِ اللهِ) دون قد خسروا للإيماء إلى أن سبب خسرانهم هو تكذيبهم بلقاء الله وذلك التكذيب من آثار الشرك فارتبط بالجملة الأولى وهى جملة: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكانَكُمْ) إلى قوله: (وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كانُوا يَفْتَرُونَ) [يونس: ٢٨ـ ٣٠]) (٢).

وعند قوله تعالى: (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هذِهِ الدُّنْيا حَسَنَةٌ) [النحل: ٣٠] قال: (والذين أحسنوا: هم المتقون فهو من الإظهار فى مقام الإضمار توصلاً بالإتيان بالموصول إلى الإيماء إلى وجه بناء الخبر أى جزاؤهم حسنة لأنهم أحسنوا) (٣).

وعند قوله تعالى: (لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) [الحج: ٥٣] قال: (و(لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) هم المترددون فى قبول الإيمان. والقاسية قلوبهم هم الكافرون المصممون على الكفر. والفريقان هم المراد ب الظالمين فى قوله: وإن الظالمين لفى شقاق بعيد. فذكر الظالمين إظهار فى مقام الإضمار للإيماء إلى أن علة كونهم فى شقاق بعيد هى ظلمهم أى كفرهم) (٤).

وعند قوله سبحانه: (وَلَقَدْ خَلَقْنا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرائِقَ وَما كُنَّا عَنِ الخَلْقِ غافِلِينَ) [المؤمنون: ١٧] قال: (والعدول عن الإضمار إلى الإظهار فى قوله: (وَما كُنَّا عَنِ الخَلْقِ غافِلِينَ) دون أن يقال: وما كنا عنكم غافلين لما يفيده المشتق من معنى التعليل أى ما كنا عنكم غافلين لأنكم مخلوقاتنا فنحن نعاملكم بوصف الربوبية وفى ذلك تنبيه على وجوب الشكر والإقلاع عن الكفر) (٥).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١١: ١٦٠.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١١: ١٨٠.

(٣) ـ التحرير والتنوير ١٤: ١٤٢.

(٤) ـ التحرير والتنوير ١٧: ٤، ٣٠.

(٥) ـ التحرير والتنوير ١٨: ٢٨.

وعند قوله عز وجل: (وَقالَ الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوابُ اللهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً) [القصص: ٨٠] قال: (وعدل عن الإضمار إلى الموصولية فى قوله: (لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً) دون: خير لكم لما فى الإظهار من الإشارة إلى أن ثواب الله إنما يناله المؤمنون الذين يعملون الصالحات وأنه على حسب صحة الإيمان ووفرة العمل مع ما فى الموصول من الشمول لمن كان منهم كذلك ولغيرهم ممن لم يحضر ذلك المقام)[١].

فكأنَّ علةَ ثوابِ الله أنَّهم آمنوا وعملوا الصالحات.

وعند قوله عز وجل: (قُلْ يَوْمَ الفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمانُهُمْ وَلا هُمْ يُنْظَرُونَ) [السجدة: ٢٩] قال: (وإظهار وصف الذين كفروا فى مقام الإضمار مع أنهم هم القائلون متى هذا الفتح لقصد التسجيل عليهم بأن كفرهم هو سبب خيبتهم. ثم فرع على جميع هذه المجادلات والدلالات توجيه الله خطابه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يعرض عن هؤلاء القائلين المكذبين وأن لا يزيد فى الإلحاح عليهم تأييسا من إيمان المجادلين منهم المتصدين للتمويه على دهمائهم)[٢].

وعند قوله تعالى: (أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ العَذابِ يَوْمَ القِيامَةِ وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ) [الزمر: ٢٤] قال: (والتعبير بـ (الظَّالِمِينَ) إظهار فى مقام الإضمار للإيماء إلى أن ما يلاقونه من العذاب مُسبَّب على ظلمهم أى شركهم)[٣].

وعند قوله سبحانه: (وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ. الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكاةَ) [فصلت: ٦ـ ٧] قال: (وذكر المشركين إظهار فى مقام الإضمار ويستفاد تعليق الوعيد على استمرارهم على الكفر من الإخبار عن الويل بكونه ثابتاً للمشركين والموصوفين بالذين لا يؤتون الزكاة وبأنهم كافرون بالبعث لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق ولأن الموصول يؤذن بالإيماء إلى وجه بناء الخبر. فأما كون الشرك وإنكار البعث موجبين للويل فظاهر وأما كون عدم إيتاء الزكاة موجباً للويل فذلك لأنه حمل عليهم ما قارن الإشراك وإنكار البعث من عدم الانتفاع بالأعمال التى جاء بها الإسلام فذكر ذلك هنا لتشويه كفرهم وتفظيع شركهم وكفرانهم بالبعث بأنهما يدعوانهم إلى منع الزكاة أى إلى القسوة على الفقراء الضعفاء وإلى

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢٠: ١٨٤.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٢١: ٢٤٣.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٢٣: ٣ ٣٩.

الشح بالمال وكفى بذلك تشويها فى حكم الأخلاق وحكم العرف فيهم لأنهم يتعيرون باللؤم ولكنهم يبذلون المال فى غير وجهه ويحرمون منه مستحقيه)[1].

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمانٍ الحَقْنا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَما أَلَتْناهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) [الطور: ٢١] قال: (والتعبير بالموصول إظهار فى مقام الإضمار لتكون الصلة إيماء إلى أن وجه بناء الخبر الوارد بعدها أى أن سبب إلحاق ذرياتهم بهم فى نعيم الجنة هو إيمانهم وكون الذريات آمنوا بسبب إيمان آبائهم لأن الآباء المؤمنين يلقنون أبناءهم الإيمان والمعنى: والمؤمنون الذين لهم ذريات مؤمنون ألحقنا بهم ذرياتهم)[2].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولِيكَ فِي الأَذَلِّينَ) [المجادلة: ٢٠] قال: (واستحضارهم بصلة (إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللهَ وَرَسُولَهُ) إظهارٌ فى مقام الإضمار فمقتضى الظاهر أن يقال: إنهم فى الأذلين فأخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر إلى الموصولية لإفادة مدلول الصلة أنهم أعداء لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وإفادة الموصول تعليل الحكم الوارد بعده وهو كونهم أذلين لأنهم أعداء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم أعداء الله القادر على كل شىء فعَدُوُّه لا يكون عزيزاً)[3].

وعند قوله سبحانه: (وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلالاً) [نوح: ٢٤] قال: (والمراد ب الظالمين: قومه الذين عصوه فكان مقتضى الظاهر التعبير عنهم بالضمير عائدا على قومى من قوله: (دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهاراً) [نوح: ٥] فعدل عن الإضمار إلى الإظهار على خلاف مقتضى الظاهر لما يؤذن به وصف الظالمين من استحقاقهم الحرمان من عناية الله بهم لظلمهم أى إشراكهم بالله فالظلم هنا الشرك (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [لقمان: ١٣])[4].

وعند قوله عز وجل: (وَذَرْنِي وَالمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً) [المزمل: ١١] قال: (والمكذبون هم من عناهم بضمير يقولون (واهْجُرْهُمْ) [المزمل: ١٠] وهم المكذبون للنبى صلى الله عليه وسلم من أهل مكة فهو إظهار فى مقام الإضمار لإفادة أن التكذيب هو سبب هذا التهديد)[5].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢٤: ٣٤٩.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٢٧: ٤٨.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٢٨: ٥٦.

(٤) ـ التحرير والتنوير ٢٩: ٦٠.

(٥) ـ التحرير والتنوير ٢٩: ٢٦٩.

وعند قوله عز وجل: (إِنَّ جَهَنَّمَ كانَتْ مِرْصاداً. لِلطَّاغِينَ مَآباً) [النبأ: ٢١ـ ٢٢] قال:(والطغيان: تجاوز الحد فى عدم الاكتراث بحق الغير والكبر والتعريف فيه للعهد فالمراد به المشركون المخاطبون بقوله: (فَتَأْتُونَ أَفْواجاً) [النبأ: ١٨] فهو إظهار فى مقام الإضمار لقصد الإيماء إلى سبب جعل جهنم لهم لأن الشرك أقصى الطغيان إذ المشركون بالله أعرضوا عن عبادته ومتكبرون على رسوله صلى الله عليه وسلم حيث أنفوا من قبول دعوته) [١].

وعند قوله تعالى: (وَأَنَّ اللهَ مُخْزِى الكافِرِينَ) [التوبة: ٢] قال: (وكان ذكر الكافرين إخراجا على خلاف مقتضى الظاهر: لأن مقتضى الظاهر أن يقول: وإن الله مخزيكم ووجه تخريجه على الإظهار الدلالة على سببية الكفر فى الخزى) [٢].

وعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقاءَنا وَرَضُوا بِالحَياةِ الدُّنْيا وَاطْمَأَنُّوا بِها وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آياتِنا غافِلُونَ) [يونس: ٧] قال: (ولوقوع هذه الجملة موقع الوعيد الصالح لأن يعلمه الناس كلهم مؤمنهم وكافرهم عدل فيها عن طريقة الخطاب بالضمير إلى طريقة الإظهار وجىء بالموصولة للإيماء إلى أن الصلة علة فى حصول الخبر. وقد جعل عنوان الذين لا يرجون لقاءنا علامة عليهم فقد تكرر وقوعه فى القرآن) [٣].

٢٩ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضعِ الإضمارِ لِيَكُونَ التَّذْيِيلُ مُسْتَقِلاً بِنَفْسِهِ لِجَرَيَانِهِ مَجْرَى المَثَلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ نَزَّلَ الكِتابَ بِالحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الكِتابِ لَفِي شِقاقٍ بَعِيدٍ) [البَقَرَة: ١٧٦] قال: (والمراد من الكتاب المجرور بفى يحتمل أنه المراد من الكتاب فى قوله: نزل الكتاب فهو القرآن فيكون من الإظهار فى مقام الإضمار ليناسب استقلال جملة التذييل بذاتها ويكون المراد باختلفوا على هذا الوجه أنهم اختلفوا مع الذين آمنوا منهم أو اختلفوا فيما يصفون به القرآن من تكذيب

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ٣٦.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١٠: ١٧٧.

(٣) ـ التحرير والتنوير ١١: ٩٩.

به كله أو تكذيب ما لا يوافق هواهم وتصديق ما يؤيد كتبهم ويحتمل أن المراد من الكتاب المجرور بفى هو المراد من المنصوب فى قوله: (مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الكِتابِ) [البقرة: ١٧٤] يعنى التوراة والإنجيل أى اختلفوا فى الذى يقرونه والذى يغيرونه وفى الإيمان بالإنجيل والإيمان بالتوراة ومن المحتمل أن يكون المراد بالذين اختلفوا فى الكتاب ما يشمل المشركين وأن يكون الاختلاف هو اختلاف معاذيرهم عن القرآن إذ قالوا: سحر أو شعر أو كهانة أو أساطير الأولين. لكنه خروج عن سياق الكلام على أهل الكتاب ومن المحتمل أيضاً أن يكون المراد بالكتاب الجنس أى الذين اختلفوا فى كتب الله فآمنوا ببعضها وكفروا بالقرآن.

وفائدة الإظهار فى مقام الإضمار فى قوله: الكتاب أن يكون التذييل مستقلاً بنفسه لجريانه مجرى المثل وللمفسرين وجوه كثيرة فى قوله: (وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الكِتابِ) متفاوتة البعد) [1].

وعند قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللهِ وَاللهُ رَؤُوفٌ بِالعِبادِ) [البَقَرَة: ٢٠٧] قال: (ومناسبة هذا التذييل للجملة أن المخبر عنهم قد بذلوا أنفسهم لله وجعلوا أنفسهم عبيده فالله رؤوف بهم كرأفة الإنسان بعبده فإن كان ما صدق (من) عاما كما هو الظاهر فى كل من بذل نفسه لله فالمعنى والله رؤوف بهم فعدل عن الإضمار إلى الإظهار ليكون هذا التذييل بمنزلة المثل مستقلاً بنفسه وهو من لوازم التذييل وليدل على أن سبب الرأفة بهم أنهم جعلوا أنفسهم عباداً له وإن كان ما صدق (من) صهيباً رضى الله عنه فالمعنى والله رؤوف بالعباد الذين صهيب منهم والجملة تذييل على كل حال والمناسبة أن صهيباً كان عبداً للروم ثم لطائفة من قريش وهم بنو كلب وهم لم يرأفوا به لأنه عذب فى الله فلما صار عبد الله رأف به) [2].

وعند قوله سبحانه: (فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الأُخْرى) [البقرة: ٢٨٢] قال ابن عاشور: (وفى قوله: (فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الأُخْرى) إظهار فى مقام الإضمار لأن مقتضى الظاهر أن يقول فتذكرها الأخرى وذلك أن الإحدى والأخرى وصفان مبهمان لا يتعين شخص المقصود بهما فكيفما وضعتهما فى موضعى الفاعل والمفعول كان المعنى واحداً فلو أضمر للإحدى ضمير المفعول

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢: ١٢٧.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٢: ٢٧٤.

لكان المعاد واضحاً سواء كان قوله إحداهما- المظهر- فاعلاً أو مفعولاً به فلا يظن أن كون لفظ إحداهما المظهر فى الآية فاعلا ينافى كونه إظهارا فى مقام الإضمار لأنه لو أضمر لكان الضمير مفعولاً والمفعول غير الفاعل كما قد ظنه التفتازانى لأن المنظور إليه فى اعتبار الإظهار فى مقام الإضمار هو تأتى الإضمار مع اتحاد المعنى. وهو موجود فى الآية كما لا يخفى.

ثم نكتة الإظهار هنا قد تحيرت فيها أفكار المفسرين ولم يتعرض لها المتقدمون)[1].

وبعد أن ذكر ابنُ عاشور أقوالاً للعلماء قال: (والذى أراه أن هذا الإظهار فى مقام الإضمار لنكتة هى قصد استقلال الجملة بمدلولها كيلا تحتاج إلى كلام آخر فيه معاد الضمير لو أضمر وذلك يرشح الجملة لأن تجرى مجرى المثل. وكأن المراد هنا الإيماء إلى أن كلتا الجملتين علة لمشروعية تعدد المرأة فى الشهادة فالمرأة معرضة لتطرق النسيان إليها وقلة ضبط ما يهم ضبطه والتعدد مظنة لاختلاف مواد النقص والخلل فعسى ألا تنسى إحداهما ما نسيته الأخرى. فقوله أن تضل تعليل لعدم الاكتفاء بالواحدة وقوله: فتذكر إحداهما الأخرى تعليل لإشهاد امرأة ثانية حتى لا تبطل شهادة الأولى من أصلها)[2].

وعند قوله عز وجل (رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلاّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) [النساء: ١٦٥] قال: (والإظهار فى مقام الإضمار فى قوله: (بَعْدَ الرُّسُلِ) دون أن يقال: بعدهم للاهتمام بهذه القضية واستقلالها فى الدلالة على معناها حتى تسير مسرى الأمثال)[3].

وعند قوله تعالى: (بَدِيعُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) [الأنعام: ١٠١] قال: (وجملة: (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) تذييل لإتمام تعليم المخاطبين بعض صفات الكمال الثابتة لله تعالى فهى جملة معطوفة على جملة: وخلق كل شىء باعتبار ما فيها من التوصيف لا باعتبار الرد. ولكون هذه الجملة الأخيرة بمنزلة التذييل عدل فيها عن الإضمار إلى الإظهار فى قوله: (بِكُلِّ شَيْءٍ) دون أن

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣: ١١٠.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٣: ١١٢.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٦: ٤٣.

يقول: «به» لأن التذييلات يقصد فيها أن تكون مستقلة الدلالة بنفسها لأنها تشبه الأمثال فى كونها كلاماً جامعاً لمعان كثيرة)[1].

وعند قوله تعالى: (وَرَبُّكَ الغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ) [الأنعام: ١٣٣] قال: (وقوله: (وَرَبُّكَ) إظهار فى مقام الإضمار ومقتضى الظاهر أن يقال: وهو الغنى ذو الرحمة فخولف مقتضى الظاهر لما فى اسم الرب من دلالة على العناية بصلاح المربوب ولتكون الجملة مستقلة بنفسها فتسير مسرى الأمثال والحكم وللتنويه بشأن النبىء صلى الله عليه وسلم)[2].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ المُنافِقِينَ هُمُ الفاسِقُونَ) [التوبة: ٦٧] قال: (والإظهار فى مقام الإضمار فى قوله: (إِنَّ المُنافِقِينَ) لزيادة تقريرهم فى الذهن لهذا الحكم. ولتكون الجملة مستقلة حتى تكون كالمثل)[3].

وعند قوله سبحانه: (وَاللهُ يَدْعُوا إِلى دارِ السَّلامِ وَيَهْدِى مَنْ يَشاءُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ) [يونس: ٢٥] قال: (ولما كانت جملة (كَذلِكَ نُفَصِّلُ الآياتِ) [يونس: ٢٤] تذييلاً وكان شأن التذييل أن يكون كاملاً جامعاً مستقلاً جعلت الجملة المعطوفة عليها مثلها فى الاستقلال فعدل فيها عن الإضمار إلى الإظهار إذ وضع قوله: (وَاللهُ يَدْعُوا) موضع ندعو لأن الإضمار فى الجملة يجعلها محتاجة إلى الجملة التى فيها المعاد)[4].

وعند قوله سبحانه: (يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجادِلُ عَنْ نَفْسِها وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) [النحل: ١١١] قال: (وإظهار (كُلُّ نَفْسٍ) فى مقام الإضمار لتكون الجملة مستقلة فتجرى مجرى المثل)[5].

وعند قوله عز وجل: (فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلالاً طَيِّباً وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) [النحل: ١١٤] قال: (وإظهار اسم الجلالة فى قوله: (وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ) مع أن مقتضى الظاهر الإضمار لزيادة التذكير ولتكون جملة هذا الأمر مستقلة بدلالتها بحيث تصح أن تجرى مجرى المثل)[6].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٧: ١١٦.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٨: ٨٥.

(٣) ـ التحرير والتنوير ١٠: ٢٥٥.

(٤) ـ التحرير والتنوير ١١: ١٤٥.

(٥) ـ التحرير والتنوير ١٤: ٤ ٣٠.

(٦) ـ التحرير والتنوير ١٤: ٩ ٣٠.

وعند قوله تعالى: (يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشاءُ إِنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [النور: ﴿٤٥﴾] قال: (وجملة: (إِنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) تعليل وتذييل ووقع فيه إظهار اسم الجلالة فى مقام الإضمار ليكون كلاما مستقلا بذاته لأن شأن التذييل أن يكون كالمثل) [1].

وعند قوله عز وجل: (قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [العنكبوت: ﴿٢٠﴾] قال: (وإظهار اسم الجلالة بعد تقدم ضميره فى قوله: (كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ) وكان مقتضى الظاهر أن يقول: ثم ينشئ. قال فى «الكشاف»: لأن الكلام كان واقعا فى الإعادة فلما قررهم فى الإبداء بأنه من الله احتج عليهم بأن الإعادة إنشاء مثل الإبداء فالذى لم يعجزه الإبداء فهو الذى وجب أن لا تعجزه الإعادة. فكأنه قال: ثم ذاك الذى أنشأ النشأة الأولى هو الذى ينشئ النشأة الآخرة فللتنبيه على هذا المعنى أبرز اسمه وأوقعه مبتدأ اهـ. يريد أن العدول عن الإضمار إلى الاسم الظاهر لتسجيل وقوع هذا الإنشاء الثانى فتكون الجملة مستقلة حتى تكون عنوان اعتقاد بمنزلة المثل لأن فى اسم الجلالة إحضاراً لجميع الصفات الذاتية التى بها التكوين وليفيد وقوع المسند إليه مخبرا عنه بمسند فعلى معنى التَّقوّى) [2].

وعند قوله سبحانه: (وَلا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللهَ وَكَفى بِاللهِ حَسِيباً) [الأحزاب: ﴿٣٩﴾] قال: (وإظهار اسم الجلالة فى مقام الإضمار فى قوله: (وَكَفى بِاللهِ حَسِيباً) حيث تقدم ذكره لقصد أن تكون هذه الجملة جارية مجرى المثل والحكمة) [3].

وعند قوله سبحانه: (لَخَلْقُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [غافر: ﴿٥٧﴾] قال: (وإظهار لفظ الناس فى قوله: (وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) مع أن مقتضى الظاهر الإضمار لتكون الجملة مستقلة بالدلالة فتصلح لأن تسير مسير الأمثال فالمعنى أنهم أنكروا البعث لاستبعادهم خلق الأجسام مع أن فى خلق السماوات والأرض ما لا يبقى معه استبعاد مثل ذلك) [4].

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿١٨﴾: ﴿٢٦٦﴾.

([2]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٠﴾: ﴿٢٣﴾.

([3]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٢﴾: ﴿٤٣﴾.

([4]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٤﴾: ﴿٧٦﴾.

وعند قوله تعالى: (إِنَّ الخاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ القِيامَةِ أَلا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذابٍ مُقِيمٍ) [الشورى: ﴿٤٥﴾] قال: (وجملة (أَلا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذابٍ مُقِيمٍ) تذييل للجمل التى قبلها من قوله: (وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا العَذابَ) [الشورى: ﴿٤٤﴾] الآيات لأن حالة كونهم فى عذاب مقيم أعم من حالة تلهفهم على أن يردوا إلى الدنيا وذلهم وسماعهم الذم. وإعادة لفظ الظالمين إظهار فى مقام الإضمار اقتضاه أن شأن التذييل أن يكون مستقل الدلالة على معناه لأنه كالمثل)[1].

وعند قوله تعالى: (فَأَهْلَكْنا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشاً وَمَضى مَثَلُ الأَوَّلِينَ) [الزخرف: ﴿٨﴾] (ومثل الأولين حالهم العجيبة... وذكرُ الأولين إظهارٌ فى مقام الإضمار لتقدم قوله: (فِي الأَوَّلِينَ) [الزخرف: ﴿٦﴾] ووجه إظهاره أن يكون الإخبار عنهم صريحاً وجارياً مجرى المثل)[2].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ) [الذاريات: ﴿٥٨﴾] قال: (وإظهار اسم الجلالة فى إن الله هو الرزاق إخراج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضاه: إنى أنا الرزاق فعدل عن الإضمار إلى الاسم الظاهر لتكون هذه الجملة مستقلة بالدلالة لأنها سيرت مسير الكلام الجامع والأمثال)[3].

وعند قوله تعالى: (وَلكِنَّ المُنافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [المنافقون: ﴿٨﴾] قال: (وعدل عن الإضمار فى قوله: (وَلكِنَّ المُنافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ) وقد سبق اسمهم فى نظيرها قبلها لتكون الجملة مستقلة الدلالة بذاتها فتسير سير المثل)[4].

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٥﴾: ﴿١٢٥﴾.

([2]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٥﴾: ﴿١٦٧﴾.

([3]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٧﴾: ﴿٢٩﴾.

([4]) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٨﴾: ﴿٢٥٠﴾.

﴿٣٠﴾ـ قاعدة: (قَد يَكُونُ الإِظهَارُ فِي مَقَامِ الإِضْمَارِ لِلاهتِمَامِ ولِتَكُونَ الجُملَةُ مُستَقِلَّةً فِي دلالَتِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ وَاللهُ رَؤوفٌ بِالعِبَادِ) [البقرة: ﴿٢٠٧﴾] قال: (وَقَوله: (وَاللهُ رَؤُفٌ بِالعِبادِ) تذييل أَى رؤوف بِالعِبَادِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ مِنْهُمْ مَنْ يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ... ومناسبة هذا التذييل للجملة أن المخبر عنهم قد بذلوا أنفسهم لله وجعلوا أنفسهم عبيده فالله رؤوف بهم كرأفة الإنسان بعبده فإن كان ما صدق (من) عاما كما هو الظاهر فى كل من بذل نفسه لله فالمعنى والله رءوف بهم فعدل عن الإضمار إلى الإظهار ليكون هذا التذييل بمنزلة المثل مستقلاً بنفسه وهو من لوازم التذييل وليدل على أن سبب الرأفة بهم أنهم جعلوا أنفسهم عبادا له وإن كان ما صدق (من) صهيباً رضى الله عنه فالمعنى والله رؤوف بالعباد الذين صهيب منهم والجملة تذييل على كل حال والمناسبة أن صهيباً كان عبداً للروم ثم لطائفة من قريش وهم بنو كلب وهم لم يرأفوا به لأنه عذب فى الله فلما صار عبد الله رأف به) [(١)].

وعند قوله تعالى: (رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً) [النساء: ﴿١٦٥﴾] قال: (والإظهار فى مقام الإضمار فى قوله: (بَعْدَ الرُّسُلِ) دون أن يقال: بعدهم للاهتمام بهذه القضية واستقلالها فى الدلالة على معناها حتى تسير مسرى الأمثال) [(٢)].

وعند قوله سبحانه: (وَإِذَا قُرِئَ القُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [الأعراف: ﴿٢٠٤﴾] قال: (وذكر اسم القرآن إظهار فى مقام الإضمار لأن القرآن تقدم ذكره بواسطة اسم الإشارة فنكتة هذا الإظهار: التنويه بهذا الأمر وجعل جملته مستقلة بالدلالة غير متوقفة على غيرها وهذا من وجوه الاهتمام بالكلام ومن دواعى الإظهار فى مقام الإضمار استقريته من كلام البلغاء) [(٣)].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢: ٢٣.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٦: ٣٣.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٩: ٢٣٩.

وعند قوله تعالى: (وَاللهُ يَدْعُو إِلى دارِ السَّلامِ وَيَهْدِى مَنْ يَشاءُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ) [يونس: ﴿٢٥﴾] قال: (الجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ (كَذلِكَ نُفَصِّلُ الآياتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) [يُونُس: ﴿٢٤﴾] أى نفصل الآيات التى منها آية حالة الدنيا وتقضيها وندعو إلى دار السلام دار الخلد. ولما كانت جملة: (كَذلِكَ نُفَصِّلُ الآياتِ) [يونس: ﴿٢٤﴾] تذييلاً وكان شأن التذييل أن يكون كاملاً جامعاً مستقلاً جعلت الجملة المعطوفة عليها مثلها فى الاستقلال فعدل فيها عن الإضمار إلى الإظهار إذ وضع قوله: (وَاللهُ يَدْعُو) موضع ندعو لأن الإضمار فى الجملة يجعلها محتاجة إلى الجملة التى فيها المعاد)[1].

﴿٣١﴾ـ قاعدة: (مَتَى طَالَ الكلامُ حَسُنَ إيقاعُ الظَّاهرِ موضعَ المضمرِ كيلا يبقى الذِّهنُ متشاغلاً بسببِ ما يعود عليه اللفظُ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (قد مر أن سؤال وضع الظاهر موضع المضمر حقه أن يكون فى الجملة الواحدة نحو: (الحَاقَّةُ. مَا الحَاقَّةُ) [الحاقَّة: ﴿١﴾ـ ﴿٢﴾] فأما إذا وقع فى جملتين فأمره سهل وهو أفصح من وقوعه فى الجملة الواحدة لأن الكلام جملتان فحسن فيهما ما مالا يحسن فى الجملة الواحدة ألا ترى إلى قوله:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

فتكرار الموت فى عجز البيت أوسع من تكراره فى صدره لأنا إذا عللنا هذا إنما نقول أعاد الظاهر موضع المضمر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره فإذا عللها مكررة فى عجزه عللناه بهذا وبأن الكلام جملتان

إذا علمت هذا فمثاله فى الجملتين كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ) [البقرة: ﴿٢٨٢﴾] وقوله: (إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هذِهِ القَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَها كانُوا ظالِمِينَ) [العنكبوت: ﴿٣١﴾].

وقد أشكل الإظهار هاهنا والإضمار فى المثل قوله: (إِلى فِرْعَوْنَ وَمَلائِهِ إِنَّهُمْ كانُوا قَوْماً فاسِقِينَ) [القصص: ﴿٣٢﴾] وأجيب بأنه لما كان المراد فى مدائن لوط إهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحقت الهلاك

([1]) ـ التحرير والتنوير ﴿١١﴾: ﴿١٤٤﴾.

معهم إذ للبقاع تأثير فى الطباع ولما كان المراد فى قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم من حيث هى من غير تعرض للمكان.

واعلم أنه متى طال الكلام حسن إيقاع الظاهر موضع المضمر كيلا يبقى الذهن متشاغلا بسبب ما يعود عليه اللفظ فيفوته ما شرع فيه كما إذا كان ذلك فى ابتداء آية أخرى كقوله تعالى (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ وَمَنْ أَظْلَمُ) [البقرة: ١٤٠] الآيَةَ

وَقَوْلِهِ: (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ) [البقرة: ١٤٣]

وَقَوْلِهِ: (يَهْدِى اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثالَ لِلنَّاسِ) [النور: ٣٥]

وقوله: (رِجالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجارَةٌ) [النور: ٣٧])[1].

٣٢ـ قاعدة: (إضمارُ مَا لَمْ يُسبَقْ ذكرُه فِيهِ فخامةٌ لِشأنِ صَاحبِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشرى فعند قوله سبحانه: (قُلْ مَنْ كانَ عَدُواً لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللهِ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدىً وَبُشْرى لِلْمُؤْمِنِينَ) [البقرة: ٩٧] قال: (الضمير فى نَزَّلَهُ للقرآن. ونحو هذا الإضمار- أعنى إضمار ما لم يسبق ذكره- فيه فخامة لشأن صاحبه حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدلُّ على نفسه ويكتفى عن اسمه الصريح بذكر شىء من صفاته. عَلى قَلْبِكَ أى حفظه إياك وفهمكه بِإِذْنِ اللهِ بتيسيره)[2].

وعند قوله تعالى: (الَّذِينَ آتَيْناهُمُ الكِتابَ يَعْرِفُونَهُ كَما يَعْرِفُونَ أَبْناءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [البقرة: ١٤٦] قال: (وجاز الإضمار وإن لم يسبق له ذكر لأن الكلام يدل عليه ولا يلتبس على السامع. ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم وإشعار بأنه لشهرته وكونه علماً معلوماً بغير إعلام)[3].

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢: ٥٠١.

(٢) ـ الكشاف ١: ١٦٩.

(٣) ـ الكشاف ١: ٢٠٤.

﴿٣٣﴾ـ قاعدة: (قَد يَكُونُ الإِظهَارُ فِي مَقَامِ الإِضْمَارِ دَفْعاً لِلِالتِبَاسِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى:(وَنادى أَصْحابُ الأَعْرافِ رِجالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيماهُمْ قالُوا مَا أَغْنى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَما كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ. أَهؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنالُهُمُ اللهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ) [الأعراف: ﴿٤٨﴾ـ ﴿٤٩﴾] قال: (التعريف فى قوله: (أَصْحابُ الأَعْرافِ) للعهد بقرينة تقدم ذكره فى قوله: وعلى الأعراف رجال [الأعراف: ﴿٤٦﴾] وبقرينة قوله هنا رجالا يعرفونهم إذ لا يستقيم أن يكون أولئك الرجال يناديهم جميع من كان على الأعراف ولا أن يعرفهم بسيماهم جميع الذين كانوا على الأعراف مع اختلاف العصور والأمم فالمقصود بأصحاب الأعراف هم الرجال الذين ذكروا فى الآية السابقة بقوله: (وَعَلَى الأَعْرافِ رِجالٌ) [الأعراف: ﴿٤٦﴾] كأنه قيل: ونادى أولئك الرجال الذين على الأعراف رجالا. والتعبير عنهم هنا بأصحاب الأعراف إظهار فى مقام الإضمار إذ كان مقتضى الظاهر أن يقال. ونادوا رجالا إلا أنه لما تعدد فى الآية السابقة ما يصلح لعود الضمائر إليه وقع الإظهار فى مقام الإضمار دفعا للالتباس) [(١)].

المبحث الثالث: قواعد فى الإضمار والإظهار مع الحروف

﴿٣٤﴾ـ قاعدة: (لامُ كى تَنْصبُ بأَنْ مُضمَرة بَعدَهَا وهى جائزةُ الإضمارِ إلا إن جاء بعدها لا فيَجِبُ إظهارُهَا)

هذه القاعدة مستفادة من أبى حيان فعند قوله تعالى: (لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ) [البقرة: ﴿٧٦﴾] قال: (لِيُحَاجُّوكُمْ: هذه لام كى والنصب بأن مضمرة بعدها وهى جائزة الإضمار إلا إن جاء بعدها لا فيجب إظهارها. وهى متعلقة بقوله: أتحدثونهم فهى لام جر وتسمى لام كى بمعنى أنها للسبب كما أن كى للسبب. ولا يعنون أن النصب بعدها بإضمار كى وإن كان يصح التصريح بعدها بكى فتقول: لكى أكرمك لأن الذى يضمر إنما هو: أن لا: كى وقد أجاز ابن كيسان والسيرافى أن يكون المضمر بعد هذه اللام كى أو أن. وذهب الكوفيون إلى أن النصب بعد هذه اللام إنما هو بها نفسها وأن ما يظهر بعدها من كى وأن إنما ذلك على سبيل التأكيد. وتحرير الكلام فى ذلك مذكور فى مبسوطات النحو. وذهب بعض المعربين إلى

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٨﴾: ﴿١٤٤﴾.

أن اللام تتعلق بقوله: فتح وليس بظاهر لأن المحاجة ليست علة للفتح إنما المحاجة ناشئة عن التحديث إلا أن تكون اللام لام الصيرورة عند من يثبت لها هذا المعنى فيمكن أن يصير المعنى: إن الذى فتح الله عليهم به حدثوا به فآل أمره إلى أن حاجوهم به فصار نظير: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا. لم يلتقطوه لهذا الأمر إنما آل أمره إلى ذلك. ومن لم يثبت لام الصيرورة جعلها لام كى على تجوز لأن الناشئ عن شىء وإن لم يقصد كالعلة.

ولا فرق بين أن يجعلها متعلقة بقوله: أتحدثونهم وبين: بما فتح إلا أن جعلها متعلقة بالأول أقرب وساطة كأنه قال: أتحدثونهم فيحاجوكم. وعلى الثانى يكون أبعد إذ يصير المعنى: فتح الله عليكم به فحدثتموهم به فحاجوكم. فالأولى جعله لأقرب وساطة والضمير فى به عائد إلى ما من قوله: بما فتح الله وبهذا يبعد قول من ذهب إلى أنها مصدرية لأن المصدرية لا يعود عليها ضمير)[1].

(من سنن العرب الإضمار إيثارا للتخفيف وثقة بفهم المُخاطب فمن ذلك إضمار "أن" وحذفها من مكانها كما قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً) [الرُّوم: ٢٤] أى أن يريكم البرق وقال طرفة:

ألا أيُّهذا الزجرى أحضُرَ الوَغى ... وأن أشْهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدى

فأضمرَ "أنَّ" أولا ثمَّ أظهرها ثانيا فى بيت واحد وتقديره: ألا أيهذا الزاجرى أن أحضُرَ الوغى. وفى ذلك يقول بعض أدباء الشعراء:

تَفَكَّرت فى النَّحوِ حتى مَلِلْتُ ... وأَتْعَبْتُ نَفْسى لَهُ والبَدَنْ.

فَكنت بِظاهِرِهِ عالماً ... وكنت بباطنه ذا فِطَنْ.

خلا أنَّ باباً عليهِ العفاء ... فى النَّحوِ يا ليتهُ لمْ يَكُنْ.

إذا قُلتُ لِمْ قيلَ لى هكذا ... على النَّصبِ قيلَ بإضمارِ أنْ.

ومن ذلك إضمار "مَنْ" كقوله عزَّ وجَلَّ: (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ) [الصافات: ١٦٤] أى إلا من له. ومن ذلك إضمار "مِنْ" كما قال تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا) [الأعراف: ١٥٥] أى من قومه. ومن ذلك إضمار "إلى" كما قال جلَّ جلاله: (سَنُعِيدُهَا

([1]) ـ البحر المحيط ١: ٤٤١.

سِيرَتَهَا الأُولَى) [طه: ﴿٢١﴾] أى إلى سيرتها الأولى. ومن ذلك إضمار الفعل كما قال الله عزَّ وجلَّ: (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ المَوْتَى) [البقرة: ﴿٧٣﴾] وتقديره: فضُرِبَ فيُحيي كذلك يُحيي الله الموتى. ومثله: (وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً) [البقرة: ﴿٦٠﴾] وتقديره: فضرب فانفَجَرَت. ومثله: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) [البقرة: ﴿١٩٦﴾] وتقديره: فَحَلَقَ ففديَة. ومن ذلك إضمار "القول" كما قال سبحانه: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [آل عمران: ﴿١٠٦﴾] فى ضمنه "فيقال لهم: أكفرتم" لأن "أمَّا" لا بدَّ لها فى الخبر من فاء فلمّا أضمر القول أضمر الفاء ومثله: (وَتَتَلَقَّاهُمُ المَلائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ) [الأنبياء: ﴿١٠٣﴾] أى يقولون: هذا يومكم. وقال الشنفرى:

فلا تدفنونى إنَّ دَفنى مُحَرَّمٌ ... عليكُمْ ولكنْ خامرى أمَّ عامِرِ

أى التى يقال لها: خامرى أم عامر وهى الضبع)[1].

(إضمار أن بعد لام كى جوازا تضمر جوازا بعد لام كى ما لم تقترن بلا فيجب الإضمار وقال الكوفية: هى الناصبة وقال ثعلب قيامها مقام أن وابن كيسان تقدر أن أو كى وفتحها لغة وبعد عاطف فعل على اسم صريح واو أو فاء أو ثم أو (أو) ولا يحذف سوى ما مر إلا ندورا ولا يقاس فى الأصح وقيل يجوز ولا نصب (ش) الحال الثانى ما تضمر أن فيه جوازا وذلك فى موضعين: أحدهما بعد لام الجر غير الجحودية نحو جئت لأكرمك فالفعل منصوب بعد هذه اللام بأن مضمرة ويجوز إظهارها نحو جئت لأن أكرمك وتسمى هذه اللام لام كى بمعنى أنها للسبب كما أن (كى) للسبب يعنون إذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى (أن) ولا يعنون بذلك أن (كى) تقدر بعدها فتكون للنصب بإضمار (كى) لا بإضمار أن وإن كان يجوز أن ينطق ب (كى) بعدها فتقول: جئت لكى أكرمك لأن (كى) لم يثبت إضمارها فى غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وإنما ثبت إضمار (أن) فلزم أن يكون المضمر هنا (أن) وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيرافى أنه يجوز أن يكون المضمر (أن) ويجوز أن يكون (كى) وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها (أن) تارة وكى تارة وزعم أهل الكوفة أن النصب فى الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك فى لام الجحود

([1]) ـ فقه اللغة وسر العربية للثعالبى: ﴿٣٧﴾.

المتقدمة وأن ما ظهر بعدها من أن وكى هو مؤكد لها وليست لام الجر التى تعمل فى الأسماء لكنها لام تشتمل على معنى كى فإذا رأيت (كى) مع اللام فالنصب للام وكى مؤكدة وإذا انفردت (كى) فالعمل لها وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون إلا أنه قال لقيامها مقام (أن) قال أبو حيان وذلك باطل لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الأسماء لا تعمل إلا فى الأسماء فإن اقترن الفعل ب (لا) بعد اللام تعين الإظهار كقوله تعالى: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتابِ) [الحديد: ﴿٢٩﴾] قال أبو حيان وسواء كانت لا نافية أو زائدة ولا يجوز الفصل بين لام كى والفعل المنصوب إلا بها وإنما ساغ ذلك لأنها حرف جر و (لا) قد يفصل بها بين الجار والمجرور فى فصيح الكلام نحو غضبت من لا شىء وجئت بلا زاد ويلزم إذ ذاك إظهار أن ليقع الفصل بين المتماثلين لأنهم لو قالوا جئت للا تغضب كان فى ذلك قلق فى اللفظ ونبوة فى النطق فتجنبوه بإظهار (أن) وحكم لام كى الكسر وفتحها لغة تميم الموضع الثانى بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو (أو) على اسم صريح.

وقوله تعالى: (إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل) [الشورى: ﴿٥١﴾] وشمل الاسم المصدر وغيره. واحترز بالصريح من العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار (أن) كما تقدم ولا تنصب (أن) محذوفة فى غير المواضع المذكورة إلا نادرا وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها فى غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء فذهب أكثرهم إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت وعليه أبو الحسن قيل ومنه قوله تعالى: (أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ) [الزمر: ﴿٦٤﴾] أى أن أعبد ووجهه أن العامل إذا نسخ عاملا وحذف رجع الأول لأن لفظه هو الناسخ وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذفت (أن) بقى عملها قال لأن الإضمار لا يزيل العمل كما فى (رب) وأكثر العوامل.

وحكى من كلامهم خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها وقرأ الحسن: (تأمرونى أعبد) [الزمر: ﴿٦٤﴾] وقرأ الأعرج: (ويسفك الدِّمَاء) [البقرة: ﴿٣٠﴾] واختلف النحاة فى القياس على ما سمع من ذلك فذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى القياس عليه قال أبو حيان والصحيح قصره على السماع لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نزر فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانونا كليا

يقاس عليه فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوبا ولا مرفوعا ويقتصر فى ذلك على مورد السماع)[1].

٣٥ـ قاعدة: (لام الجحود تَنْصبُ بأنْ مُضمَرة وهى واجبةُ الإضمارِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبى حيان فعند قوله تعالى: (مَا كانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ عَلى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) [آل عمران: ١٧٩] قال: (واللام فى قوله: لِيَذَرَ هى المسماة لام الجحود وهى عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفى وتعمل بنفسها النصب فى المضارع. وخبر كان هو الفعل بعدها فتقول: ما كان زيد يقوم وما كان زيد ليقوم إذا أكدت النفى. ومذهب البصريين أن خبر كان محذوف وأن النصب بعد هذه اللام بأن مضمرة واجبة الإضمار وأن اللام مقوية لطلب ذلك المحذوف لما بعدها وأن التقدير: ما كان الله مريدا ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه أى: ما كان مريداً لترك المؤمنين)[2].

و(لام الجحود سبيلها فى نصب الأفعال بعدها بإضمار أن سبيل لام كى عند البصريين إلا أن الفرق بينهما هو أن لام الجحود لا يجوز إظهار أن بعدها كقولك: ما كان زيد ليخرج تقديره لأن يخرج وإظهار أن غير جائز ويجوز إظهار أن بعد لام كى كقولك: جئتك لتحسن إلى ولو أظهرت أن فقلت جئتك لأن تحسن إلى كان ذلك جائزاً ولا يجوز فى لام الجحود وكذلك لا يجوز إظهار أن بعد الفاء والواو وأو وكى وحتى إذا نصبت بعدها الأفعال وكذلك قولك: متى تخرج فأخرج معك وسألزمك أو تقضى حقى كما قال امرؤ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما ... نحاول ملكا أو نموت فنعذرا

وكذلك قولك: لا تقصد زيداً فأغضب عليك كما قال الله تعالى: (قَالَ لَهُم مُّوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ) [طه: ٦١] وكذلك قولك: سرت حتى أدخل المدينة وفى قول الله تعالى: (وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقرة: ٢١٤] لا يجوز إظهار أن فى شىء من هذه المواضع ولام الجحود إنما تعرف من لام كى بأن يسبقها جحد كقولك: ما كان زيد ليخرج ولست لأقصد زيدا ونحو قول الله تعالى: (وَما كانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمانَكُمْ)

---

(١) ـ باختصار من همع الهوامع للسيوطى ٢: ٤ ١٠.

(٢) ـ البحر المحيط ٣: ٨ ١٤.

[البَقرة: ﴿١٤٣﴾] و (مَا كانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ عَلى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) [آل عمران: ﴿١٧٩﴾] و (وَما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ) [آل عمران: ﴿١٧٩﴾] وما أشبه ذلك فإن قال قائل: فقد زعمتم أن إظهارها غير جائز فكيف يضمر مالا يجوز إظهاره وكيف نعرف حقيقة هذه الدعوى

فالجواب فى ذلك أن إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء لأن الأسماء هى الأولى وأشد تمكناً وإنما أعربت الأفعال لمضارعتها الأسماء فلما كانت الأسماء قد تنصب بمضمرات لا يجوز إظهارها كقولك: إياك والشر لا يجوز إظهار ما نصب إياك بإجماع من النحويين وكقول الشاعر:

إياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

وكقوله فى التحذير: الأسد الأسد ولا يجوز إظهار الفعل الناصب هاهنا مع تكرير الأسد فإن أظهرته وحدت فقلت: احذر الأسد ولا يجوز أن تقول: احذر الأسد الأسد ومثل ذلك قولهم: الليل الليل ومن ذلك قولهم أزيدا ضربته وقام القوم إلا زيدا ويا عبد الله أقبل لا يجوز إظهار الناصب هاهنا فأما فى الاستثناء والنداء فقد ناب الحرفان عن الفعل فنصبا وليس معهما إضمار غيرهما وأما سوى ذلك فمعه مضمر لا يجوز إظهاره وقد يضمر ما يجوز إظهاره كرجل رأيته يضرب آخر فقلت الرأس يا هذا لو أظهرت الفعل فقلت اضرب الرأس لجاز وكقوم رأيتهم يتوقعون الهلال فكبروا فقلت الهلال تخبر أنهم رأوه ولو قلت أبصروا الهلال لجاز وكذلك هذه الحروف الناصبة للأفعال بإضمار أن لا يجوز إظهار أن بعدها كما لم يجز إظهار الأفعال الناصبة للأسماء التى تقدم ذكرها وجاز بعد لام كى كما جاز إظهار المضمر فى قولهم الرأس والهلال وما أشبه ذلك لتجرى الأفعال فى إضمار عواملها مجرى الأسماء إذ كانت هى الأصول) (١).

(وإنما الفرق بين لام الجحود ولام كى من وجوه ستة:

أحدها: أن لام الجحود يكون قبلها ما كان أو لم يكن وتكون كان بلفظ المضى أو فى معناه لا بلفظ الاستقبال.

وتكون زمانية ناقصة لا تامة ولا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور لا تقول: " ما كان زيد عندك ليذهب " وإلا ". . . أمس ليخرج ". فهذه أربعة فروق.

---

(١) ـ اللامات لأبى القاسم النهاوندى: ﴿٦٨﴾.

وأما الفرق الخامس بين اللامين فهو: أن الفعل بعد "لام" الجحود لا يكون فاعله إلا عائداً على اسم " كان " لأن "اللام" وما بعدها فى موضع الخبر عنه فلا تقول: ما كان زيد ليذهب عمرو كما تقول: جاء زيد ليذهب عمرو أو: لتذهب أنت ولكن تقول: ما كان ليذهب وما كنت لأفعل.

والفرق السادس: جواز إظهار " أن " بعد " لام " كى ولا يجوز إظهارها بعد " لام " الجحود لأنها جرت فى كلامهم نفياً للفعل المستقبل بالسين أو سوف وصارت لام الجحود بإزائها فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما.

وفى هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله عز وجل ومرقاة إلى تدبره كقوله تعالى: (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) [الأنفال: ٣٣] فجاء بلام الجحود. حيث كان نفياً لأمر متوقع وسبب مخوف فى المستقبل.

ثم قال تعالى: (وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) [الأنفال: ٣٣] فجاء باسم الفاعل الذى لا يختص بزمان حيث أراد نفى وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم فى الأحوال لا يخص مضياً من استقبال.

ومثله: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ القُرَى) [القصص: ٥٩] ثم قال عز وجل: (وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي القُرَى) [القصص: ٥٩] فالحَظْ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك فى المعنى)[١].

٣٦ـ قاعدة: (يَحسنُ الإضمَارُ عندَ الفاءِ لأنَّ الفاءَ يغلبُ على ما بعدها الاتصالُ بِمَا يَسبقُهَا)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدى فعند قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِى أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) [الأنعام: ٩٨] قال: (قال ابن عباس: (يريد: آدم) (فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ) قال ابن الأنبارى: (أى: أراد: فلكم مستقر ومستودع وبهذا الإضمار يحسن اتصال هذا الكلام بما قبله وحسن الإضمار لأن الفاء يغلب على ما بعدها الاتصال بما يسبقها فحذف ما يحذف

---

(١) ـ باختصار من: نتائج الفكر فى النحو: ١٦.

بعد الفاء إنما هو لدلالة الذى قبلها عليه للمواصلة كقول العرب: إن تزرنى فمحسن وإن قصدتنى فبار وهم يريدون: فأنت بار فيحذفون لوضوح المعنى) [1].

وعند قوله عز وجل: (فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً) [الفرقان: ٣٦] قال: (أى: أهلكناهم بالعذاب إهلاكاً. يعنى:

الغرق وما دمر عليه من صنايعهم كقوله: (وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ) [الأعراف: ١٣٧] وقال صاحب النظم: معنى الآية: فذهبا وكُذِّبَا (فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً) ودخول الفاء دلالة على هذا الإضمار. والتدمير لم يكن بعد الأمر لهما بالذهاب إنما كان بعد الذهاب والتكذيب) [2].

(إضمار أن بعد الواو والفاء وغيرهما

قد تضمر (أن) بعد واو وفاء قيل وأو قيل وثم بين شرط وجزاء أو بعدهما قال سيبويه وبعد فعل شك قيل وقسم قيل وحصر بإنما فإن كان بإلا أو الفعل مثبتا خاليا من الشرط فضرورة ويرفع منفى بلا صالح لكى وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختيارا ويثلث معطوف على منصوب بعد جزاء (ش) ينصب الفعل بإضمار (أن) جوازا إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد أو وزاد الكوفيون بعد (ثم) والأحسن التشريك فى الجزم مثاله إن تأتنى فتحدثنى أحسن إليك ومن يأتنى ويحدثنى أحسن إليه وإن تزرنى أو تحسن إلى أحسن إليك وقرئ: (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ المَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ) [النساء: ١٠٠] بالنصب وإنما كان التشريك فى الجزم أحسن لأن العطف إذ ذاك يكون على ملفوظ به وهو الفعل السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق وقولى بين شرط وجزاء أحسن من قول (التسهيل) بين مجزومى أداة شرط لأنه لا فرق فى ذلك بين أن يكون فعلا الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضاً أن يكون مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفا جاز النصب كقوله:

فلا يدعنى قومى صريحا لحرة ... وإن كنت مقتولا ويسلم عامر

فقوله ويسلم عامر واقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف أى فلا يدعنى قومى لدلالة ما قبله عليه وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه والأحسن جزمه ويجوز رفعه

---

(١) ـ التفسير البسيط للواحدى ٨: ٣٦٥.

(٢) ـ التفسير البسيط للواحدى ١٦: ٥٠.

أيضاً استئنافاً قال تعالى: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ) [البقرة: ﴿٢٨٤﴾] قرئ بجزم (يغفر) ونصبه ورفعه ومثله قوله تعالى: (وِإن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ) [البقرة: ﴿٢٧١﴾] قرئ (يكفر) بالثلاثة وإذا نصبت الفعل بعد فعل الجزاء وعطفت فعلا آخر فلك فيه أيضاً الرفع والنصب والجزم نحو إن تأتنى أحسن إليك وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع (أكرم) استئنافاً ونصبه عطفا على لفظ (أزورك) وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً قال أبو حيان: وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشك نحو حسبته شتمنى فأثب عليه وذلك لأن الفعل غير المحقق قريب من المنفى فألحق به فى النصب بعده قال: وقد اضطرب فى هذه المسألة ابن عصفور فأجازه فى شرح القانون ومنعه فى شرح الجمل الكبير قال: والصحيح جواز ذلك وإليه ذهب سيبويه قال: وزاد بعض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد جواب القسم لأنه غير واجب وجوابه كجواب كجواب الشرط فما جاز فيه نحو أقسم لتقوم فيضرب زيدا ولتقومن فتضربه قال: وهذا المذهب لم يذكره سيبويه فى القسم وقياس قوله فى الشرط يقتضيه على ضعيفه قال أبو حيان: وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقسام على ألسنتهم بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز فى الجواب جاز فى المعطوف انتهى.

وزاد ابن مالك فى مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد حصر (بإنما) كقراءة ابن عامر: (وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونَ) [البقرة: ﴿١١٧﴾] بالنصب قال ابنه وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا فى ضرورة الشعر وغيره جعل الآية من جواب الأمر وهو (كن) وإن لم يكن أمرا فى الحقيقة لكنه على صورته فعومل معاملته فإن كان الحصر بإلا نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا لم يجز النصب إلا فى ضرورة الشعر وكذا نصب الفعل الخبرى المثبت الخالى من أداة الشرط قال سيبويه: وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ونصبه فى الاضطرار من حيث النصب فى غير الواجب ولك أن تجعل أن العاملة وأنشد على ذلك قوله:

سأترك منزلى لبنى تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا

قال ابن مالك ويجوز فى المنفى ب (لا) الصالح قبلها (كى) الرفع والجزم سماعا عن العرب قال ابنه فقول العرب (ربطت الفرس لا تنفلت وأوثقت العبد لا يفر) حكى الفراء أن

العرب ترفع هذا وتجزمه قال وإنما جزم لأن تأويله إن لم أربطه فجزم على التأويل قال أبو حيان: وما ادعياه ولم يحكيا فيه خلافا خالفا فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين وفى شرح الجمل الصغير لابن عصفور أجاز الكوفيون جزمه جوابا للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو زيد يأتى الأمير لا يقطع اللص وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم إلا ضرورة وفى كتاب سيبويه سألته يعنى الخليل عن آتى الأمير لا يقطع اللص فقال: الجزاء ها هنا خطأ لا يكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر ولا نعلم هذا جاء فى الشعر البتة انْتهى) (١).

(وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالا أو وصفا أو استئنافا وجزمه وهل هو بما قبلها مضمنا معنى الشرط أو نائبا عن جملته أو بأن أو اللام مضمرة أو مبنى أقوال ويجوز بعد أمر بخبر واسم والأصح منعه بعد نفى وبعد أمر ونهى لا يصلح إن تفعل وإلا تفعل وثالثها ردىء ورابعها يجوز حملا على اللفظ لا الجواب تنفرد الفاء بأنها إذا حذفت جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لم يرد بما قبله شرط مقصودا به الحال إن كان قبله ما يكون حالا منه نحو ليت زيدا يقدم يزورنا أو النعت إن كان قبله ما يحتاد أن ينعت نحو ليت لى مالا أنفق منه أو الاستئناف قال أبو حيان: وقوله تعالى (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لَا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى) [طه: ٧٧] يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أى غير خائف أو إنك لا تخاف وأن يجزم نحو (قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ) [إبراهيم: ٣١] (وَقُلْ لِعِبادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) [الإسراء: ٥٣] (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) [النور: ٣٠] وتقول (لا تعص الله يدخلك الجنة) رب وفقنى أطعك ألا تنزل تصب خيرا ليت لى مالا أنفق منه قال أبو حيان وجزمه بعد الترجى غريب جدا والقياس يقبله.

وسواء فى جواز الجزم بعد الأمر الصريح والمدلول عليه بخبر نحو اتقى الله امرؤ فعل الخير يثب عليه أى ليتق أو اسم فعل نحو حسبك الحديث ينم الناس لأن معناه اكتف ينم الناس ونزال أكرمك وعليك زيدا يحسن إليك قال أبو حيان: وقال بعض أصحابنا الفعل الخبرى لفظا الأمرى معنى لا ينقاس إنما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله امرؤ فعل الخير يثب عليه انتهى فإن لم يحسن إقامة (إن يفعل) مقام الأمر وإلا يفعل مقام النهى

---

(١) ـ همع الهوامع للسيوطى ٢: ٩٣.

لم يجزم جوابهما مثاله أحسن إلى لا أحسن إليك يرفع على الاستئناف لأنك لو قدرته إن تحسن إلى لا أحسن إليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاء لأن مقتضى الإحسان لا يترتب عليه عدم الإحسان وكذلك لا تقرب الأسد يأكلك إذ لا يصح تقدير إلا تقرب الأسد يأكلك فيتعين الرفع هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين وجوز الكسائى الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور للكوفيين وذكر أبو عمر الجرمى فى (الفرخ) أنه يجوز على رداءة وقبح قال أبو حيان وفيه مذاهب آخر أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل حملا على اللفظ لأن الأول مجزوم وإلى هذا ذهب الأخفش أما النفى فلا يجوز الجزم بعده على الصحيح لأنه خبر محض فليس فيه شبه بالشرط كما فى البواقى وعن أبى القاسم الزجاجى أنه أجاز الجزم فى النفى وقال بعضهم: نختار فيه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لإطلاق بعضهم أن كل ما ينصب فيه بالفاء يجزم ولم يستثن النفى قال أبو حيان ولم يرد بالجزم فى النفى سماع من العرب وحيث جزم فى البواقى فقال ابن مالك فى شرح الكافية: هو بما قبلها من الأمر والنهى وسائرها على تضمن معنى الطلب معنى (إن) كما فى أسماء الشرط نحو من يأتنى أكرمه فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطلب قال: وهذا مذهب الخليل وسيبويه وقد رد ولده هذا المذهب فقال تضمن هذه الأشياء معنى الشرط ضعيف لأن التضمين زيادة بتغير الوضع والإضمار زيادة بغير تغيير فهو أسهل ولأن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة فى تضمين الطلب معنى الشرك لأنه يدل عليه بالالتزام فلا فائدة فى تضمينه بمعناه ورده أيضاً ابن عصفور فقال التضمين يقتضى أن يكون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة فى موضع من المواضع قال أبو حيان: وأقول إن التضمين لا يجوز أصلاً لأن المضمن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشىء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلى فإذا قلت من يأتينى أته فمن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالتان دلالة مجازية وهى معنى إن ودلالة حقيقة وهى مدلول الشخص العاقل وما هنا فقولك ائتنى أكرمك يكون فيه تضمين ائتنى معنى إن تأتنى فتضمنت معنى إن ومعنى الفعل المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الأصلى من الطب وهو دلالته الحقيقة ولا يوجد فى لسان العرب تضمين لمعنيين إنما يكون التضمين لمعنى واحد ولا يقال إنه تضمن معنى (إن) وحدها لأن فعل الطلب ليس قابلا لتضمن معنى (إن) لتنافيهما من حيث إن فعل الطلب يقتضى مدلوله من الطلب وإن يقتضى معناها أن يكون الفعل خبرا ولا يكون الشىء الواحد طلبا وخبرا انتهى.

وممن قال بالتضمين ابن خروف وذهب الفارسى والسيرافى إلى أن الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى أنه حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه منابها فى العمل ونظيره قولهم ضربا زيدا فإن (ضربا) ناب عن اضرب فنصب زيدا لا أنه ضمن المصدر معنى فعل الأمر بل ذلك على طريق النيابة وكذا زيد فى الدار أبوه ارتفع (أبوه) بالجار والمجرور لأنه ناب مناب كائن لا أنه ضمن معناه فيكون جزمه إذ ذاك لنيابته مناب الجازم لا لتضمن الجازم لأن الجازم بطريق التضمين جازم بحق الأصل وكذا تقول الجازم فى من يأتنى أكرمه إنه هو لفظ اسم الشرط وهذا ما صححه ابن عصفور وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قبل وما بعد عليه والتقدير مثلا ائتنى إن تأتنى أكرمك قال أبو حيان وهذا الذى نختاره ولا حاجة إلى التضمين ولا إلى النيابة قال وقد حكى بعض أصحابنا مذهبا رابعا وهو أنه مجزوم بلام مقدرة فإذا قال ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا قال وهذا ليس بشىء لأنه لا يطرد فى مواضع الجزم إلا بتجوز كثير وزعم الفراء والمازنى والزجاج أن (يقيموا) فى قوله تعالى: (قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا) [إبراهيم: ٣١] وشبهه مبنى لوقوعه مقوع (أقيموا) وهو معمول القول (١).

٣٧ـ قاعدة: (قد يُحذفُ مِنَ الأوَّلِ لِدلالةِ الثَّانى عَلَيه وقَد يُعكَس وقد يَحتَمِلُ اللفظُ الأمرَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (قد يحذف من الأول لدلالة الثانى عليه وقد يعكس وقد يحتمل اللفظ الأمرين.

فالأول: كقوله تعالى: (إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) [الأَحزَاب: ٥٦] فى قراءة من رفع [ملائكته] أى إن الله يصلى فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه وليس عطفا عليه.

والثانى: كقوله: (يَمْحُو اللهُ مَا يَشاءُ وَيُثْبِتُ) [الرعد: ٣٩] أى ما يشاء.

وقوله: (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التَّوْبَة: ٣] أى برىء أيضاً.

وقوله: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّماواتُ) [إبراهيم: ٤٨].

---

(١) ـ باختصار من همع الهوامع ٢: ٦ ـ ٣٩.

وقوله: (يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) [الطلاق: ٤] أى كذلك.

وجعل منه أبو الفتح قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مَرْيَم: ٣٨] التقدير: وأبصر بهم لكنه حذف لدلالة ما قبله عليه حيث كان بلفظ الفضلة وإن كان ممتنعا فى الفاعل.

وهذا التوجيه إنما يتم إذا قلنا إن الجار والمجرور فى أسمع بهم وأبصر فى محل الرفع فإن قلنا فى محل النصب فلا.

وقوله تعالى: (وَلَئِنْ سَالتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ) [لُقْمَان: ٢٥] والتقدير خلقهن الله فحذف [خلقهن] لقرينة تقدمت فى السؤال.

وقوله: (سَلامٌ عَلى إِبْراهِيمَ. كَذلِكَ نَجْزِى المُحْسِنِينَ) [الصافات: ١٠٩ـ ١١٠] ولم يقل: [إنا كذلك] اختيارا واستغناء عنه بقوله فيما سبق [إنا كذلك].

والثالث: كقوله: (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) [التوبة: ٦٢] فقد قيل: إن [أحق] خبر عن اسم الله تعالى وقيل: بالعكس.

وأما قوله تعالى: (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الكِتابِ أَنْ إِذا سَمِعْتُمْ آياتِ اللهِ يُكْفَرُ بِها وَيُسْتَهْزَأُ بِها) [النساء: ١٤٠] فالفائدة فى إعادة الجار والمجرور أعنى [بها] لأنه لو حذف من الثانى لم يحصل الربط لوجوب الضمير فيما وقع مفعولا ثانيا أو كالمفعول الثانى لـ[سمعتم] ولو حذف من الأول لم يكن نصا على أن الكفر يتعلق بالإثبات لجواز أن يكون متعلق الأول غير متعلق الثانى)[1].

٣٨ـ قاعدة: (يَكْثُرُ حَذفُ الأجوِبَةِ فى جَوَاب (لَو) و(لَوْلا))

قال الزركشى: (حذف الأجوبة.

ويكثر ذلك فى جواب لو ولولا كقوله تعالى: (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ [الأَنْعَام: ٢٧].

وقوله: (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلى رَبِّهِمْ) [الأَنْعَام: ٣٠].

وقوله: (وَلَوْ تَرى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [سبأ: ٣١].

---

(١) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٣٣.

وقوله: (وَلَوْ تَرى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا المَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ) [الأنفال: ﴿٥٠﴾].

وقوله: (وَلَوْ تَرى إِذِ المُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [السجدة: ﴿١٢﴾].

وقوله: (وَلَوْ تَرى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَراتِ المَوْتِ) [الأَنْعَام: ﴿٩٣﴾] تقديره: فى هذه المواضع [لرأيت عجباً] أو [أمراً عظيماً] أو [لرأيت سوء منقلبهم] أو [لرأيت سوء حالهم].

والسر فى حذفه فى هذه المواضع أنها لما ربطت إحدى الجملتين بالأخرى حتى صارا جملة واحدة أوجب ذلك لها فضلاً وطولاً فخفف بالحذف خصوصا مع الدلالة على ذلك.

قالوا: وحذف الجواب يقع فى مواقع التفخيم والتعظيم ويجوز حذفه لعلم المخاطب وإنما يحذف لقصد المبالغة لأن السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع ومن ثم لا يحسن تقدير الجواب مخصوصا إلا بعد العلم بالسياق كما قدر بعض النحويين فى قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبالُ) [الرَّعْد: ﴿٣١﴾] الآية فقال: تقديره: لكان هذا القرآن.

وحكاه أبو عمرو الزاهد فى الياقوتة عن ثعلب والمبرد وهو مردود لأن الآية ما سيقت لتفضيل القرآن بل سيقت فى معرض ذم الكفار بدليل قوله قبلها: (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلهَ إِلَاّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتابِ) [الرعد: ﴿٣٠﴾] وبعدها: (أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً) [الرعد: ﴿٣١﴾] فلو قدر الخبر [لما آمنوا به] لكان أشد.

ونقل الشيخ محيي الدين النووى فى كتاب [رؤوس المسائل] كون الجواب [كان هذا القرآن] عن الأكثرين. وفيه ما ذكرت.

وقيل: تقديره: لو قضيت أنه لا يقرأ القرآن على الجبال إلا سارت ورأوا ذلك لما آمنوا.

وقيل: جواب [لو] مقدم معناه: يكفرون بالرحمن ولو أن قرآنا سيرت به الجبال وهذا قول الفراء.

وقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ) [لُقْمَان: ﴿٢٧﴾] محذوف والتقدير: لنفدت هذه الأشياء وما نفدت كلمات الله. ويحتمل أن يكون [ما نفدت] هو الجواب مبالغة فى نفى النفاد لأنه إذا كان نفى النقاد لازماً على تقدير كون ما فى الأرض من شجرة أقلاماً والبحر مداداً لكان لزومها على تقدير عدمها أولى.

وقوله تعالى: (وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ) [النساء: ١١٣].

فإنه قد قيل: ظاهره نفى وجود الهم منهم بإضلاله وهو خلاف الواقع فإنهم هموا وردوا القول.

وقيل: قوله: (لهمت) ليس جواب [لو] بل هو كلام تقدم على [لو] وجوابها مقول على طريق القسم وجواب [لو] محذوف تقديره: (لهمت طائفة منهم أن يضلوك) لولا فضل الله عليك لأضلوك.

وقوله: (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها لَوْلا أَنْ رَأى بُرْهانَ رَبِّهِ) [يوسف: ٢٤] أى همت بمخالطته وجواب [لولا] محذوف أى لولا أن رأى برهان ربه لخالطها.

وقيل: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها والوقف على هذا (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ) والمعنى أنه لم يهم بها.

ذكره أبو البقاء والأول للزمخشرى.

ولا يجوز تقديم جواب [لو] عليها لأنه فى حكم الشرط وللشرط صدر الكلام.

وقوله: (وَإِنَّا إِنْ شاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ) [البقرة: ٧٠] جواب الشرط محذوف يدل عليه قوله: (إنا لمهتدون) أى إن شاء الله اهتدينا.

وقد توسط الشرط هنا بين جزأى الجملة بالجزاء لأن التقديم على الشرط فيكون دليل الجواب متقدما على الشرط والذى حسن تقديم الشرط عليه الاهتمام بتعليق الهداية بمشيئة الله تعالى.

وقوله تعالى: (لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ) [الأنبياء: ٣٩] تقديره: لما استعجلوا فقالوا متى هذا الوعد.

وقال الزجاج: تقديره [لعلموا صدق الوعد] لأنهم قالوا: متى هذا الوعد وجعل الله الساعة موعدهم فقال تعالى: (بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً) [الأَنْبِيَاء: ٤٠].

وقيل: تقديره: [لما أقاموا على كفرهم ولندموا أو تابوا].

وقوله فى سورة التكاثر: (لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ اليَقِينِ) [التكاثر: ٥] تقديره لما: (ألهاكم التكاثر).

وقيل: تقديره: لشغلكم ذلك عما أنتم فيه.

وقيل: لرجعتم عن كفركم أو لتحققتم مصداق ما تحذرونه.

وقوله: (قالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا الفَيْنا عَلَيْهِ آباءَنا أَوَلَوْ كانَ آباؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً) [البَقَرَة: ١٧٠] أى لا يتبعونهم.

وقوله: (قالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [المؤمنون: ١١٤] تقديره: [لآمنتم] أو [لما كفرتم] أو [لزهدتم فى الدنيا] أو [لتأهبتم للقائنا].

ونحوه: (وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا العَذابَ لَوْ أَنَّهُمْ كانُوا يَهْتَدُونَ) [القصص: ٦٤] أى يهتدون فى الدنيا لما رأوا العذاب فى الآخرة أو لما اتبعوهم.

وقوله: (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلى رُكْنٍ شَدِيدٍ) [هود: ٨٠] قال محمد بن إسحاق: معناه لو أن لى قوة لحلت بينكم وبين المعصية.

وقوله تعالى: (وَلَوْ تَرى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ) [سبأ: ٥١] أى رأيت ما يعتبر به عبرة عظيمة.

وقوله عقب آية اللعان: (وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) [النور: ١٠] قال الواحدى: قال الفراء: جواب لو محذوف لأنه معلوم المعنى وكل ما علم فإن العرب تكتفى بترك جوابه ألا ترى أن الرجل يشتم الرجل فيقول المشتوم: أما والله لولا أبوك.. فيعلم أنك تريد: لشتمتك.

وقال المبرد: تأويله والله أعلم: لهلكتم أو لم يبق لكم باقية أو لم يصلح أمركم ونحوه من الوعيد الموجع فحذف لأنه لا يشكل.

وقال الزجاج: المعنى لنال الكاذب منكم أمر عظيم وهذا أجود مما قدره المبرد.

وكذلك [لولا] التى بعدها فى قوله تعالى: (وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ) [النور: ٢٠] جوابها محذوف وقدره بعضهم فى الأولى لافتضح فاعل ذلك وفى الثانية: لعجل عذاب فاعل ذلك وسوغ الحذف طول الكلام بالمعطوف والطول داع للحذف.

وقوله: (وَلَوْلا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنا لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آياتِكَ) [القصص: ٤٧] جوابها محذوف أى لولا احتجاجهم بترك الإرسال إليهم لعاجلناهم بالعقوبة.

وقال مقاتل: تقديره: لأصابتهم مصيبة.

وقال الزجاج: لولا ذلك لم يحتج إلى إرسال الرسول ومواترة الاحتجاج.

وقوله: (وَأَصْبَحَ فُؤادُ أُمِّ مُوسى فارِغاً إِنْ كادَتْ لَتُبْدِى بِهِ لَوْلا أَنْ رَبَطْنا عَلى قَلْبِها) [القصص: ١٠] أى لأبدت.

وقوله تعالى: (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى) [الإسراء: ١٠٠] تقديره: لو تملكون [تملكون] فأضمر [تملك] الأولى على شريطة التفسير وأبدل من الضمير المتصل الذى هو [الواو] ضمير منفصل وهو [أنتم] لسقوط ما يتصل به من الكلام فـ[أنتم] فاعل الفعل المضمر [وتملكون] تفسيره.

وقال الزمخشرى: هذا ما يقتضيه الإعراب فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن [أنتم] تملكون فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المتتابع وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر)[٥].

(٥) ـ البرهان فى علوم القرآن ٣: ١٨٣.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١ـ ذكرتُ معنى الإضمار فى اللغة وأن الضَّاد وَالمِيم وَالرَّاء أَصْلَانِ صَحِيحَانِ أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيْءِ وَالآخِرُ يَدُلُّ عَلَى غَيْبَةٍ وَتَسَتُّرٍ.

فَالأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: ضَمَرَ الفَرَسُ وَغَيْرُهُ ضُمُوراً وَذَلِكَ مِنْ خِفَّةِ اللحْمِ وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الهُزَالِ. وَيُقَالُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِى تُضَمَّرُ فِيهِ الخَيْلُ: المِضْمَارُ. وَرَجُلٌ ضَمْرٌ: خَفِيفُ الجِسْمِ. وَاللؤْلُؤُ المُضْطَمِرُ: الَّذِى فِي وَسَطِهِ بَعْضُ الِانْضِمَامِ وَالِانْضِمَارِ.

وَالآخِرُ الضِّمَارُ وَهُوَ المَالُ الغَائِبُ الَّذِى لَا يُرْجَى. وَكُلُّ شَيْءٍ غَابَ عَنْكَ فَلَا تَكُونُ مِنْهُ عَلَى ثِقَةٍ فَهُوَ ضِمَارٌ.

وَمِنْ هَذَا البَابِ: أَضْمَرْتُ فِي ضَمِيرِى شَيْئاً لِأَنَّهُ يُغَيَّبُهُ فِي قَلْبِهِ وَصَدْرِهِ.

٢ـ وبينت معنى الإضمار والإظهار فى الاصطلاح وأن الإضمار: ترك الشىء مع بقاء أثره.

وأن حدّ المُضمر هُوَ الِاسْم الَّذِى يعودُ إِلَى ظاهرِ قبله لفظا أَو تَقْديرا والاشتقاق موجودٌ فِيهِ وَهُوَ الاستتارُ

٣ـ وذكرت أنواع الإضمار والإظهار.

٤ـ ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التى تتعلق بالإضمار والإظهار عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى الإضمار والإظهار

المبحث الثانى: قواعد فى أغراض الإضمار والإظهار

المبحث الثالث: قواعد فى الإضمار والإظهار مع الحروف

وقد وصلت القواعد التى استخرجتها من كلام المفسرين إلى ثمان وثلاثين قاعدة.

وظهر فى ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١ـ دراسة موضوع الإضمار والإظهار عند اللغويين عامةً والإضمار والإظهار عند أحد اللغويين.

٢ـ دراسة عن الإضمار والإظهار عند المفسرين عامةً أو عند أحد المفسرين.

٣ـ دراسة عن الاختلافات بين أهل العلم التى يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

ـ جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ - ٣١٠) المحقق: مكتب التحقيق بدار هجر دار هجر الطبعة الأولى.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) دار الكتاب العربى ـ بيروت سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

ـ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لأبى عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمى الرازى الملقب بفخر الدين الرازى خطيب الرى (المتوفى: ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربى بيروت الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ .

ـ الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون لأبى العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبى (المتوفى: ٦٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم دمشق.

ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمى النيسابورى تحقيق: الشيخ زكريا عميران دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

ـ أحكام القرآن للكيا هراسى أبو الحسن على بن محمد دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ تحقيق: موسى محمد على ـ عزت عبده عطية.

ـ أحكام القرآن لأحمد بن على المكنى بأبى بكر الرازى الجصاص الحنفى دار احياء التراث العربى ـ بيروت ١٤٠٥ هـ تحقيق: محمد الصادق قمحاوى.

ـ التبيان فى إعراب القرآن أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى المتوفى ٦١٦هـ هـ تحقيق: على محمد البجاوى الناشر: عيسى البابى الحلبى وشركاه.

ـ إعراب القرآن لعلى بن إسماعيل بن سيده (المتوفى: ٨٤٥هـ).

ـ الفتح الربانى من فتاوى الإمام الشوكانى محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى اليمنى (المتوفى: ١٢٥٠هـ) حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحى» بن حسن حلاق مكتبة الجيل الجديد صنعاء.

ـ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسى (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

ـ أضواء البيان فى أيضاًح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكنى الشنقيطى (المتوفى: ١٣٩٣هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

ـ زهرة التفاسير لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبى زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ) دار النشر: دار الفكر العربى.

ـ إعراب القرآن وبيانه لمحى الدين الدرويش دار الإرشاد ـ سورية.

ـ اللغة العربية وعلومها:

علل النحو محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

ـ سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى عالم الكتب بيروت تحقيق: محمد على النجار

ـ الأصول فى النحو أبو بكر محمد بن السرى بن سهل النحوى المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة بيروت.

ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصارى أبو البركات كمال الدين الأنبارى (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

ـ أسرار العربية عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصارى أبو البركات كمال الدين الأنبارى (المتوفى: ٥٧٧هـ) دار الأرقم بن أبى الأرقم الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

ـ العين أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى البصرى (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدى المخزومى د إبراهيم السامرائى الناشر: دار ومكتبة الهلال.

ـ المحيط فى اللغة إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقانى المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ).

ـ شرح المقدمة المحسبة طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ) المحقق: خالد عبد الكريم المطبعة العصرية الكويت الطبعة الأولى ٧ ١٩٧٠م.

ـ التعريفات على بن محمد بن على الزين الشريف الجرجانى (المتوفى: ٨١٦هـ) المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ٣ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

ـ نتائج الفكر فى النَّحو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلى (المتوفى: ٥٨١هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى: ٢ ١٤١٢ - ٢ ١٩٩٢م.

ـ البديع فى علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيبانى الجزرى ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ) تحقيق: د. فتحى أحمد على الدين الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

ـ اللباب فى علل البناء والإعراب أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى البغدادى محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ٦ ١٤١٦هـ ٥ ١٩٩٥م.

ـ المقدمة الجزولية فى النحو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلبَخت الجزولى البربرى المراكشى أبو موسى (المتوفى: ٧٠٦هـ) المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحى محمد أحمد جمعة طبع ونشر: مطبعة أم القرى جمع تصويرى: دار الغد العربى.

ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر رضى الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوى العمرى القرشى الصغانى الحنفى (المتوفى: ٦٥٠هـ).

ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

ـ اللمحة فى شرح الملحة محمد بن حسن بن سِباع بن أبى بكر الجذامى أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدى

الناشر: عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

ـ الفصول المفيدة فى الواو المزيدة صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدى بن عبد الله الدمشقى العلائى (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: حسن موسى الشاعر دار البشير – عمان الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة.

ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى دار الفكر بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٥ تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله.

ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح فى النحو خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد الجرجاوىّ الأزهرى زين الدين المصرى وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع عبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين السيوطى (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوى الناشر: المكتبة التوفيقية مصر.

ـ المدارس النحوية أحمد شوقى عبد السلام ضيف الشهير بشوقى ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) دار المعارف.

ـ النحو الواضح فى قواعد اللغة العربية على الجارم ومصطفى أمين الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبى بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧هـ) المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلى.

ـ معانى النحو د. فاضل صالح السامرائى دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
	الفصل الأول: الإضمار والإظهار فى اللغة العربية	٧
٢	المبحث الأول: معنى الإضمار والإظهار فى اللغة	٧
٣	المبحث الثانى: معنى الإضمار والإظهار فى الاصطلاح	٩
٤	المبحث الثالث: أنواع الإضمار والإظهار	١٢
٥	الفصل الثانى: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين	٢١
٦	المبحث الأول: قواعد فى الأصل فى الإضمار والإظهار	٢١
٧	١ـ قاعدة: (الأَوْلى هو السلامةُ من المضمراتِ إذا لَمْ يكنْ هناكَ نقصٌ فى المَعنى)	٢١
٨	٢ـ قاعدة: (الحذفُ خلافُ الأصلِ فإذا دَارَ الأمرُ بينَ الحذفِ وعدمِهِ كانَ الحملُ على عدمِه أَوْلى)	٢٥
٩	٣ـ قاعدة (إنما يحسن الإضمار فى الكلام الذى يجتمع ويدل أوله على أخره)	٢٦
١٠	٤ـ قاعدة: (لا يجوز الإضمارُ إلا أن يجرِىَ ذكْرٌ أو دَليلُ ذِكْرٍ)	٢٧
١١	٥ـ قاعدة: (أسماءُ الأجناسِ لا يُضمَرُ فيها لأنَّه لا يُضمرُ إلا فيما جَرَى مجرى الفِعلِ لأنَّ الإضمارَ أصلٌ فى الفعلِ)	٤٦
١٢	٦ـ قاعدة: (يَنقسمُ حذفُ الفعلِ إلى عامٍّ وخَاصٍّ فالخاصُّ يَنتصبُ المفعولُ به فى المدحِ والعامُّ كلُّ منصوبٍ دلَّ عليه الفعلُ لفظاً أو تقديراً ولحذفِه أسبابٌ)	٤٧
١٣	٧ـ قاعدة: (الأمرُ والنَّهىُ يُضمَرَانِ كثيراً ويَحسُنُ فيهما	٥٤

	الإضمارُ)	
١٤	٨ـ قاعدة: (إضمارُ الفعلِ لِدلالةِ المَعنَى عَلَيه أسهَلُ مِن العَطفِ عَلَى مُرَاعَاةِ المَعنَى)	٥٥
١٥	٩ـ قاعدة: (حَذفُ الحرفِ لا يُقَاسُ لأنَّ الحَرفَ نائبٌ عن الفعلِ بفاعلِه)	٥٦
١٦	١٠ـ (قَد يَأتِي فِي الكَلامِ شَرطَانِ ويُحذَفُ جَوَابُ أحدِهمَا اكتِفَاءً بالآخر)	٦٢
١٧	١١ـ (يَجُوزُ حَذفُ المُضَافِ إذَا عُلِمَ مَعَ الالتِفَاتِ إليه)	٦٣
١٨	١٢ـ قاعدة: (يشترطُ فى حذفِ الموصوفِ أمرانِ: كونُ الصِّفةِ خاصةً بالموصوف وأنْ يَعتمدَ على مجرَّدِ الصِّفَةِ)	٦٦
١٩	١٣ـ قاعدة: (كثيراً ما تُحذَفُ الصِّفَةُ للتَّفخيمِ والتَّعظيمِ فى النَّكِرَاتِ)	٦٧
٢٠	١٤ـ قاعدة: (قَد يُحذَفُ المَعطوفُ عَليهِ مَعَ حرفِ العَطفِ)	٦٩
٢١	١٥ـ قاعدة: (قَد يَقتضِى المقَامُ ذكرَ شَيئينِ بينَهما تلازمٌ وارتباطٌ فيُكتَفَى بِأحدِهمَا عن الآخَر ويُسمَّى: الاكتفاء)	٦٩
٢٢	١٦ـ قاعدة: (قَد يُضمَرُ مِنَ القَولِ المجاورِ لِبيانِ أحدِ جزأيه ويُسمَّى الضَّمِير والتَّمثِيل)	٧٤
٢٣	١٧ـ قاعدة: (قَد يُستَدلُّ بِالفعلِ لِشَيئينِ وهو فى الحقيقةِ لأحدِهما فيُضمَرُ لِلآخرِ فعلٌ يُنَاسِبُه)	٧٤
٢٤	١٨ـ قاعدة: (قَد يَقتَضِى الكَلامُ شَيئينِ فيُقتَصَرُ على أحدِهما لأنَّه المقصودُ)	٧٦
٢٥	١٩ـ قاعدة: (قَد يُذكَرُ شيآنِ ثُمَّ يَعودُ الضَّميرُ إلى أحدِهمَا دُونَ الآخَرِ)	٧٦
٢٦	٢٠ـ قاعدة: (قَد يَجتَمِعُ فِي الكلامِ متقابلانِ فيُحذَفُ مِن	٧٨

	واحدٍ منهما مقابلة لِدلالةِ الآخرِ عَلَيه)	
٢٧	٢١ـ قاعدة: (يُحذَفُ الضَّميرُ المنصوبُ المُتَّصلُ فى أربعة أبواب: الصِّلَة والصِّفَة والخَبَر والحَال)	٨٢
٢٨	٢٢ـ قاعدة: (يَحسُنُ الحَذفُ فى القَسَم لأنَّ بابَ القَسَمِ بابُ حذفٍ)	٨٣
٢٩	٢٣ـ قاعدة: (إذا طَالَ الكلامُ حَسُنَ مِنَ الحذف مَعَه مَا لا يَحسُنُ إذَا لَمْ يَطُلْ)	٨٣
٣٠	٢٤ـ قاعدة: (مِنْ شُرُوطِ الحَذفِ أنْ لا يكونَ المحذوفُ كالجزءِ)	٨٧
٣١	٢٥ـ قاعدة: (مِنْ شُرُوطِ الحَذفِ أنْ لا يكونَ مؤكداً)	٨٧
٣٢	٢٦ـ قاعدة: (الإضمارُ على شريطةِ التفسيرِ يَكونُ على نَوعَينِ: أحدهما: أنْ يُفسَّرَ بمُفردٍ والثانى: أنْ يُفسَّرَ بجملةٍ)	٩٠
٣٣	المبحث الثانى: قواعد فى أغراض الإضمار والإظهار	٩٤
٣٤	٢٧ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضع الإضمارِ لإفَادَةِ التَّعميمِ)	٩٤
٣٥	٢٨ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضع الإضمارِ لإفَادَةِ التَّعليلِ)	٩٧
٣٦	٢٩ـ قاعدة: (قَد يَكونُ الإظهارُ فى موضع الإضمارِ ليَكُونَ التَّذْيِيلُ مُسْتَقِلاً بِنَفْسِهِ لِجَرَيَانِهِ مَجْرَى المَثَلِ)	١٠٤
٣٧	٣٠ـ قاعدة: (قَد يَكُونُ الإظهَارُ فِي مَقَامِ الإضْمَارِ لِلاهتِمَامِ ولِتَكُونَ الجُملَةُ مُستَقِلَّةً فِي دلالَتِهَا)	١١٠
٣٨	٣١ـ قاعدة: (مَتَى طَالَ الكلامُ حَسُنَ إيقاعُ الظَّاهرِ موضعَ المضمرِ كيلا يبقى الذِّهنُ متشاغلاً بسببِ ما يعود عليه اللفظُ)	١١١
٣٩	٣٢ـ قاعدة: (إضمارُ مَا لَمْ يُسبَقْ ذكرُه فِيهِ فخامةٌ لِشأنِ صَاحبِهِ)	١١٢

﴿٤٠﴾	﴿٣٣﴾ـ قاعدة: (قَد يَكُونُ الإِظهَارُ فِى مَقَامِ الإِضْمَارِ دَفْعاً لِلِالتِبَاسِ)	﴿١١٣﴾
﴿٤١﴾	المبحث الثالث: قواعد فى الإضمار والإظهار مع الحروف	﴿١١٣﴾
﴿٤٢﴾	﴿٣٤﴾ـ قاعدة: (لامُ كى تَنْصبُ بأنْ مُضمَرة بَعدَهَا وهى جائزةُ الإضمارِ إلا إن جاء بعدها لا فيَجِبُ إظهارُهَا)	﴿١١٣﴾
﴿٤٣﴾	﴿٣٥﴾ـ قاعدة: (لام الجحود تَنْصبُ بأنْ مُضمَرة وهى واجبةُ الإضمارِ)	﴿١١٧﴾
﴿٤٤﴾	﴿٣٦﴾ـ قاعدة: (يَحسنُ الإضمَارُ عندَ الفاءِ لأنَّ الفاءَ يغلبُ على ما بعدها الاتصالُ بِمَا يَسبقُهَا)	﴿١١٩﴾
﴿٤٥﴾	﴿٣٧﴾ـ قاعدة: (قد يُحذفُ مِنَ الأوَّلِ لِدلالةِ الثَّانى عَلَيه وقَد يُعكَس وقد يَحتَمِلُ اللفظُ الأمرَينِ)	﴿١٢٤﴾
﴿٤٦﴾	﴿٣٨﴾ـ قاعدة: (يَكثُرُ حَذفُ الأجوِبَةِ فى جَوَاب (لَو) و(لَوْلا))	﴿١٢٥﴾
﴿٤٧﴾	الخاتمة	﴿١٣٠﴾
﴿٤٨﴾	المصادر والمراجع	﴿١٣٢﴾